قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي | العدد الحادي والثلاثون | أكتوبر ٢٠٢٣

ملف العدد: أنماط حضارية في المقاومة والبناء في عالم المسلمين

- **حركة الشعوب بين مقاومة التحديات وبناء مساحات تنموية**

  د. ريهام خفاجي

- **التصعيد الإسرائيلي واستمرار المقاومة في الضفة: الدلالات والمآلات**

  عبد الرحمن عادل

- **الشباب المسلم في الغرب واستثمار التواصل الاجتماعى: الهوية والاندماج**

  يارا عبد الجواد

- **المدارس القرآنية في غرب أفريقيا: الدور والإشكاليات**

  سارة أبو العزم

- **عرض كتاب: العولمة ونساء العالم الثالث**

  مروة يوسف

مركز الحضارة للدراسات والبحوث
Civilization Center for Studies and Researches

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

العدد الحادي والثلاثون ـ أكتوبر ٢٠٢٣

إشراف

أ. د/ نادية مصطفى

مدير التحرير

د/ مدحت ماهر

سكرتير التحرير

مروة يوسف

الموقع الإلكتروني: www.hadaracenter.com

المراسلات: alhadara1997@gmail.com

محتويات العدد

مقدمة التحرير| أنماط حضارية من المقاومة والبناء في عالم المسلمين ٣

رؤية معرفية ٧

د. ريهام خفاجي، حركة الشعوب بين مقاومة التحديات وبناء مساحات تنموية من منظور حضاري عمراني ٨

ملف العدد: أنماط حضارية في المقاومة والبناء في عالم المسلمين ١٧

عبد الرحمن عادل، التصعيد الإسرائيلي واستمرار المقاومة في الضفة: الدلالات والمآلات ١٨

تقى يوسف، المقاومة والبناء في فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي ٢٦

الزهراء نادي، BDS حركة مقاطعة إسرائيل والدعاية الصهيونية الجديدة: إمكانات التأثير على الاحتلال ٣٤

يارا عبد الجواد، الشباب المسلم في الغرب واستثمار التواصل الاجتماعي: الهوية والاندماج ٥٢

وردة مساعد الشاعري، العمل الأهلي في اليمن وأثر الحرب والمذهبية ٥٩

سارة أبو العزم، المدارس القرآنية في غرب أفريقيا: الدور والإشكاليات ٧٠

محمود مؤمن، المؤتمر الدولي لمسلمي أمريكا اللاتينية والكاريبي: المسار، والأدوار ٧٨

عروض كتب ٩٠

مروة يوسف، مقاومة السكان الأصليين والأمريكان من أصل أفريقي في الأمريكتين ٩١

مروة يوسف، العولمة والنساء في العالم الثالث ٩٦

مقدمة التحرير

أنماط حضارية من المقاومة والبناء في عالم المسلمين

د. مدحت ماهر

مروة يوسف

ضمن حالة عالمية متأزمة لعقود، تتداعى على عالم المسلمين العديد من التحديات والأزمات؛ في النظم السياسية والأوضاع الأمنية، وفي الجانب الاقتصادي الذي يتشابك مع أزمة عالمية كبرى تناولها العدد السابق (الثلاثون)، وفي جانب المجتمعات ثمة تهديدات اجتماعية تنذر بتفكك المجتمعات عبر العالم سواء تحت وطأة الأزمات المادية أو مع تصاعد مظاهر الانفصال بين مرجعيات المجتمعات وقيمها وبين الممارسات السائدة فيها.

الأمثلة على تلك التحديات والأزمات كثيرة، في الشرق، وفي الجنوب، وفي الشمال والغرب، وخاصة في العالم الإسلامي، وفي المنطقة العربية الملتهبة بالحروب الأهلية وتداخل السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ حيث تشهد المجتمعات تحولات كبيرة في بُناها الأساسية، وكذلك أحوال الأقليات المُسلمة في الغرب؛ حيث يزداد نفوذ اليمين واليسار المتطرفين. وفي هذا الأتون تتعدد مداخل الاهتمام وزوايا النظر، ومنها النظرة الحضارية المقارنة التي تجتهد في إضاءة عناصر إنسانية قيمية واقعية في تلك التحديات، وبالأخص في الاستجابات لها.

يطرح هذا العدد (الحادي والثلاثون) من **قضايا ونظرات** التساؤل عن: دور الشعوب والجماعات والأفراد في التعامل مع تلك الحالة؛ فأين دور الشعوب والمجتمعات في محاولات الانعتاق من حالة الاستضعاف ومقاومة الهجمات ومواجهة التحديات وفتح مساحات للبناء والتنمية لا سيما في عالم المسلمين اليوم؟

والمقاومة حراك مبني في الأساس على رد الفعل المضاد للهجوم على الشعوب، أو هي المبادرة بمواجهة التحديات والأزمات، لكنها لا تكتمل إلا بمحاولات البناء والتجديد، بصفة دائمة، وبناء على نظرات مختلفة، بحسب أحوال الشعوب. فالشعوب -بحكم طبائع العمران البشري وقوانين الاجتماع الإنساني- لا تتوقف عن الحركة والحراك، ولا تقف ساكنة عن دفع الأضرار وتحصيل المصالح. وهذه الحركة تستدعي نظرا وتأملا في كيفياتها ومساحاتها المتنوعة، بشكل يختلف عن النظر في المساحات السلطوية والنخبوية التقليدية.

وإذا كانت الأزمات والهجمات على المجتمعات هي التي تمثل دوافع الحركة المجتمعية، وهي التي تستنفر مقاومة أو مبادرة للتغيير والبناء، فإن مساحات وأشكال ردود الأفعال على الأزمات والهجمات تختلف بحسب اختلاف السياقات التي تعيشها الدول والمجتمعات.

وعليه، من المهم التعرض لبعض مساحات الحركة في مستويات الشعوب والمجتمعات والأفراد بالنظر والتحليل؛ تأكيدًا على القدرة على الفعل والفاعلية في عالم ينتج ما يقيد المجتمعات ويفرض عليها حالة اللافعل واللافاعلية، وتأكيدًا على قدرة المجتمعات المسلمة على الحركة في ظل تزايد واستمرار الهجمات والأزمات. نتعرض لتلك المساحات من خلال رصد وتحليل خرائط حركة مختلفة وقضايا تهتم بها المجتمعات وما لها من أدوات فاعلية فيها. ولقد سبق وعرضنا في عدد سابق من فصلية "قضايا ونظرات" لقضية "المقاومة الحضارية

للهجمات"[١] التي تتعرض لها بعض أجزاء من الأمة الإسلامية.

والغاية: أن المقاومة والبناء من المساحات المفتوحة للأفراد والمجتمعات في كل السياقات؛ سواء وفرت تلك السياقات حرية للحركة أم لم توفرها، وذلك مع العناية بأثر المرجعيات؛ لذلك فمن الواجب النظر في مساحات مقاومة الشعوب والمجتمعات خارج الدائرة الإسلامية لتحدياتها للنظر واستخلاص العبر.

***

وتتعدد قضايا هذا النطاق في الساحة العالمية القائمة وفي ربوع العالم الإسلامي. من ذلك قضايا: تفكك الأسر والمجتمعات في مواجهة مشكلات الواقع مثل المخدرات والطلاق والظلم الاجتماعي ومشاكل التربية والعلاقة بين الآباء والأبناء، وعليه تظهر الكثير من المبادرات التي تهدف إلى إعادة التماسك للأسر وإقامة علاقة سوية وبناءة بين أفراد الأسرة الواحدة في العديد من الدول الإسلامية، وبرزت مبادرات فردية وجماعية ورسمية وغير رسمية، بالإضافة إلى قضايا الفن وتعبيره عن حالة مجتمعه والانطلاق منها نحو إصلاح هذا المجتمع، حيث نجد نماذج فنية قادرة على التعبير عن قضايا المجتمع بشكل جذاب وراق دون إسفاف أو انحطاط أخلاقي؛ سواء كان هذا الفن مسموعًا أو مرئيًا، أو يستخدم وسائل تكنولوجية حديثة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي.

كذلك تتصاعد قضايا البيئة وتبعات ارتفاع درجات حرارة الأرض والتلوث وإشكاليات البيئة (التي تناولناها في أعداد سابقة)، وزيادة تأثر المجتمعات والشعوب اقتصاديًا واجتماعيًا نتيجة توالي الكوارث الطبيعية، بما يدفعهم لتقديم مبادرات بيئية سواء على مستوى محلي، أو على مستويات إقليمية وعالمية؛ للدفع بمزيد من الوعي البيئي، وحث الحكومات على تنفيذ سياسات بيئية رشيدة تهدف مثلا لخفض الانبعاثات الكربونية.

وتتزايد أهمية قضايا حقوق الإنسان على مستويات إقليمية وعالمية نتيجة لانتهاك تلك الحقوق مع تزايد معدلات السلطوية والاستبداد في العديد من الدول الإسلامية وتحت رعاية دولية، فيطرح السؤال التالي نفسه: كيف تتعامل الشعوب والمجتمعات التي تعاني من انتهاكات حقوق الإنسان مع إشكاليات التوثيق والمطالبة العالمية بوقف تلك الانتهاكات؟ حيث تعدد نماذج المبادرات والمنظمات الشعبية التي تهتم بتلك القضية وأدواتها.

ومن ناحية أخرى، تتفجر على السطح بين حين وآخر قضايا الأقليات المسلمة في الغرب، وأزمات الهوية والاندماج في المجتمعات الغربية من جانب، ومن جانب آخر تفاعل هذه الأقليات مع صعود اليمين المتطرف وارتفاع وتيرة الإسلاموفوبيا، وعلى أثر تلك الإشكاليات تتعدد المبادرات والخطوات التي يتخذها المسلمون في الغرب للتعامل معها؛ من خلال لجان محاربة الإسلاموفوبيا خاصة في أوروبا، فما أهم تلك النماذج؟ وما هي مساحات عملها؟ والمعوقات التي تواجهها؟ خاصة مع ما نشهده في الآونة الأخيرة من حالات حرق نسخ من القرآن الكريم في بعض العواصم الأوروبية.

وإذا كانت ثنائية الهوية والاندماج من أهم المعضلات التي يواجهها المسلمون في الغرب، فكيف تتشكل مساحات الدعوة التي يتحركون فيها، خاصة تلك المساحات الإلكترونية العابرة للحدود؛ والتي تتواصل سواء داخل المجتمعات الإسلامية أو داخل المجتمعات الغربية. وتظهر تلك الثنائية بشكل قوي في مساحة التربية والتعليم للأجيال المسلمة التي ولدت في الغرب، فتظهر المدارس الإسلامية نموذجا لحل تلك المعضلة، وإن واجهتها العديد من الإشكاليات، فما هي -وكيف- تتفاعل تلك المبادرات مع المجتمع المحيط؟ وكيف تواجه الأجيال -

(١) يدور ملف العدد الخامس من فصلية قضايا ونظرات حول" أشكال المقاومة الحضارية وتعاضدها"، العدد الخامس، أبريل ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/L4TWG

الثاني والثالث وما بعدهما- إشكاليات التعلم؛ سواء تعلموا تعليمًا إسلاميًا أو تعليمًا علمانيًا، وكيف تتشكل مساحات الحركة المتاحة أمامهم في هذا الصدد؟

ومن أمثلة النماذج البنائية في آسيا المسلمة يمكن الإشارة، لنموذج صندوق الحج الماليزي (تابونج حجي)، الذي يتيح صورة لتفاعل المبادرات البنائية مع احتياجات الواقع الماليزي المسلم وحاجاته لأداء لفريضة الحج؛ حيث يتيح الصندوق للماليزيين الإدخار لأداء فريضة الحج منذ الولادة، يكمل الصندوق عامه الستين (حيث تم تدشين الصندوق ١٩٦٣)، فما هي أهم نتائج مسيرته: نجاحاته وإخفاقاته، وما المعوقات التي واجهها في ظل أزمات اقتصادية متعددة مرت عليه خلال الستين عامًا؟ وقد سبقها أو زامنها مشروع بنك الفقراء في بنجلاديش، ومشروع مؤسسة وتفعيل الزكاة في تفهنا الأشراف بمصر.

***

يبدأ هذا العدد (الحادي والثلاثون) برؤية معرفية تحت عنوان "**حركة الشعوب بين مقاومة التحديات وبناء مساحات تنموية من منظور حضاري عمراني**" تطرح الجديد الذي تقدمه أنماط من الفواعل من غير الدول في دوائرنا العربية والإسلامية، من خصوصيات حضارية في وظائفها وأدوارها مقارنة بفواعل أخرى من غير الدول في "الغرب". فكما سبق وتبلورت خلال التسعينيات رؤى مقارنة عربية - غربية حول "المجتمع المدني" وخرائط المجالات المدنية (التربية، التعليم، الإعلام، السياسة...)، وكما سبق وتبلورت أيضًا المقارنات حول "الإرهاب العالمي" خلال العقد الأول من الألفية، فإن سؤال الوقت هو: ما الجديد بالنسبة إلى "الفواعل من غير الدول" في المجال التنموي والحقوقي والاصلاحي؛ تجاوزًا للتركيز الأصم على الدولة فاعلا، أو على ما يسمى الفواعل "المسلحة" من غير الدولة في عالمنا العربي والإسلامي.

ثم ملف العدد الذي يتناول نماذج المقاومة والبناء في عالم المسلمين سواء كانت رد لهجوم أو تفاعل مع تحديات وأزمات في شكل مبادرات، ومن تلك القضايا: القضية الفلسطينية التي تأتي بوصفها أكبر مثال على ثنائية **الهجوم/ المقاومة**، فعلى مدار نحو القرن، يخوض الفلسطينيون -ومن ورائهم الأمة العربية والإسلامية- أشكالا مختلفة من المقاومة ضد الاستيطان الصهيوني؛ سواء أكانت عسكرية أو سلمية. وعليه تواصل ***قضايا ونظرات*** البحث عن الجديد في أنماط المقاومة الفلسطينية في جبهاتها الثلاث (الضفة، غزة، القدس) خاصة خلال العامين الماضيين(٢٠٢١-٢٠٢٢) اللذين شهدا مزيدًا من غض الطرف إقليميًا وعالميًا عن القضية، مع تزايد وتيرة التطبيع، في الوقت نفسه الذي تتصاعد فيه الهجمات الإسرائيلية أثر صعود حكومة نيتنياهو وسياساتها تجاه الأراضي الفلسطينية.

وفي ظل احتدام التغول الإسرائيلي في توسيع وزيادة المستعمرات وتسليحها وفرض عنف المستوطين على سكان الضفة، بالإضافة إلى ضعف السلطة واستمرار التفكك الفلسطيني الفلسطيني، في ظل سياق عربي صامت على تلك الاعتداءات، كما سبق الذكر، تشهد الضفة تصاعدًا في عمليات الهجوم/المقاومة في العامين الماضيين؛ سواء بشكل فردي أو جماعي، فما هي دلالات ومآلات هذا التصعيد؟

أما القدس -ورغم تزايد وتواصل الانتهاكات الإسرائيلية في حق المقدسين واقتحاماتهم المسجد الأقصى، ورغم زيادة في وتيرة عمليات التغول العمراني ضد أوقاف القدس وبيوت المقدسيين، والذي ينتج عنها زيادة في عمليات هدم المنازل والمؤسسات في مقابل منحها للمستوطنين والسماح لهم بمزيد من البناء، فإن مقاومة المقدسيين لتلك العمليات مستمرة بالرباط والصمود، فما الجديد في مظاهر هذه المقاومة ضد التغول الإسرائيلي؟ وكيفية تتفاعل مع الغياب الإسلامي الإعلامي وغيره؟

ومن جانب آخر، تواصل حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) عملها عبر سياقات عالمية غير موائمة، ومع اقتراب الحركة من الذكرى الثامنة عشر على إنشائها، نبحث كيف تتفاعل الحركة مع ذلك السياق لا سيما غياب الإعلام الداعم، وغلبة آلة إعلامية صهيونية ممولة مضادة للحركة؟ وما أبرز النجاحات التي تحققها؟ وما أهم المعوقات التي تعوق عملها خاصة خلال العامين الماضيين؟

وينتقل ملف العدد للنظر في ثنائية **التحدي/ البناء**. فالتحديات التي تواجه عالم المسلمين كثيرة ومتعددة ومتشابكة ومعقدة، وفي هذا الجزء من العدد نستعرض بعض القضايا الملحة على نماذج متفرقة من المجتمعات المسلمة؛ للنظر في تفاعلها معها، وكيف تحاول الاستجابة للتحديات وتجاوز الأزمة بشكل بنَّاء.

ومن ثنائية الهوية والاندماج التي يواجهها مسلمو الغرب كما سبقت الإشارة، يمكن طرح التساؤل عن: كيف يستخدم شباب الجيل الثاني والثالث من المسلمين في الغرب وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة للتفاعل مع الإشكاليات التي تواجههم خاصة إشكاليات الهوية والاندماج في محيطهم وللتعبير عن ذواتهم وهويتهم.

وكانت -وما زالت- المبادرات والجمعيات الأهلية أداة من أهم الأدوات أمام المجتمعات في مساحات تحدي الأزمات والمبادرة والبناء؛ سواء في مواجهة الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية، وذلك في مجتمعات مسلمة مختلفة. فيتركز العمل الإغاثي مثلا في مساحات الأزمات والحروب والكوارث، ولكن العمل التنموي والتوعوي يتسع لمساحات من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يأتي النموذج اليمني اليوم مثالا على ذلك، حيث تدخل الحرب في اليمن عامها التاسع في ٢٠٢٣، ومعها تتعقد الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع مكابدة البلاد مذهبية تحولت إلى طائفية، قسمت البلاد والعباد وفتحت الباب أمام تدخلات إقليمية متعددة، تتعقد معها معاناة اليمنيين؛ مما دفع العديد منهم إلى إنشاء العديد من المبادرات الخيرية والجمعيات الأهلية داخل اليمن وخارجها في ظل غياب الدولة، فكيف يسير عمل نماذج من مثل هذه المبادرات الواقعة بين ويلات الحرب وضغوط المذهبية؟

وإذا كان النموذج السابق يدخل في مساحات العمل الإغاثي، فإن المدارس القرآنية في غرب أفريقيا على سبيل المثال تدخل تحت مظلة العمل التنموي الذي يستهدف الهوية؛ حيث كانت تلك المدارس (الكتاتيب) وما زالت إحدى الأدوات للحفاظ على الهوية الإسلامية في دول غرب أفريقيا، أثناء وما بعد الاستعمار وحتى الآن؛ وذلك على الرغم من العراقيل التي تواجهها عبر المراحل الزمنية المختلفة، والسؤال المطروح: ما هي إسهامات تلك المدارس في الحفاظ على الهوية الإسلامية؟ وما هي الصعوبات والإشكاليات التي تواجهها؟

وفي أقصى الجنوب الغربي؛ في أمريكا اللاتينية، عقد ما يعرف بـ"المؤتمر الدولي لمسلمي أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي" دورته الخامسة والثلاثين في البرازيل نوفمبر ٢٠٢٢ تحت عنوان "**مسلمو أمريكا اللاتينية في مواجهة ظاهرة الكراهية**"،.. فما هو مسار هذا المؤتمر منذ نشأته؟ وكيف يتناول هذا المؤتمر القضايا والتحديات التي تواجه الأقليات المسلمة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، (خاصة مع وصول عدد المسلمين في أمريكا الجنوبية لنحو ٤ ملايين شخص)؟

وتتشكل مادة كل تقرير في هذا العدد من إشارة قصيرة إلى التأسيس الفكري والمعرفي للقضية محل البحث، قبل رسم خرائط وتقديم نماذج المقاومة أو البناء، بحيث يتركز جل التقارير على عرض النماذج دون الاستفاضة في التأسيس المعرفي أو الإغراق في التفاصيل الدقيقة، لكي تتضح في النهاية صورة لحركة المجتمعات والأفراد بين المقاومة والمبادرة، في مواجهة الهجمات والتحديات والأزمات.

وأخيرًا، يعرض هذا العدد لكتابين يتناولان قضية مقاومة التحديات بأشكال مختلفة، يتناول أولهما مقاومة السكان الأصليين وأصحاب البشرة السمراء في الأمريكتين ضد الاضطهاد والتمييز والعنصرية من قبل أغلبيات بيضاء. ويركز الكتاب الثاني عن التحديات التي تواجه النساء في العالم الثالث وكيفية مواجهتهن لها.

رؤية معرفية

حركة الشعوب بين مقاومة التحديات وبناء مساحات تنموية

من منظور حضاري عمراني

د. ريهام أحمد خفاجي*

مقدمة:

رغم أن الدولة هي الوحدة السياسية المعترف بها في النظام العالمي الحالي، إلا أنها ليست الفاعل الوحيد على أرض الواقع. ولم تكن أطروحات العولمة الرامية لدمج تفاعلات الشركات عابرة الحدود والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في هذا النظام إلا اعترافًا بتأثير الفاعلين من غير الدول في سياقاته الكلية والفرعية. وفيما تضعهم العولمة في بوتقة واحدة، يتعذر فعليًا تنميط جهودهم ومساهماتهم. وبقدر تنوع هؤلاء الفاعلين، جاء تباين التنظيرات حول خلفياتهم الحضارية وأدوارهم المجتمعية ووظائفهم الآنية. وبحكم الجوار الجغرافي والاحتكاك السياسي والتلاقح المعرفي، اشتبكت الرؤى المعرفية في العالمين الإسلامي والغربي حول رسالة الفاعلين من غير الدول ومرجعيتهم وأهدافهم. وبالرغم من الاتفاق حول تجسيد هؤلاء الفاعلين لحركة شعوبهم ومجتمعاتهم، إلا أن اختلاف مساعي هذه الحركة يحتاج إلى وقفة لتأصيله نظريًا وسرده تاريخيًا ورصده واقعيًا.

وتتقصى هذه الورقة ملامح الإطار النظري لحركة الشعوب والأفراد بصورة مقارنة بين المجتمعات الإسلامية ونظيرتها الغربية، أخذًا في الاعتبار أن الرؤية الإسلامية ليست في هذا المجال معبرةً فقط عن عقيدة دينية بقدر ما تمثل منظورًا حضاريًا متكاملا في الفكر والفعل يناظر الرؤية الغربية. وبعدها، تعرض الورقة باختصار لسرديات متباينة رصدت أحوال العالم الإسلامي في مراحل تاريخية مختلفة عن طريق توظيف أسلوب الرواية التاريخية من زاوية الدولة تارة ومن منظور الشعوب تارة أخرى. وتختبر بذلك التباين الرأسي بين الشعوب ودولها، والأفقي بين المجتمعات المسلمة والغربية. ويفتح هذا الاقتراب الباب أمام فهم خريطة الفعل المجتمعي الحالي في هذه المجتمعات.

وتنطلق الورقة من فرضية مفادها أن مفتاح قوة الفاعلين من غير الدول في العالم الإسلامي هو سيادة مفهوم "تكليف الأمة" الذي وضع الفاعلين المجتمعيين والسياسيين على قدم المساواة بغية عبادة الخالق عز وجل وتعمير الأرض من خلال تأدية فروض العين والكفاية مع تباين الوظائف وتبادلها وفقًا لمصفوفات القوة والسياقات المحلية. بينما تسيدت الدولة القومية الغربية المجال العام بعد تكسير الفاعلين المجتمعيين لتهيمن على حركة المجتمع، بل وتؤسس "فاعلها" غير الرسميين. وانعكست خلفيات الفاعلين في الحالتين على مساحات أدوارهم ووظائفهم.

أولًا- التأصيل النظري: قراءة في تشكل مرجعيات حركة المجتمعات الإسلامية والغربية وسياقاتها

توجهت رسالة الإسلام بالتكليف للأمة بحيث تستهدف عبادة الخالق عز وجل في الأرض وعمرانها، وباستثناءات محدودة، تُرك المجال للأمة الإسلامية لابتكار آليات العمران المتنوعة لتتوافق مع سياقاتها المجتمعية. وبالرغم من ظهور الدولة في قلب هذه الآليات، إلا أن وحدة التكليف مكنت الفاعلين الآخرين من حمل الراية حال ضعف الأولى أو تقاعسها. والأهم أن ذلك وضع الدولة موضع المساءلة المجتمعية، وليس محل الإرشاد والتوجيه والرقابة. ولذلك، اضطلعت المؤسسات المجتمعية -كالأوقاف وطوائف الحرف وأهل الحل

* أستاذ مساعد - قسم الدراسات الدولية - كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية - جامعة زايد - الإمارات.

والعقد والعلماء- جنبًا إلى جنب مع الدولة بالوفاء بفروض العين (حين تتعين) في نشر الدين والجهاد في سبيل الله عز وجل، وحماية الأمة والذود عنها، بالإضافة إلى تلبية احتياجاتها من فروض الكفاية كالتعليم والرعاية وغيرها من الخدمات الاجتماعية. وسارع الجميع إلى جبر كسور بعضهم البعض، ووُضِعوا موضع المساءلة إزاء مرجعية شرعية واحدة متسقة الرؤية وصاحبة السيادة(١).

بينما حملت الدولة منفردة راية القيادة في المجتمعات الغربية بعد قرون من استبعاد المرجعيات الدينية وتفكيك القوى المجتمعية القائمة على العرق أو الجوار الجغرافي. وبفعل انفرادها بالسيادة، باتت الدولة هي المرجعية، ورسمت ملامح نظام سياسي ومجتمعي تكون على قمته وليست طرفًا بين متساوين. ومن ثم، خطَّت حدودًا وحدَّدت أدوارًا للفاعلين الآخرين. وبصورة تأسيسية، ينطلق جرامشي في مقاربته للمجتمع المدني الغربي من كون الأخير هو أداة الدولة ورجال الأعمال في ممارسة الهيمنة الثقافية والسيطرة على المجتمع عن طريق عمليات التنشئة القيمية والسياسية أو تقديم خدمات اجتماعية في إطار رؤية الطبقة الحاكمة(٢). وفي هذا الإطار، تتبع وائل حلاق مراحل تشكل "السيادة" التي امتلكتها الدولة الحديثة بالقوة عند ممارسة أنظمة التحكم الحديثة، ومن ثم إنتاج المعرفة والقوانين بدون مرجعية إلا السلطة ذاتها؛ حيث كانت هي مرجعية المعرفة(٣). ويتسق ذلك مع أطروحات نظرية "الأصول الاجتماعية" التي تفترض أن الوظائف المنوط بها المجتمع المدني باعتباره أهم الفاعلين من غير الدول تتحدد وفق مصفوفات العلاقة مع الدولة والسوق فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاجتماعية؛ فإما التكامل أو التنافر أو الحلول(٤). وفي كل الأحوال، تنظم تشريعات الدولة ودعمها المالي مساحات الحرية للمجتمع المدني، وما يترتب على ذلك من وظائف آنية وصيغ مؤسسية.

واتصالا بتباين المرجعية والرؤى الحضارية الإسلامية والغربية، تنوعت السرديات التاريخية لتطور المجتمعات وأحوالها. فقرأ المستشرقون مراحل عديدة من تاريخ الأمة الإسلامية في إطار الهوان والضعف بالنظر لهشاشة السلطات الحاكمة وتنازع حكامها. ويقاس ذلك على الرؤية ذاتها التي غلفت تاريخ العصور الأوروبية المظلمة عقب سقوط الامبراطورية الرومانية وضعف من خلفوها وتشظي سلطاتهم. بينما رصد المسلمون فترات ضعف السلطة المركزية كمحطات مفصلية في تنامي تأثير القوى المجتمعية، للدرجة التي أهَّلت الأخيرة لحماية مجتمعاتها، بل وأحيانًا صيانة مؤسسة الحكم ذاتها من الانهيار أو التفكك. ويقدم التاريخ الإسلامي العديد من النماذج التي كانت فيها الشعوب هي رافعة النظم في فترات الضعف؛ فالدولة في الحضارة الإسلامية بحكم التعريف تنطوي على التداول والتغيير، فيما الأمة ثابتة الهوى والمرجعية تستقطب الفكر والفعل الحضاري نحو مركزها الراسخ. وتُجمل د. منى أبو الفضل مركزية الأمة في الإسلام في ثلاثة عناصر؛ أولها هو أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) قد خلف وراءه عند وفاته "أمةً" قبل أن يخلف إمامًا؛ وثانيها أن الأمة هي مستودع الرسالة المحمدية؛ وأخيرًا فإن استمرار الأمة يرتبط ببقاء الذكر الحكيم فيما لا يعني اختفاء الإمام، وإن أضعف الأمة، نفيًا لوجودها(٥).

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: ريهام أحمد خفاجي، المدخل المؤسسي لدراسة النظم السياسية من منظور مقارن: مؤسسات المجتمع المدني والأوقاف نموذجا، في: مركز الحضارة للدراسات والبحوث (محرر)، نحو دراسة النظم السياسية من منظور حضاري مقارن: مداخل منهجية، سلسلة مشروع النظم السياسية من منظور حضاري مقارن (١)، (القاهرة: مفكرون الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠١٨).

(2) Krishan Kumar, Civil Society: An Inquiry into the Usefulness of a Historical Term, The British Journal of Sociology, September 1993, Vol. 44, No. 3, pp. 385-389.

(٣) وائل حلاق، قصور الاستشراق: منهج نقد العلم الحداثي، ترجمة: عمرو عثمان، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٨)، ص ١٦٤-١٦٨.

(4) Lester M. Salamon, S. Wojciech Sokolowski, and Helmut K. Anheier, Social Origins of Civil Society: An Overview, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, No.38. (Baltimore: The Johns Hopkins Center for Civil Society Studies, 2000), pp. 7-8.

(٥) انظر: منى أبو الفضل، الأمة القطب: نحو تأصيل منهاجي لمفهوم الأمة في الإسلام، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥)، ص ٥٥- ٦٠.

ثانيًا- نماذج تاريخية للفعل الشعبي بين المقاومة والتنمية في الحضارة الإسلامية

على مدار التاريخ الإسلامي، برهنت الشعوب على استقلاليتها إزاء أية سلطة سياسية تمسك مقاليد الحكم، بل وقدرتها على الاضطلاع بمهام رعاية المجتمع عند ضعف السلطة أو هشاشتها. وتتجلى هذه الأبعاد عند تأمل المفاصل التاريخية، وتدبر سردياتها بصورة مقارنة بين منظوري السلطة الحاكمة والشعوب المقاومة.

ففي المشهد الأول، ارتبط صعود السلطة الأموية بممارسات غاشمة تجلى فيها المُلك العضود، وتوالت هزائم الثورات وانكسار المحاولات الإصلاحية الرامية لإعادة ضبط السلطة على المسار الراشدي، واقترب الحال من مسلك القياصرة والأكاسرة. فيما كانت رواية المجتمع عن الفترة ذاتها متصلة بمساعي تأسيس الفقه الإسلامي لتنزيل المرجعية على الواقع؛ وبلورة أصول الفقه كضوابط لإصدار الفتاوى في آلية واضحة لإنتاج المعرفة التأسيسية في المجتمع في مواجهة روافد الحضارات الأخرى. وتشكلت بُنى اجتماعية وأخلاقية تدور وفق الشريعة الإسلامية، وضبطت حركتها اتساقًا مع هذه المرجعية بمعزل عن تقلبات السلطة[١]. ووُظِّفت الأوقاف لصيانة استقلالية العلماء وحرياتهم، وتمويل التعليم وعمارة المساجد وحتى تقديم الدعم الحربي. ويذكر وائل حلاق أن الشريعة نظمت كامل النطاق الإنساني، إما مباشرة عن طريق الفقهاء، أو من خلال تفويض محدد بدقة للسلطة التنفيذية[٢]. واجتهدت القوى المجتمعية لضبط السلطة، أو على الأقل نصحها، لتدور كغيرها من البني الاجتماعية في فلك الشريعة.

وتجلى المشهد الثاني لاحقًا في إشكالية الدولة الضعيفة والمجتمع القوي. فمؤرخو الممالك والدول عاينوا ضعف السلطة السياسية وتهافتها في أواخر الحكم الإسلامي بالأندلس، مما ولَّد ضياع الأراضي وفساد الأحوال. فيما يرصدون دورًا نشطًا للقوى المجتمعية في الفترة ذاتها؛ حيث ضمنت مؤسسات الحسبة والأوقاف وروابط المتصوفة استدامة الفعل المجتمعي، واجتهدت في صيانة الهوية الإسلامية في البلاد، مع تقويم الجانب السياسي بنصح الحكام أو حتى السعي لاستبدالهم بالثورة عليهم. وعقب تشتت ملوك الطوائف، لم تجد قيادات المجتمع الأندلسي حرجًا من الاستغاثة بملوك المغرب من المرابطين وبعدهم الموحدين للتصدي لتهديدات الإسبان في مبادرة عوضت ما افتقرت إليه السلطة السياسية من همة ورؤية[٣].

ويتأمل المشهد الثالث في التاريخ المعاصر الذي تواطأت السلطة السياسية فيه أو انهارت أمام الغزاة المستعمرين الغربيين الذين نهبوا المجتمعات المسلمة وسعوا لتغيير هوياتها الحضارية. وفي المقابل، انطوى تاريخ المجتمعات لهذه المرحلة على بيان صمودها في مواجهة هجمات التغريب والتبشير، وجهوزيتها للدفاع عن أراضيها بدعم المقاومة. فتصدت الأوقاف لتمويل الكتاتيب بالتزامن مع جهودها للتوسع في نشر التعليم وتطوير محتواه، وأنشأت المدارس والجامعات في أرجاء العالم الإسلامي، كما رفضت استخدام القوانين الوضعية الغربية كبديل عن أحكام الشريعة. ويفسر ذلك المحاولات الاستعمارية الحثيثة لمصادرة الأوقاف أو التضييق عليها، كما حدث في مصر والجزائر

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: ريهام أحمد خفاجي، النظام السياسي للدولة الأموية، في: مركز الحضارة للدراسات والبحوث (محرر)، النظم السياسية في التاريخ الإسلامي (أ)، سلسلة مشروع النظم السياسية من منظور حضاري مقارن (٢)، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث ودار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ٢٠٢٢)، ص ١٧١-٢٦٠.

(٢) وائل حلاق، قصور الاستشراق، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

- سلمى بن سلمان العوفي، الحسبة في الأندلس، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ).
- ريهام أحمد خفاجي، الدولة الإسلامية في الأندلس، في: مركز الحضارة للدراسات والبحوث (محرر)، النظم السياسية في التاريخ الإسلامي (ب)، سلسلة مشروع النظم السياسية من منظور حضاري مقارن (٤)، قيد النشر.

وتونس والمغرب[١]. وفي مواجهة تيه السلطة، نشأ علم مقاصد الشريعة لإيجاد أهداف عامة وغايات حاكمة لحركة المجتمع وضبط واقعه. وقابل ذلك في المجتمعات الغربية هيمنة الدولة على إنتاج المعرفة وتطبيقاتها، بحيث توجهت نحو مشروع الحكم الاستعماري، مما يفسر نشأة دراسات المناطق وسيادة الفكر الوضعي والتوسع في دراسات إدارة الدولة.

وفي إطار نشأة الدولة الحديثة في العالم الإسلامي، استُنسخت في المشهد الرابع أطروحات مركزية السلطة وسيادتها المطلقة من النموذج الغربي. وسادت رواية سلطة الدولة المهيمنة على مفاصل الحياة الاجتماعية من خلال تقنين الشريعة وحرمان العلماء من سلطة التفسير التي احتكرها موظفو الدولة في دور الإفتاء؛ وإضعاف البنى الاجتماعية المستقلة، كالأوقاف والجمعيات الخيرية والعلماء، عن طريق مصادرة أصولها المالية أو التضييق عليها. ولعل ذلك ما يفسر تأميم جل أصول الأوقاف في العديد من دول العالم العربي على وجه الخصوص، وإصدار قوانين لمحاصرتها بدعوى تنظيمها، بل وأحيانًا حظرها تمامًا كحال تونس في عهد الحبيب بورقيبه[٢]. ومثلت هذه التحولات نقلة نوعية في واقع المؤسسات المجتمعية؛ حيث نازعتها الدولة مساحات الفعل في المجال العام في معادلة صفرية مستندة إلى مرجعية متباينة. ومن ثم، انخرطت البنى المجتمعية في مراجعات لأدوارها وأهدافها وبنيتها الإدارية والتنظيمية، وتصميم لآليات وأدوات إبداعية تضمن لها الالتزام برسالتها الحضارية وتتوافق مع الأطر والظروف المعاصرة.

ثالثًا- الفاعلون من غير الدول في العالم الإسلامي: رؤية معاصرة للوظيفة والبنية

احتفظت المؤسسات المجتمعية في العالم الإسلامي بمرجعيتها الحضارية الراسخة، إلا أنها في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتضييق السياسي المعاصر تبنت جملة من النماذج الجديدة في أدوارها، واتجهت لتحديث بنيتها التنظيمية وآلياتها التنفيذية لضمان التعامل مع القضايا المعاصرة بكفاءة وفعالية. ويمكن رصد هذه الرؤى التجديدية في جانبين: الوظيفة والبنية.

أدوار المؤسسات المجتمعية الإسلامية...تجديد الوظيفة وثبات الرسالة

نشأت الدولة الحديثة في العالم الإسلامي على غرار نظيرتها في الحضارة الغربية، مما قرب سياقات حركة المؤسسات المجتمعية في الوقت الراهن بين النموذجين. وشهدنا توغل وظائف الأولى على غرار حال الثانية في المجتمعات الأوربية، وبخلاف سابق الحال في الحضارة الإسلامية. فاحتكرت الدولة الحديثة مهام حماية المجتمعات المسلمة وتوفير الخدمات الأساسية لها بالتزامن مع تحجيم عمل المبادرات الجماعية وتحديد أنشطتها في محاكاة للنموذج الغربي. ومن ثم، انحصرت وظائف المؤسسات المجتمعية في المهام الإغاثية والأدوار الخيرية. وبالتوازي مع تعرض العديد من الدول العربية والإسلامية لأزمات اقتصادية، أُفسِح المجال مجددًا أمام المؤسسات المجتمعية لتتحول الأدوار الخيرية إلى مبادرات تنموية، سواء منفردةً أو في شراكة مع الدولة. وفيما فُرِض اقتباس مساحات الفعل الغربي، ظلت الرؤية الحضارية الإسلامية هي مرجعية المؤسسات المجتمعية، كما يتجلى في أنشطتها الإغاثية والخيرية والتنموية.

- **الأنشطة الإغاثية**

انخرطت المؤسسات المجتمعية الإسلامية بصورة مكثفة في أنشطة الإغاثة، وبرزت إسهاماتها في أفغانستان والبوسنة والعديد من الدول الإفريقية. وفي أعقاب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر، تعرضت هذه المؤسسات لتضييق شديد من الحكومات الغربية

---

(١) انظر: إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨).

Riham Ahmed Khafagy, Beyond Politics: The Role of Islamic Endowments in Resisting British Occupation in Egypt (1882-1952), Awqaf (Endowments), No.13, November 2007, [English Section]; Riham Ahmed Khafagy, Endowment Building in the Arab Region: Revamping an Old Institution, Alliance, July 2023, available at: https://cutt.us/8Xj1z

(2) Ibid.

والإسلامية على حدٍ سواء بعد ادعاءات بمساندتها للإرهاب، إلا أنها استعادت بعض أنشطتها بعد دحض هذه الاتهامات. وتبرز في هذا المجال ثلاث منظمات إغاثية، تتشابك في جهودها المساعدات الإنسانية مع الجهود التنموية؛ وهي: هيئة الإغاثة الإنسانية التركية، ومنظمة الإغاثة الإسلامية في بريطانيا، وجمعية العون المباشر الكويتية.

١- هيئة الإغاثة الإنسانية التركية

بدأت الهيئة في عام ١٩٩٢ كجهد تطوعي ورد فعل على حرب البوسنة والهرسك قبل حصولها على الاعتراف المؤسسي في عام ١٩٩٥. تركز على أنشطة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات في مناطق الحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية في أنحاء العالم. وتؤكد التزامها بتقديم العون للمحتاجين بدون تمييز في (١٢٣) دولة في خمس قارات. وبالإضافة إلى الجهد الإغاثي، تنخرط في بناء مشاريع التنمية المستدامة لمكافحة الآثار بعيدة المدى للحروب والنزاعات. وتقر الهيئة باهتمامها بنشر قيم العدالة، ورفع صوت المظلومين، وبناء عالم خالٍ من الاستغلال. وتتمتع بوقفية كفلت لها الاستقلالية والاستدامة المالية، بالإضافة إلى التبرعات التي تتلقاها برامجها الاعتيادية مثل كفالة اليتيم وحفر الآبار، أو في إطار الاستجابة للحملات الإغاثية العاجلة في مناطق تفجر الصراعات والحروب.

وتتصدى الهيئة للعمل في مناطق خطيرة على خريطة العمل الإغاثي، كالفلبين وكوسوفو والشيشان وغزة، فضلا عن غيرها من مبادرات التضامن الإسلامي. ومنذ بدايتها، ظلت سباقة في الفعل المجتمعي بما يتخطى أحيانًا المحاذير السياسية. فكانت الأولى في خرق الحصار الذي كان مفروضًا على العاصمة البوسنية سراييفو في منتصف تسعينيات القرن الماضي؛ ودخول قطاع غزة في مارس ٢٠٠٨ عقب هدم الجدار الحدودي بين مصر وغزة؛ وتقديم المساعدات في كوسوفو والشيشان. ونظمت عدة حملات إغاثية لصالح قطاع غزة منها: حملة كسر الحصار البري عام ٢٠٠٩، وأسطول الحرية في عام ٢٠١٠. ونجحت في ترتيب عملية تبادل أسرى في سوريا عام ٢٠١٣، وهي من بين الأعضاء الخمسة في هيئة مراقبة اتفاقية السلام بين إقليم مورو وحكومة الفلبين في عام ٢٠١٣، كما ساعدت في حملة إجلاء المحاصرين في حلب في عام ٢٠١٦[(١)].

٢- منظمة الإغاثة الإسلامية في بريطانيا[(٢)]

دشنها مجموعة من الأطباء المصريين في بريطانيا في عام ١٩٨٤ لدعم المناطق المتضررة من المجاعة في القرن الإفريقي، وسرعان ما توسعت لتغطي العديد من مناطق العالم المتأثرة بالكوارث الطبيعية والحروب والصراعات المسلحة؛ حيث تنشط فيما يزيد عن (٤٥) دولة، كان منها البوسنة والهرسك وأفغانستان وسوريا والسودان والشيشان. تجمع المنظمة بين الأنشطة الإغاثية والتنموية، وتتبنى رؤية منطلقة من مقاصد الشريعة والقيم الإسلامية؛ حيث تعرف نفسها باعتبارها "منظمة مستوحاة من العقيدة" Faith-Inspired Organization[(٣)]. وبالتزامن مع ذلك تسعى للالتزام بالأجندة التنموية الإنسانية العالمية لتوسيع دائرة أنشطتها وشركائها.

وبالرغم من عدم إفصاحها عن أية انتماءات أو مواقف سياسية، إلا أن المنظمة تتواجد بصورة مكثفة في العديد من مناطق الصراعات في العالم الإسلامي، وتوفر دعمًا قويًا للمتضررين من ذلك دون التأكيد المباشر على الممارسات الدينية، ولكن في إطار من الحساسية والتضامن مع قضايا المسلمين[(٤)]. وتعتمد في تمويلها على التبرعات من الزكاة والصدقات التي تتلقاها برامجها بصورة دورية أو

---

(١) راجع موقع المؤسسة على الرابط التالي: https://ihh.org.tr/ar

(٢) راجع موقع المنظمة على الرابط التالي: https://islamic-relief.org/

(3) Lucy V. Salek, Faith Inspiration in a Secular World: An Islamic Perception on Humanitarian Principles, International Review of the Red Cross, 97 (897/898), 2015, pp. 364-368.

(٤) للمقارنة -على سبيل المثال- بين برامج هيئة الإغاثة الإنسانية التركية ومنظمة الإغاثة الإسلامية في بريطانيا فيما يتعلق باللاجئين السوريين، انظر:

خلال الحملات الإغاثية الطارئة، كما تتلقى مِنحًا من المنظمات الدولية والحكومة البريطانية.

٣- **جمعية العون المباشر الكويتية**[١]

أسست في عام ١٩٨١ على يد الطبيب الكويتي عبد الرحمن السميط باسم "لجنة مسلمي مالاوي" كرد فعل على المجاعة التي شهدتها البلاد، ولاحقًا تم تغيير اسمها إلى "لجنة مسلمي إفريقيا"، وفي عام ١٩٩٩ استقرت على الاسم الحالي. وتدير الجمعية منذ تأسيسها جهودًا إغاثية وبرامج تنموية تقدم خدماتها للمسلمين وغير المسلمين في المجتمعات المضيفة. وتشارك برامجها في نشر الدعوة الإسلامية، وتعليم المسلمين، وحفر الآبار، فضلا عن الحملات الموسمية كالأضاحي ورمضان. وتعتمد على التبرعات من الزكاة والصدقات، كما تجمع مبالغ لتمويل تأسيس وقفيات صغيرة لصالح أهداف تنموية محددة. وتُبرز الجمعية البعد الإسلامي في ممارساتها وبرامجها من خلال دعم برامج تحفيظ القرآن، والدعوة للإسلام، وتمويل التعليم الشرعي، وبناء المساجد. وأسست جامعتين في كينيا وزنجبار في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ لزيادة أعداد المسلمين المتعلمين في البلاد. وتمنح الجامعتان درجات علمية في العلوم التطبيقية والإنسانيات واللغة العربية والدراسات الإسلامية[٢].

وتمثل الجهات الثلاث نماذج مضيئة لحركة المجتمعات المعنية بمقاومة التحديات بالتزامن مع البناء التنموي. فالبدايات جاءت بفعل مبادرات فردية وجماعية مجتمعية للتصدي لمشكلات آنية، سواء الحرب في البوسنة والهرسك أو المجاعات في إفريقيا، وسابقت بمجهودها وأنشطتها أدوار الدول ذاتها. وتعتمد الجهات الثلاث على مصادر مالية مستمدة من الحضارة الإسلامية، كالوقف والزكاة والصدقات، بما يوفر لها الاستقلالية والاستدامة. وبالرغم من تباين اقترابتها في الإفصاح عن الطابع الديني، إلا أن الجهات الثلاث تتفق في تبني الرؤية الحضارية الإسلامية التي تكمن في قيمها التأسيسية وأهدافها وممارساتها التشغيلية.

ولفت نجاح المؤسسات الإغاثية الإسلامية انتباه الأمم المتحدة؛ فاستثمرته بتأسيس صندوق الزكاة لصالح اللاجئين Refugee Zakat Fund بالتعاون مع وكالة غوث اللاجئين التابعة للمنظمة الأممية. ويتعاون الصندوق والوكالة مع عدة جهات خليجية لجمع التبرعات من الزكاة والصدقات وتوزيعها. ومنذ تأسيس الصندوق بصورة تجريبية في ٢٠١٧، تمكنت الأمم المتحدة من مساعدة ٦ مليون لاجئ في ٢٦ دولة بالتوازي مع تحقيق أهدافها للتنمية المستدامة في هذه المناطق. وفي عام ٢٠٢٢، ساعد الصندوق ثلاثة أرباع ملايين لاجئ بعد تلقيه ٢١,٥ مليون دولار، فيما جمع في العام ذاته ١٦,٧ مليون دولار من الصدقات مكنته من دعم قرابة ٨٠٠ ألف لاجئ[٣].

- **الأنشطة الخيرية والتنموية**

على مدار التاريخ الإسلامي، أدارت الأوقاف عجلة التنمية والتضامن الخيري في مجتمعاتها، ولم يتراجع دورها إلا مع التضييق عليها ومصادرة أصولها في العديد من الدول العربية. وبفضل التركيبة المجتمعية وطبيعة التحالفات السياسية، حافظت معظم دول الخليج على استمرارية المؤسسات الوقفية بها، بل ودعمت الوفرة المالية توسعها وانتشارها بهدف ممارسة أدوار خيرية وتنموية. وبالنظر لتحجيم

- Riham Ahmed Khafagy, Citizens vs. Refugees: Concepts and Applications of Islamic Solidarity in Turkey and the UK, Maecenata Institute's online Opuscula Series, No.113, 2018, available at: https://cutt.us/EM9BS

(١)راجع موقع الجمعية على الرابط التالي: https://direct-aid.org/donate/en/

(٢) للمقارنة بين برامج جمعية العون المباشر الكويتية ومنظمة الإغاثة الإسلامية في بريطانيا، انظر:

- Riham Ahmed Khafagy, Faith-Based Organizations: Humanitarian Duty or Religious Mission, Journal of International Humanitarian Action, Vol. 5, No. 13, October 2020, available at: https://cutt.us/9j5MX

(3) Islamic Philanthropy Annual Report 2023, The UN Refugee Agency and Refugee Zakat Fund, , p. 5, available at: https://cutt.us/WJjly

الأدوار الإغاثية الدولية للمؤسسات السعودية فيما تلا أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تزايدت مساهماتها المحلية. وتوسعت أنشطة الجمعيات الخيرية لتغطي كافة أرجاء المملكة لتقديم الخدمات التعليمية والرعاية الصحية ودعم الأرامل وتمويل المشروعات الصغيرة للشباب. وصاحب ذلك إنشاء العديد من المؤسسات الأهلية التي توفر منحًا للجمعيات الخيرية لدعم برامجها. وتبنى العديد من هذه المؤسسات والجمعيات مفهوم "العمل الخيري الاستراتيجي" القائم على استبدال الحلول الخيرية قصيرة المدى بحلول مستدامة أثبتت جدواها في تحقيق الأهداف المنشودة وإحداث أثر إيجابي في المجتمع(١).

وترتكز المؤسسات الأهلية، فضلا عن بعض الجمعيات الخيرية، على وقفيات متباينة الأحجام لضمان الاستدامة المالية. ويقدر التقرير الصادر عن فرع الأمم المتحدة في السعودية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عدد الأوقاف بالبلاد في عام ٢٠٢٠ بأكثر من ١١٣ ألف مؤسسة وقفية، بلغت قيمة أصولها ٢٣٥ مليار ريال سعودي، ووصل معدل إنفاقها الخيري ٧,٤ مليار ريال سعودي في المجالات المتعلقة برؤية ٢٠٣٠ الحكومية، و٦,١ مليار ريال سعودي في المجالات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتمتلك المؤسسات الأهلية معظم أصول الأوقاف برصيد حوالي ٨١ مليار ريال سعودي، فيما يبلغ نصيب شركات الأوقاف المحلية قرابة ١٧ مليار ريال سعودي، وتليها الأوقاف الجامعية برصيد ٢٦ مليار ريال، وبعدها الجمعيات الأهلية بحوالي ١٧ مليار ريال، وأخيرًا الهيئة العامة للأوقاف، وهي جهة حكومية، بمبلغ ١٤ مليار ريال. كما تضم المملكة أوقافًا عائلية بحوالي ١٢ مليار ريال، وأخرى تديرها جهات حكومية مختلفة برصيد ٤٠ مليار ريال سعودي. وأنفقت الأوقاف في عام ٢٠١٨ حوالي ٣,٤ مليار ريال، خصص منها ٤٢٪ للتعليم، و١٧٪ للخدمات البشرية، و١٥٪ للمجالات الدينية، و١٢٪ لمجالات الصحة، و٩٪ لتنمية القطاع الاجتماعي، وأخيرًا ٥٪ للفنون والثقافة والتنمية الاقتصادية والبيئة والمياه والأمن الغذائي(٢).

ومن أبرز هذه الوقفيات، وقفية سليمان بن عبد العزيز الراجحي التي تتخطي قيمتها المليار ريال(٣)، ووقفية عبد الله السبيعي(٤)، ومؤسسة الجميح الخيرية(٥). واستطاعت هذه الأوقاف والمؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية لعقود طويلة الحفاظ على درجة معقولة من الاستقلالية في تحديد مجالات أنشطتها والقيام عليها. والتزمت بصورة واضحة بمقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس، وكان البعد الديني جزءًا لا يتجزأ من دعائم جهودها وممارساتها. وبالرغم من انفراد الدولة بالقرار السياسي، فلا يمكن تجاهل قوة المؤسسات المجتمعية وتأثيرها. ويفسر ذلك اهتمام الدولة بدمج هذه المؤسسات وتوظيفها في تطبيق رؤية ٢٠٣٠.

فمؤخرًا، اتجهت بعض دول العالم الإسلامي لتوظيف المؤسسات المجتمعية في خدمة الخطط الحكومية باستلهام النموذج الغربي في توزيع مهام تقديم الخدمات الاجتماعية بين الطرفين، فيما يطلق عليه شراكة القطاعين العام - غير الربحي. وكثفت الحكومات الغربية هذه الشراكات بالتزامن مع تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة بهدف تحلل الدولة من وظائفها المجتمعية التي -للمفارقة- اضطلعت بها لإحكام قبضتها على المجال العام. وفي إطار هذه الشراكات، قُدِّم نموذج "الإدارة العامة الجديدة" New Public Management باعتباره سياسات للإصلاح الإداري تنقل بها الدولة جزءًا كبيرًا من مهامها ومسؤولياتها العامة من القطاع الحكومي إلى القطاع الثالث غير الربحي. وبالتوازي مع اكتساب الأخير لمزيد من النفوذ في تقديم الخدمات الاجتماعية، إلا أن ذلك بدوره جعل العلاقة بين الحكومة والقطاع غير

(١) حول تعريف العمل الخيري الاستراتيجي لدى مؤسسة عبد العزيز الغرير الإماراتية، انظر: https://cutt.us/9QJul

(٢) دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة ٢٠٣٠، مكتب الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ٢٦ سبتمبر ٢٠٢١،، ص ٣٦-٣٩، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/ZJbiO

(٣) راجع موقع الوقفية على الرابط التالي: https://rf.org.sa/ar/main-page/541

(٤) راجع موقع الوقفية على الرابط التالي: https://asf.org.sa/ar/

(٥) راجع موقع الجمعية على الرابط التالي: https://asf.org.sa/ar/

الربحي تجارية تنطوي على آليات المنافسة والعقود المبنية على الأداء[١].

وظهر هذا النموذج في العالم العربي بصيغ متباينة تراوحت فيما بين الشراكة بين القطاعين العام - الخيري وحتى تخلي بعض الدول عن مسؤولياتها العامة دون الاهتمام ببلورة آليات شراكة مع المؤسسات المجتمعية التي ألقيت عليها أعباء ومهام عامة دون صلاحيات أو مصادر للدخل والتمويل. وكانت الشراكات أقرب إلى "الإسناد الحكومي" الذي تضع فيه الدولة الإطار العام للأدوار والمسؤوليات وتنظمها، ثم تعهد بها إلى الجهات المجتمعية للتنفيذ. وبالنظر لسبق المجتمعات الغربية في عقد هذه الشراكات، فقد أثيرت فيها العديد من التساؤلات حول تأثير أساليب الإدارة العام الجديدة على بنية المؤسسات المجتمعية وأهدافها وقدرتها على الدفاع عن القضايا المفصلية في المجتمع بالنظر لكونها باتت في شراكة تجارية مع الدولة ذاتها. ويمكن إثارة جدل مماثل في العالم الإسلامي بالتزامن مع الدفع لتطبيق هذا النموذج في المجتمعات المحلية. فالمؤسسات المجتمعية الإسلامية مهددة بالحيد عن رسالتها الحضارية في عبادة الخالق عز وجل وعمران الأرض، واستبدالها بتبني آليات تعاقدية خدمية لا تصيغ أهدافها ولا تضع شروطها وضوابطها، وبالتالي تخاطر بفقد استقلالها المالي والإداري ومن ثم الاستقلالية المجتمعية.

البنى التنظيمية الصاعدة... تحولات الشكل باتجاه كفاءة المضمون

لم يكن تضييق الدولة الحديثة على المؤسسات المجتمعية هو العامل الوحيد وراء ضعف الأخيرة وتدهورها، وإنما أضاف معوقات إلى إشكالياتها الداخلية. فقد عانى العديد من هذه المؤسسات من تخلف البنى التنظيمية، ومحدودية التخطيط الاستراتيجي، وتفشي الفساد الإداري، وخسارة الأصول المالية. وحالت هيمنة الدولة الحديثة على المجال العام دون تطوير المؤسسات المجتمعية لبنيتها التنظيمية والإدارية واستكشاف أفضل الممارسات في هذا الصدد. إلا أن السنوات الأخيرة، شهدت تراخي قبضة الدول بسبب تزايد الأزمات الاقتصادية والسياسية، ومن ثم استعادت المؤسسات المجتمعية جزءًا من تأثيرها، وبات عليها تطوير آلياتها وأدواتها لتحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية في ضوء محدودية الموارد وعِظم الاحتياجات. واقترن ذلك بتحديث بنية المؤسسات، وإدارة التخطيط الاستراتيجي، وتنمية الأصول المالية، والتصدي للفساد الإداري.

فعلى مستوى البنى التنظيمية، تبنت العديد من المؤسسات المجتمعية الإسلامية نماذج الإدارة الغربية، سواء المنقولة من نظيراتها المجتمعية أو المتبعة في إدارة شركات القطاع الربحي. وتعتمد هذه النماذج على تطبيق معايير إدارية مهنية لتصميم بنية مؤسسية وإدارات متنوعة، تعمل وفق ممارسات الحوكمة الجيدة. وترتكز هذه الحوكمة على التخطيط الاستراتيجي المستند إلى معلومات دقيقة، ومرتبط بتحديات طويلة المدى تصمَّم في إطارها خططٌ تنفيذية تطبقها قيادة ذات رؤية وفريق عمل مؤهل في سياق بنية تنظيمية معقدة ذات أقسام متنوعة وآليات محاسبة وشفافية لعملية صنع القرار. وألزمت العديد من المؤسسات المجتمعية الكبرى نفسها في الوقت الحالي بإصدار تقارير سنوية وبيانات مالية دورية عن أنشطتها وأصولها لتلافي شبهات الفساد المالي والتأكيد على الكفاءة والفعالية. وتتبادل هذه المؤسسات خبراتها مع الشركات المحلية للاستفادة من نماذجها الإدارية، بالإضافة إلى التعرف على النماذج العالمية المجتمعية الناجحة.

وعلى مستوى الأصول المالية، شرعت المؤسسات المجتمعية في تنويع مصادر تمويلها؛ فبالإضافة إلى الأوقاف، سعت لجمع التبرعات من الزكاة والصدقات، بصورة مباشرة أو إلكترونية، وتنامى التبرع للوقف محدد الغرض عن طريق الوسائل الإلكترونية. وبالرغم من استمرار تقييد الأوقاف في معظم دول العالم العربي، إلا أن النماذج الناجحة في بعض دول الخليج وتركيا أحيت الفكرة مجددًا. كما أتاحت المراجعات القانونية الرسمية بعض المجال لتأسيس أوقاف جديدة مشاركة في العمل الاجتماعي. والتزمت هذه الأوقاف من جانبها

(1) Reichard C., New Public Management, In: Anheier, H.K., Toepler, S. (eds), International Encyclopedia of Civil Society, (New York: Springer, 2010), available at: https://cutt.us/Nl8he

بالاستثمار المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتواكب ذلك مع توسع البحث والفتيا في قضايا الاستثمار الإسلامي وتطبيقها، واستلهام النماذج الناجحة في بعض المجتمعات المسلمة، مثل ماليزيا وإندونيسيا[١].

خاتمة: الشعوب قاطرة التغيير والبناء وحاملة المنظور الحضاري

يتضح أن طبيعة التكليف في الدين الإسلامي أضفت مزيدًا من الأهمية على أدوار الشعوب ومؤسساتها المجتمعية مقارنة بنظيراتها في النموذج الغربي. فنهوض الأمة وعمرانها للأرض وعبادتها للخالق عز وجل هي مهمة جماعية ومسؤولية عامة، وهو ما برهنت عليه التجارب التاريخية التي كانت فيها المؤسسات المجتمعية والسلطة السياسية على قدم المساواة في تلبية احتياجات المجتمع والذود عنه. إلا أن تبني الدولة الحديثة لمفاهيم السيادة الغربية وهيمنتها على المجال العام، أضعف مؤسسات الأمة. وتمكنت بعض المؤسسات المجتمعية من المناورة في المساحات المتاحة لها لتمارس أدوارًا إغاثية وخيرية وتنموية فعالة داخل مجتمعاتها وخارجها. وانطلقت من الفهم الواسع لمقاصد الشريعة وتطبيق آليات التكيف مع السياقات الحالية في رؤية شمولية لأدوارها الحضارية. وبالرغم من التحديات، بلغت هذه المؤسسات مبلغًا من النجاح لفت انتباه المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة لتبني أدواتها والاستفادة من خبراتها. وسعت هذه المؤسسات من جانبها لتطوير بنيتها التنظيمية والتغلب على الضعف الإداري ومكافحة الفساد المالي.

وبالنظر لعِظم المسؤوليات واغتراب النموذج الحالي للدولة الحديثة عن المجتمعات المسلمة، تعرضت دول العالم العربي لتحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية جمة، تعذر معها القيام منفردة على سياسة كل الأمور والوفاء بكافة المهام. وتكمن المفارقة حاليًا في أن الدولة الحديثة ترغب في اضطلاع المؤسسات المجتمعية بأدوار تنموية عجزت عنها الأولى، شريطة عدم المساس بهيبة الثانية أو احتكارها لتنظيم المجال العام. وبعبارة أخرى، تطلب الدولة ممارسة المؤسسات دورًا تنمويًا بلا أنياب مقاومة أو حتى صلاحيات منظمة. ولا أرى أفقًا لهذه الرؤية، بل على العكس أتصورها مقدمة لاستعادة الريادة المجتمعية كي تعيد الأمور إلى نصابها الحضاري.

(1) Riham Ahmed Khafagy, Endowment Building in the Arab Region: Revamping an Old Institution, Op. cit.

ملف العدد

أنماط حضارية

في المقاومة والبناء

في عالم المسلمين

التصعيد الإسرائيلي واستمرار المقاومة في الضفة: الدلالات والمآلات

عبد الرحمن عادل*

مقدمة:

المقاومة عملية حضارية واستراتيجية ممتدة وخيار لابد أن يتحول إلى إصرار؛ وإصرار يجب أن يتحول إلى قرار. ومقاومة الأمة فعلها الحامي لكيانها، الضامن لفعاليتها، القادر على حفظ بقائها واستمرارها. المقاومة حالة شاملة متكاملة تتكافل فيها عناصر مقاومة الاستبداد في الداخل ومقاومة العدوان في الخارج؛ هى حال خمائر عزتها وقدرات ممانعتها الحضارية(١). في هذا الإطار يجب أن نفهم المقاومة الفلسطينية المتصاعدة في الضفة وموقفها من العدو الإسرائيلي من ناحية، ومن السلطة الفلسطينية من ناحية أخرى.

كان من المتوقع أن تتزايد حدة المواجهة بين الفلسطينين والعدو الصهيوني عقب اعتلاء حكومة شديدة التطرف -حكومة نتنياهو الحالية- سدة الحكم في إسرائيل(٢)؛ وهو ما حدث بالفعل. إذ تزايدت وتيرة علميات المقاومة؛ فشهدت خلال العامين الماضيين -وخصوصًا في النصف الأول من عام ٢٠٢٣- تصاعدًا ملحوظًا ونوعيًا في أشكال المقاومة الشعبية والمسلحة، خاصة في الضفة والقدس المحتلة؛ حيث تم تنفيذ مئات عمليات اشتباك مسلح في مختلف محافظات ومدن الضفة الغربية، وبدا واضحًا تصاعد وتيرة العمليات النوعية والتي أوقعت العديد من الخسائر في صفوف الاحتلال وأسهمت في استنزافه.

وفي المقابل شنت إسرائيل بدورها تصعيدًا مضادًا على الضفة الغربية، وخاصة مدينة جنين؛ دافعها الرئيسي في هذا القضاء على ما أسمته هى "البؤر الإرهابية" باعتباره الداعي الأمني لهذا التصعيد والذي يتسق مع دواعٍ أخرى سياسية أهم ترتبط بالتوترات الداخلية في إسرائيل والناجمة عن وصول حكومة يمينية متطرفة لسدة الحكم. في هذا السياق، يتناول هذا التقرير دلالات ومآلات عملية التصعيد والتصعيد المقابل بين دولة الاحتلال والمقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، في سياق ما طرأ على المشهد الفلسطيني من تطورات ومستجدات راهنة.

أولًا- تصاعد المقاومة في الضفة الغربية: التطورات والدلالات

تعيش الضفة الغربية حاليًا الفترة الأكثر اشتعالًا منذ الانتفاضة الفلسطينية الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، ويتزامن ذلك مع صعود حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة تُجاهر بنيتها ضم الضفة وتوسيع الاستيطان والقضاء على إمكانية قيام دولة فلسطينية. ومن يتابع الأحداث في الضفة الغربية يدرك أن تطورات كبيرة حدثت في بيئة المقاومة وطريقة عملها خلال العامين الماضيين، وإن كان البعض يربط عملية المقاومة المتصاعدة هذه بحلقة متصلة من المقاومة بدأت منذ عام ٢٠١٤ وبلغت ذروتها في الموجة المستمرة منذ العام ٢٠٢١.

ومن ثم يمكن الحديث عن هذه الموجة بوصفها تابعة لأحداث مايو ٢٠٢١، وما تضمنته مما أطلق عليه فلسطينياً اسم "معركة سيف القدس". ففي حين بلغت عمليات المقاومة في الضفة الغربية والداخل المحتل -بما في ذلك القدس- ٥٩٢ عملية مقاومة في شهر مايو ٢٠٢١، فإنها كانت قد عادت في شهر يوليو ٢٠٢١ إلى ١٤١ عملية؛ وذلك في حين أنها بلغت ١٠٤

* مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة حلوان.

(١) سيف الدين عبدالفتاح، المقاومة عز وتمكين لا مقاولة ومساومة، **مجلة المسلم المعاصر**، مجلد ٣١، العدد ١٢٢، ديسمبر٢٠٠٦، ص١٦٧.

(٢) انظر: عبدالرحمن عادل، عودة نتنياهو وإشكاليات الحكم في إسرائيل، **فصلية قضايا ونظرات**، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، العدد ٢٩، أبريل٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/cUcEd

عمليات في أبريل ٢٠٢١، وفي سبتمبر من ٢٠٢١ تصاعدت أعمال المقاومة في الضفة الغربية والقدس إلى ٢٤١ عملية؛ كان منها تسع عمليات إطلاق نار، وخمس عمليات طعن، وعملية دهس، أفضت إلى ستة جرحى إسرائيليين. وهكذا ظلت العمليات تتأرجح في هذه الحدود، مع وقوع عمليات نوعية ذات أثر؛ ففي أكتوبر ٢٠٢١ أصيب شرطي إسرائيلي بعملية دهس، وفي نوفمبر ٢٠٢١ قُتل إسرائيلي وأصيب ثمانية آخرون في سلسلة عمليات إطلاق نار وطعن وإلقاء زجاجات حارقة، كذلك قُتل إسرائيلي وأصيب ستة جرحى في شهر ديسمبر ٢٠٢١ في عمليات إطلاق نار وطعن؛ لترتفع أعمال المقاومة من حيث الكمّ فبراير ٢٠٢٢؛ إذ بلغت ١٨٧ عملاً، ثم لتأخذ منحنى أكثر تجذراً واتساعًا مع مارس ٢٠٢٢ بحيث يمكن عد هذا الشهر مدخل تبلور هذه الموجة الجارية[١].

عندما نقارن الوضع عام ٢٠٢٣ بهذين العامين السابقين، نجد أن هذا العام الأخير شهد ارتفاعًا ملحوظًا في أعمال المقاومة والاشتباكات المسلحة في مدن الضفة. فوفقًا لتقرير مركز معطى للمعلومات الفلسطينية حول أعمال المقاومة في الضفة في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، رصد المركز مقتل ٢٦ إسرائيليًا أغلبهم من الجنود، فيما أصيب أكثر من ٢٤٣ آخرين، جراء تنفيذ أكثر من ٦٧٠٤ عمليات مقاومة، منها ٨٤١ عملية إطلاق نار، و١٩عملية طعن أو محاولة طعن، و١١ عملية أو محاولة دهس، إضافة إلى عمليتي إطلاق صواريخ و٩عمليات إسقاط طائرات استطلاع[٢]. وبلغت عمليات المقاومة خلال شهر أغسطس المنصرم حسب نفس المركز المعلوماتي (مُعطى) ٨٥٩ عملاً مقاومًا، أسفرت عن مقتل خمسة إسرائيليين، وإصابة ٥٨ جنديًا ومستوطنًا بجراح مختلفة، ليرتفع بذلك قتلى الاحتلال ومستوطنيه منذ بداية العام الجاري إلى ٣٧ قتيلاً[٣].

وعند النظر في التوزيع الجغرافي لهذه العمليات، تأتي مدن نابلس، جنين، والخليل في المقدمة بأعلى وتيرة لعمليات المقاومة، وخصوصًا عمليات إطلاق النار؛ حيث بلغت الأعداد في كل منها على التوالي: ١٣٨٥ في نابلس، ١٠٣٤ في جنين، و٩٤٣ في الخليل، حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣[٤].

وبقراءة مشهد المقاومة خلال فترة التصاعد المذكورة، نجد أن شهر يونيو ٢٠٢٢ شهد بروز شكل مميز من أشكال المقاومة المربكة للاحتلال الإسرائيلي؛ وهو تبلور تشكيلات مسلحة في بعض مناطق الضفة الغربية، تأخذ شكلًا تنظيميًا جديدًا غير تقليدي، بما ينتقل بالحالة المقاومة في الضفة الغربية نحو نمط جديد أكثر تنظيمًا، ويُعبر عن رغبة كامنة في الانتقال بالهبّات المتتالية والعمليات الفردية إلى ما هو أكثر قابلية للاستمرار وقدرة على الإلهام وفرض وقائع المقاومة في الضفة الغربية. ففي يونيو ٢٠٢٢ تعرضت قوات الاحتلال المقتحمة فيما يسمى "قبر يوسف" في مدينة نابلس إلى إطلاق نار أدى إلى وقوع ٣ جرحى إسرائيليين، كان من بينهم قائد قوات الاحتلال في شمالي الضفة الغربية (روعي تسويغ)؛ مما مثَّل ضربة مؤلمة للجهود الأمنية الإسرائيلية، وأظهر تحديًا جديدًا أمام الجهد الإسرائيلي الرامي إلى تطويق حالة المقاومة في الضفة واستيعابها[٥].

لم يكن هذا الاشتباك في نابلس إلا امتدادًا لشكل من أشكال المقاومة المنظمة في مدينة جنين ومخيمها وريفها، عُرف بإسم "كتيبة جنين"، والتي أعلنت عن نفسها في سبتمبر ٢٠٢١، بعد

(١) ساري عرابي، المقاومة في الضفة الغربية.. مساراتها وآفاقها، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠٢٣،، ص٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/xM9kX

(٢) تقرير معطى النصف سنوي لأعمال المقاومة في الضفة ١-١-٢٠٢٣ حتى ٣٠-٦-٢٠٢٣، مركز معلومات فلسطين، ١٩ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع ٢٠ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://mo3ta.ps/?p=6585

(٣) تقرير -معطى- الدوري لأعمال المقاومة في الضفة الغربية لشهر أغسطس ٢٠٢٣، مركز معلومات فلسطين، ٢ سبتمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://mo3ta.ps/?p=7848

(٤) تقرير معطى النصف سنوي لأعمال المقاومة في الضفة ١-١-٢٠٢٣ حتى ٣٠-٦-٢٠٢٣، مصدر سابق.

(٥) ساري عرابي، المقاومة في الضفة الغربية.. مساراتها وآفاقها، مصدر سابق، ص٦.

حادثة "نفق الحرية" التي تمكن فيها ستة أسرى فلسطينيين ينحدرون من منطقة جنين، من الهرب من سجن جلبوع، وإن كان قد جرى اعتقالهم لاحقًا. كما أن هذا التأسيس الذي جاء بعد ثلاثة شهور على نهاية "معركة سيف القدس"، لابد أن يكون انعكاسًا على نحو ما لتلك المعركة، لا سيما أن المؤسسين للكتيبة يرجعون تأسيسها إلى الشهيد جميل العموري الذي استشهد في يونيو ٢٠٢١ أثناء المعركة المذكورة[١].

يمكن إرجاع أسباب هذا التصاعد في وتيرة ونوعية المقاومة إلى مجموعة من العوامل وفق عدد من المحللين والمختصين في الشأن الفلسطيني[٢]:

أولًا- التهجير المستمر للفلسطينيين وضم إسرائيل أراضيهم وتشريدهم؛ إذ لم تكتفِ إسرائيل بسيطرتها الكاملة على مناطق "ج" - والمقدَّرة بـ٦٢٪ من مساحة الضفة الغربية- فصارت تلاحق الفلسطينيين بمناطق سيطرة السلطة الفلسطينية بالضفة (مناطق "أ" و"ب" حسب اتفاق أوسلو) والبالغة ٣٨٪ فقط من مساحتها، ويعيد الاحتلال نفوذه عليها.

ثانيًا- تصاعد تطرف المستوطنين وعنف عصاباتهم المدعوم من جيش الاحتلال وحكومته، وخاصة مع وصول يميني متطرف كإيتمار بن غافير لمنصب وزير الأمن في دولة الاحتلال. كما ارتفعت وتيرة الاستيطان -وفق تقرير لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان العام الماضي- بشكل غير مسبوق منذ احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، وبات نحو ٧٥٠ ألف مستوطن ينتشرون في أكثر من ٣٦٠ مستوطنة وبؤرة استيطانية، وتحتل هذه أكثر من ٩,٦٪ من مساحة الضفة الغربية المقدرة بـ٥٨٠٠ كيلو متر مربع.

ثالثًا- ما يجري بالقدس والعمل على تقسيم المسجد الأقصى مكانيًا كما تم تقسيمه زمانيًا، فضلًا عن الملاحقة اليومية للفلسطينيين والاعتقالات والاقتحامات والقتل، وهدم البيوت والتجريف ومنع البناء بشكل طبيعي.

رابعًا- الجيل المقاوم الجديد من مواليد الألفية الثانية، الذين شبُوا على مشاهد عنف المستوطنين وحكوماتهم المتطرفة، ولم يعيشوا الانتفاضات الفلسطينية السابقة، ولا يرون كذلك أي أفق لحل سياسي أو حياة آمنة أو إنسانية في مستقبلهم.

خامسًا- الاستياء الشعبي الفلسطيني بشكل عام من وضعية السلطة الفلسطينية الحالية، التي باتت تشكل بوضعها الحالي ما يمكن أن يمثل عبئًا على الشعب، ويراه البعض عونًا أو أداةً للاحتلال، أكثر منها عونا وحصنا للشعب وقوة لمقاومته.

وباستقراء عمليات المقاومة التي تمت في الفترة المذكورة -أى منذ عام ٢٠٢١ وحتى الآن- نجد أنها شهدت تنوعًا واضحًا في أشكالها وطرقها. فقد ظهرت أشكال من العمل المقاوم تتراوح بين العمل الفردي الذاتي، والعمل الفردي الذي يرتبط ببعض الفصائل، إلى الأشكال الجماعية التي تظهر في العلن في عدد من مدن فلسطين.

في سياق العمل الفردي برزت عمليات الطعن أو الدهس لجنود الاحتلال والمستوطنين، وفي بعض الأحيان يكون إطلاق النار جزءًا من هذه العمليات. بعض هذه العمليات تتبناها فصائل فلسطينية، والبعض الآخر يأتي من منطلق ذاتي بسبب الاستنفار الناجم عن جرائم الاحتلال في الضفة والقدس. ومن ناحية أخرى، استجابت الفصائل الفلسطينية لهذه الوضعية بإنشاء مجموعات مقاومة في مناطق معينة تعتبر ملائمة من الناحية الأمنية لتطوير وتنظيم هذه الأنشطة. ومن أبرز تلك المجموعات نجد "كتيبة جنين" في مخيم جنين التي سبق ذكرها، و"عرين الأسود" و"كتيبة بلاطة" في نابلس، بالإضافة إلى كتائب أخرى في مخيمي طولكرم ونور شمس ومجموعة "عقبة جبر" في أريحا[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص٧.

(٢) عاطف دغلس، ٣٤ قتيلا منذ بداية العام.. ما أسباب تصاعد المقاومة ضد المستوطنين بالضفة؟، الجزيرة، ٢٨ أغسطس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/8TmDZ

(٣) محمود الرنتيسي، تطور المقاومة في الضفة الغربية، الجزيرة، ٢٢أغسطس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط

كما يرى بعض المحللين أن المؤشرات التي يحملها تطور المقاومة في الضفة وتنوع أدواتها تؤكد أن خيارها يتصاعد ويتنامى، وذلك رغم الحرب الشرسة الإسرائيلية ضدها ورغم سياسة "جزّ العشب"* التي يمارسها الاحتلال منذ أكثر من ٢٠ عامًا؛ وهو ما يؤكد أن الضفة في مرحلة جديدة من مراحل النضال ضد الاحتلال.

إن تطور قدرات المقاومة في الضفة الغربية يمثل تهديدًا كبيرًا للأمن القومي الإسرائيلي، وخاصة مع امتلاك المقاومة في الضفة للصواريخ، والتي تكمن خطورتها في سهولة وصولها لمستوطنات الاحتلال؛ إذ لن تحتاج المقاومة إلى مديات كبيرة للوصول إلى أهدافها؛ وهو ما سيشكل تهديدًا جديدًا لعمق الاحتلال في تل أبيب والعفولة والخضيرة وحيفا؛ وهي المناطق التي لا تبعد عن الضفة سوى عشرات الكيلومترات[١]. لذا لا يكف الاحتلال عن التصعيد لمحاولة اجتثاث المقاومة.

ثانيًا- التصعيد الإسرائيلي ومحاولة القضاء على المقاومة:

قام الاحتلال بدوره بعملية تصعيد مضادة لمحاولة القضاء على هذه الموجة المتصاعدة من المقاومة، فاعتمد استراتيجية العمليات العسكرية الكبيرة، وكذلك عمليات الاغتيال النوعية التي تستهدف قادة الحركات والكتائب والمقاومين. فقام في أبريل ٢٠٢٢ بعملية سماها "كاسر الأمواج" في نابلس، حيث استعان بأكثر من نصف قوات جيشه الموجودة في الضفة الغربية. ولكنه فوجئ بأنه لم يتمكن من القضاء على المقاومة، بل على العكس زادت العمليات المقاومة بشكل واضح بعد تلك العملية.

كما شرع من ناحية أخرى في تنفيذ سلسلة من الاقتحامات الموجهة وعمليات الاغتيال عبر تنفيذ كمائن محكمة. ومن أبرز الأحداث التي تمثل هذه الإستراتيجية ما تعرضت له كوادر "عرين الأسود" في نابلس، وكتيبة جنين؛ مثل تفجير دراجة نارية كان يقودها الشهيد تامر الكيلاني في البلدة القديمة بنابلس، والذي سبقه اغتيال ثلاثة من المقاومين في منطقة جبع بمحافظة جنين[٢]. وفي ٣ يوليو الماضي شنَّت إسرائيل عملية عسكرية خاصة تستهدف - حسب ما أسمته هي- تفكيك "البؤر الإرهابية" في الضفة الغربية، خاصة في مدينة جنين، وأطلقت عليها "منزل وحديقة"، بينما سمتها المقاومة "بأس جنين".

وإن كانت "البؤر الإرهابية" هي الدواعي الأمنية التي دفعت إسرائيل لشن حملتها العسكرية على جنين، فإن الدواعي السياسية وراء العملية بدت متنوعة وأكثر تأثيرًا، وخاصة التوترات داخل الائتلاف الحاكم الذي يقوده نتنياهو. فللمرة الأولى في تاريخ الائتلافات الحكومية الإسرائيلية تحتل أحزاب الحريديم المتشددة والأحزاب الصهيونية- الدينية (أحزاب المستوطنين) نصف مقاعد نواب الائتلاف في الكنيست (٣٢ مقعدًا)، وتشتبك هذه الأحزاب مع الليكود وزعيمه نتنياهو في قضيتين شائكتين هما[٣]:

١- قضية التعديلات القضائية؛ والتي تصر تلك الأحزاب على المضي في تمريرها داخل الكنيست، دون الالتفات إلى التظاهرات المستمرة ضدها في الشوارع الإسرائيلية منذ يناير الماضي.

٢- ضرورة ردع الفلسطينيين ومنعهم من تهديد المستوطنين وحركة بناء المستوطنات، ورفض الضغوط الخارجية من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

التالي: https://cutt.us/JuflY

* حول سياسة جز العشب التي تستخدمها إسرائيل ضد المقاومة في الضفة انظر: يوسف سامي، جزّ العشب.. سياسة إسرائيلية لاستنزاف المقاومة الفلسطينية في الضفة، نون بوست، ١٥ مارس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/lYsUL

(١) مقاومة الضفة.. توسع وتصاعد ونجاح استراتيجي يؤرق الاحتلال، المركز الفلسطيني للإعلام، ١٦ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/mviCl

(٢) محمود الرنتيسي، تطور المقاومة في الضفة الغربية، مصدر سابق.

(٣) سعيد عكاشة، عملية جنين: الخلفيات والتوقعات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٤يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/xJW7K

الأمريكية على نتنياهو لتجميد بناء المستوطنات.

وهكذا اضطر نتنياهو لإبطاء عملية تمرير التشريعات الخاصة بالتعديلات القضائية لتخفيف الاحتقان الداخلي، وتقليل الضغوط الغربية المعارضة لتمرير هذه التشريعات بدون توافق واسع بين القوى السياسية الإسرائيلية. ومن ناحية أخرى، شعر نتنياهو بخطورة توجُّه المستوطنين نحو تطبيق سياسة الردع التي يطالبون بها بأنفسهم، بدلاً من انتظار قيام الحكومة الإسرائيلية بالمهمة؛ وهو ما تبدى في اقتحام المستوطنين المتكرر لبعض القرى الفلسطينية وإحراق المنازل والممتلكات الخاصة بسكانها.

ومن ثم كان على نتنياهو أن يتفادى إمكانية قيام أحزاب الصهيونية- الدينية وأحزاب الحريديم بتنفيذ تهديدهم بالخروج من الائتلاف وإسقاط الحكومة بسبب القضيتين السابقتين، فاختار أن يقوم بالعملية العسكرية في جنين استجابة لدواعٍ أمنية أولًا، ولإرضاء شركائه في الائتلاف ثانيًا، ومحاولة إقناعهم -ثالثًا- بتخفيف الاندفاع نحو إجراء التعديلات القضائية، إلى ما بعد انتهاء مهمة القضاء على الأخطار القادمة من الضفة الغربية بواسطة حركتي حماس والجهاد.

شارك في العملية العسكرية المذكورة أكثر من ألف جندي إسرائيلي مدعومين بـ١٢٠ آلية عسكرية، وبالطيران الذي نفذ ١٧ غارة جوية، مستهدفًا مخيمًا لا تتجاوز مساحته نصف كيلومتر مربع فقط. ومع إمكانات كيان يُصنَّف ضمن الدول الكبرى في إمكاناته العسكرية والتقنية والأمنية، وعلى أرضٍ تحت احتلاله، ومع سلطة فلسطينية غير مقاومة؛ وفي مواجهة مجموعة مقاومة قليلة التجهيز والإمكانات، كان من المتوقع وقوع خسائر. وبالفعل استشهد ١٢ فلسطينيًا وجُرح نحو ١٠٠؛ منهم عشرون أصيبوا بجراح خطيرة، وأُعلن عن اعتقال ٣٠ فلسطينيًا مطاردًا، وتم تدمير جزء كبير من البنى التحتية للمخيم؛ بما في ذلك تدمير ٣٠٠ منزل بشكل كامل[١].

في المقابل عندما أنهى جيش الاحتلال مهمته وأعلن انسحابه، كان ما يزال هناك نحو ٣٠٠ مقاوم مسلَّح لم يستطع الاحتلال الوصول إليهم، واعترف بنقص أو نضوب معلوماته الاستخبارية في اليوم الثاني للعملية. ولم يتمكن الاحتلال من الوصول إلى الحارة الأهم التي يتحصن فيها المقاتلون؛ وهي حارة جورة الذهب، كما لم يصل لحارة الحواشين. وتمكنت المقاومة من إيقاع قوات الاحتلال في كمينين محكمين في أزقة المخيم؛ وبدا أن الاحتلال تكبَّد خسائر كبيرة، اضطر -كالعادة- إلى إخفائها أو إخفاء معظمها. كما نجح تكتيك رجال المقاومة في حرب العصابات، وتجنب الانجرار لمواجهات مباشرة، وفي عمل الحواجز الاصطناعية والسواتر الدخانية والقماشية، مما أدى للحفاظ على الكتلة الأكبر للمقاومة[٢].

وإذا حاولنا استقراء دلالات وأبعاد هذه العملية الإسرائيلية نجد أنها أعادت -هي وما ارتبط بها- من سياسات استهداف للبنية التحتية مع التهجير. كما أنها برهنت على أن ما يحدث في المخيم هو جزء من سياسة إسرائيلية أكبر تهدف إلى تفريغ مناطق في الضفة من الوجود الفلسطيني، بشكل يصب بدوره في القضاء على فرص وجود "دولة فلسطينية مستقلة" وقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية. وأسهم في تلك الرؤية السياق السابق على الهجوم الإسرائيلي على مخيم جنين، وخاصة الإعلان عن مخططات استيطانية جديدة، وتعديلات تختصر الخطوات المطلوبة فيما يتعلق بالاستيطان، وتصريحات نتنياهو عن الدولة الفلسطينية.

ففيما يتعلق بالمخططات الاستيطانية، وافقت إسرائيل في ٢٦ يونيو ٢٠٢٣ على بناء أكثر من ٥ آلاف وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية؛ وهي المخططات التي أُعلن عنها بعد أيام من تسهيل الموافقة على الاستيطان من خلال قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي الصادر في ١٨ يونيو ٢٠٢٣، والذي منح وزير المالية اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش صلاحية التخطيط للبناء في مستوطنات الضفة الغربية بما يسهم في تسهيل وتسريع

(١) محسن محمد صالح، بأس جنين.. وتآكل سلطة رام الله، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٧ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/kWsKt

(٢) المصدر السابق.

عملية توسيع المستوطنات، وإضفاء الشرعية على بعض البؤر الاستيطانية بأثر رجعي[١].

من جانب آخر، أسهم نشر الإعلام الإسرائيلي لما جاء في حديث نتنياهو خلال جلسة مغلقة للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست في ٢٦ يونيو ٢٠٢٣ عن الدولة الفلسطينية في فهم الأهداف الإسرائيلية من تصعيدها في الضفة. ففي حديثه أكد نتنياهو أنه يجب العمل على "اجتثاث فكرة إقامة الدولة الفلسطينية، وقطع الطريق على تطلعات الفلسطينيين لإقامة دولة مستقلة لهم". كما أسهم ما نشر من حديث نتنياهو عن أهمية بقاء السلطة من أجل مصلحة إسرائيل، وإمكانية دعم السلطة اقتصاديًا من أجل تحقيق تلك المصالح، في زيادة أسباب النقد الفلسطيني للسلطة، والإضرار بصورتها، وعلاقتها بغيرها من الفصائل.

وبشكل عام أسهم حديث نتنياهو في إضعاف قيمة وأهمية الحديث عن المسار السياسي أو حل الدولتين في ظل عدم وجود نية حقيقية لدى إسرائيل - وفقًا لتلك التصريحات- في الوصول إلى النهاية المفترضة لمسار أوسلو ممثلة في الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية[٢]. وهكذا تبرز السلطة الفلسطينية بوصفها عنصرًا إشكاليًا في المعادلة القائمة بين المقاومة والاحتلال الإسرائيلي؛ مما يدفع بضرورة تناول دورها وأثره في المشهد الفلسطيني.

ثالثًا- دور السلطة الفلسطينية: بين كبح المقاومة والعجز أمام الاحتلال

يحرم التنسيق الأمني المقاومة -إلى حدٍ بعيد- من البيئة الحاضنة التي طالما تمتعت بها في الضفة الغربية. فقد خلق مسار أوسلو وهمًا لدى شريحة واسعة في الشارع الفلسطيني، لا سيما بين أبناء حركة فتح وعناصر أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية؛ إذ باتت تلك الشريحة مقتنعة بإمكان استرجاع شيء من الحقوق الفلسطينية المسلوبة عن طريق المفاوضات، فصارت عناصر الأمن الفلسطيني تقف في وجه كثير من عمليات المقاومة وربما تقمع المقاومين من أبناء جلدتهم، ولا تقدم الحماية اللازمة لمواطنيها ضد قطعان المستوطنين؛ معتقدة أنها تخدم بذلك المشروع الوطني الفلسطيني[٣]. وقد تسبب ذلك المسلك من الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية في خلخلة البيئة الحاضنة للمقاومة في الضفة.

وكانت العلاقة بين فصائل المقاومة -وخاصة كتيبة جنين- والأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، قد شهدت أوج توترها بعد العملية العسكرية الإسرائيلية؛ إذ قامت كتيبة جنين بإصدار بيان يوم ١٧ يوليو الفائت دعت فيه الجماهير الفلسطينية للتظاهر في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد استمرار اعتقال المقاتلين. وهدد البيان بأن الاستمرار في اعتقال المقاومين سيفشل لقاء الأمناء العامين المزمع عقده في القاهرة خلال الفترة القادمة، وطالب البيان الشرفاء من حركة فتح وكتائب الأقصى والأجهزة الأمنية للوقوف عند مسؤوليتهم الدينية والأخلاقية والوطنية، والضغط على أجهزة السلطة من أجل الإفراج عن المجاهدين وإنهاء هذه المهزلة من الاعتقال والملاحقة. وتضمن البيان كذلك مطالبة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالتوقف عن اعتقال وملاحقة المقاومين الفلسطينيين، واعتبر استمرار ملاحقة من وصفهم بالشرفاء من عناصر المقاومة يهدد النسيج الوطني والاجتماعي[٤].

---

(١) عبير ياسين، ما بعد جنين.. قواعد الاشتباك ومستقبل الدولة الفلسطينية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٥ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/8Omgf

(٢) المصدر السابق.

- وبخصوص تصريحات نتنياهو انظر: نتنياهو يدعو لاجتثاث فكرة إقامة دولة فلسطينية والسلطة ترد، الجزيرة، ٢٦ يونيه ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٦ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/EheaN

(٣) عمرو عنان، مأزق السلطة الفلسطينية والصعود الجديد للمقاومة في الضفة الغربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٥٢٦، ديسمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/kZeba

(٤) هل تتفجر العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومجموعات المقاومة في الضفة الغربية؟، القدس العربي، ١٨ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/54a9u

كما انعكست حالة الغضب من سلوك قيادة السلطة -وحتى قيادة فتح- فيما حدث في جنازة شهداء مخيم جنين؛ حيث تم إخراج أو طرد الرموز القادمة للمشاركة (تحديدًا: محمود العالول وعزام الأحمد). وعلى الرغم من أن هذا الغضب كان شعبيًا شاركت فيه عناصر فتح الشبابية نفسها؛ إلا أن قيادة السلطة ومناصريها حاولوا اتهام حماس بذلك، وتوجيه حملة إعلامية شرسة ضدها، غير أنه لم يثبت أن لحماس دورًا في الأمر، وأن حالة الغضب هي حالة حقيقية تجتاح الشارع الفلسطيني، خصوصًا أن القوى الأمنية انسحبت من مخيم جنين قبيل العملية الإسرائيلية، بل واعتقلت مقاومين كانوا في طريقهم لدعم إخوانهم في المخيم[١].

يتضح جليًا إذًا أن هناك تراجعًا حقيقيًا ملحوظًا - داخل صفوف الشعب الفلسطيني- عن النهج الذي اتخذته السلطة الفلسطينية الحالية، يصاحبه إنكار لمسار أوسلو وما نتج عنه حتى الآن من تقوية لقبضة الاحتلال على الضفة الغربية والقدس وغيرها، وتراجع عن أشكال الحلول السلمية التي تبنتها وحدها السلطة الفلسطينية، والتي تضمن لها البقاء والاستمرار ولو على حساب متطلبات نصرة قضية التحرر والاستقلال واحتياجات الشعب الفلسطيني بل بقائه المهدد بالاستيطان والتهجير.

لكن -وبالرغم مما يمكن أن يقال عن تآكل شرعية هذه السلطة ومن ثم تآكل هيمنتها- فإن هذا لا يعني بالضرورة زوال هذه السلطة سريعًا؛ لجملة أسباب منها: أنها ما تزال الناظم الاقتصادي والاجتماعي الأهم للواقع في الضفة الغربية، ومن ثم يستمر ارتباط الشعب الفلسطيني بها. فالسلطة تربط الحياة اليومية لنحو ١٧٠ ألف موظف يعيلون نحو مليون فلسطيني بأجهزتها ومؤسساتها، وليس ثمة بديل عملي يملأ الفراغ حسبما يرى عديدون بالإضافة إلى حضورها الأمني، وكونها ما تزال مطلبًا دوليًا وإقليميًا قد يفعل أدوات دعمها من جديد.

وهكذا فإن اتساع حالة المقاومة القائمة من عدمه، مشروط بموقف السلطة؛ أي إن هذه السلطة ربما تبقى عامل أكثر تأثيرًا في كبح حالة المقاومة الجارية[٢].

خاتمة:

يمكن القول اعتمادًا على القراءة السابقة للمشهد الفلسطيني، أن المقاومة الفلسطينية في الضفة ومدنها في حالة تكرس وتطور واستمرار يشهد موجات من التصاعد تتناسب مع موجات الاستيطان والعدوان الإسرائيلي على أراضي وممتلكات وأرواح الفلسطينيين. كما أن تطور المقاومة النوعي والشكلي في العمليات وأدوات الهجوم والتشكيلات والتنسيق، يعكس وجود آليات جديدة للعمل واستمرارية في الابتكار لتجاوز التحديات المفروضة من السلطة والاحتلال. وقد تزامنت هذه الظروف مع تحقيق المقاومة الفلسطينية لنوع جديد من التنسيق والترابط العضوي بين مختلف المناطق التي يوجد فيها الشعب الفلسطيني. وتأتي معركة "سيف القدس" في عام ٢٠٢١ مثالا واضحا على ذلك؛ فأي تصعيد من الاحتلال في الضفة الغربية الآن يأتي مع تداعيات وحسابات جديدة؛ مما يضفي زخمًا على استمرارية وتطور العمل المقاوم بالإضافة إلى الحفاظ عليه.

كما أن التشكيلات العسكرية الجديدة في طابعها المكشوف وتواصلها المباشر عبر وسائل التواصل مع الفلسطينيين، مفيدة في إحياء ثقافة المقاومة وربط الأجيال الجديدة بها، وفرض وقائع تسهم في تآكل سيطرة السلطة الأمنية، كما أنها -ولأنها لا تنتمي على نحو صارخ للتنظيمات التقليدية- يصعب على السلطة حصارها وضربها سريعًا تحت ذريعة المطامح السياسية أو الخصومة السياسية أو التخويف من حركة حماس.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا التطور المحمود في عمليات

---

(١) محسن محمد صالح، بأس جنين.. وتآكل سلطة رام الله، مصدر سابق.
(٢) ساري عرابي، المقاومة في الضفة الغربية.. مساراتها وآفاقها، مصدر سابق، ص١٥. وانظر: محسن محمد صالح، بأس جنين.. وتآكل سلطة رام الله، مصدر سابق.

المقاومة لا يدفعنا لإنكار الصعوبات البالغة التي تواجه المقاومين؛ وأبرزها التفوق الأمني الكاسح للاحتلال الإسرائيلي. فمنذ نهايات انتفاضة الأقصى طور الاحتلال الإسرائيلي منظومة أمنية تخدم أهدافه السياسية والاستراتيجية بشكل مثالي، كانت أبرز معالمها في البنية التحتية؛ بتقطيع مناطق الضفة، وإحكام قبضته على مفاصلها، وتجهيز أدوات ضبط وسيطرة للتحكم بحركة الفلسطينيين ماثلة دائمًا؛ وذلك بالحواجز والجدر والطرق الالتفافية وما يتصل بذلك من أبراج ومكعبات إسمنتية وبوابات حديدية، مما يجعل الاحتلال قادرًا على حصار مناطق الفلسطينيين بحسب احتياجاته الأمنية، وفصلها بما يخدمه سياسيًا، ويحول دون قدرة المقاومين على التنقل أو الاختفاء الكامل أو نقل الخبرة والتجربة؛ وذلك لضبطه الكامل لحركة الفلسطينيين وسيطرته عليها، وعلى نحو معزز بمنظومة كاميرات ممتدة على تجهيزات الضبط والسيطرة تلك، وعلى طول الطرق الالتفافية، والمفارق والمقاطع ومداخل المدن والقرى. وهو ما يفسر قدرة الاحتلال على الكشف السريع عن هويات منفذي العمليات والوصول إليهم، وهو ما يحول دون قدرة هؤلاء المقاومين على مراكمة الخبرة، ويدفع العديد من الشبان للامتناع عن تنفيذ العمليات لإدراكهم عجزهم تاليًا عن المراكمة على هذه العمليات[١].

ومن ثم -وفي ظل هذا الإطار وبالرغم من تلك الصعوبات،- نقول بأن استمرار المقاومة بكل الوسائل والطرق هو السبيل الأمثل أمام الشعب الفلسطيني. كما أنه من الضروري خروج السلطة الفلسطينية من مسارها الراهن، الذي وصل بالقضية الفلسطينية إلى ما تسميه قيادتها بالأفق المسدود؛ وذلك أولًا بالكف عن سياسات التنسيق الأمني، ووقف عمليات الاعتقال السياسي، ثم ترسيخ حالة من وحدة داخلية على قاعدة مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. وفي حال لم تغير السلطة من سياساتها -وهو المتوقع- فينبغي على فصائل المقاومة أن تتنبه لما يمكن أن تستثمره السلطة لاحتواء حالة المقاومة القائمة بالأدوات الناعمة أو الخشنة.

(١) ساري عرابي، المقاومة في الضفة الغربية.. مساراتها وآفاقها، مصدر سابق، ص ص ١٩-٢٠.

المقاومة والبناء في فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي

تقى محمد يوسف*

مقدمة:

الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع حضاري في قلب الأمة العربية والإسلامية، وهو صراع تحاول فيه إسرائيل بكلِّ الوسائل شرعنة وجودها في المنطقة، بينما يقاوم الشعب الفلسطيني والمجتمعات العربية والإسلامية منذ اللحظة الأولى الوجود الصهيوني في المنطقة. في قلب ذلك الصراع الدائر، تمثِّل الجغرافيا والمساحة محورًا خطيرًا ومهمًّا، حيث كانت وما زالت الأرض جزءًا رئيسيًّا في الصراع منذ بدء التخطيط لإنشاء دولة إسرائيل على أراضي فلسطين، فمنذ البداية كان هناك تشجيع كبير لزيادة الكثافة السكانية للمستوطنين، وهو ما لن يحصل إلا من خلال السيطرة على أراضي الفلسطينيّين وبناء مستوطنات جديدة. وهكذا، صمد الفلسطينيُّون أمام سياسات التهجير القسْري وهدم المنازل والقيود على البناء التي حرمتْهم من حقِّهم في السكن والاستقرار.

من أجل تسليط الضوء على هذا الأمر؛ يناقش هذا التقريرُ سياسات إسرائيل للسيطرة على الأراضي في فلسطين، والتي تظهر بوجْهين: الأول هو فرض قيود على بناء الفلسطينيين في أراضيهم، والآخر: هدم المنشآت التي بناها الفلسطينيُّون بالفعل، حيث يتم عرض تفاصيل تلك السياسات التي يُعاني منها الفلسطينيون، خاصةً في الضفة الغربية والقدس الشرقية وآثارها عليهم، ثم استكشاف الوسائل المختلفة التي يقاوم من خلالها الفلسطينيون سياسات الهدم والتضييق مؤكِّدين أحقِّيتهم في أراضيهم ورفضهم لكلِّ محاولات التهويد والاستيلاء على الأراضي.

أولًا- نظرة عامة على سياسات البناء والإسكان في الأراضي المحتلة

لم تتوقف السلطة الإسرائيلية عن محاولات التطهير العرقي للفلسطينيين من خلال العديد من السياسيات، والتي من ضمنها السياسات السكانية والتي تتضمَّن: سياسة التضييق وفرض القيود لإعاقة عملية التطوير والبناء لدى الفلسطينيِّين، وعدم توسيع مساحة خريطتهم الهيكلية، وفي نفس الوقت عدم منح التصاريح اللازمة للبناء؛ مما يؤدِّي إلى زيادة كثافة البناء في نفس المساحة الضيقة وتراكُم الأبنية فوق بعضها، أو الاضطرار إلى بناء المنازل دون تصاريح ممَّا يعرِّضها إلى أوامر الهدم والغرامات من قبل القضاء الإسرائيلي. وبسبب ذلك، تضطرُّ بعض العائلات إلى الانتقال لمنازل أخرى في مدن مثل حيفا وعكا ويافا ذات تكلفة المعيشة الباهظة. إلى جانب هذا التضييق، تدعم السلطة الإسرائيلية مشاريع الاستيطان، من خلال الاستيلاء على الأراضي التابعة للفلسطينيين وتخصيصها لبناء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عامة، وفي القدس على وجه الخصوص.

كل هذا يعكس منطق "القوة" في تشكيل وتوزيع المساحات والأراضي، فالتخطيط العمراني وسياسات الإسكان يُنظر إليها على أنها تحقِّق العدالة الاجتماعية وتساعد في تحسين ظروف المعيشة، لكنها في هذه الحالة تُعبر عن نظام من القهْر والسيطرة من قبل السلطات الإسرائيلية التي تخطِّط وتوزِّع المناطق والأراضي على نحو عنصري.

ففي القدس، يستطيع الفلسطينيون البناء بشكل قانوني على نحو ١٣٪ فقط من أراضي القدس الشرقية، ومع ذلك، فإن الكثير من هذه الأراضي مبنيٌّ بالفعل، والبناء المسموح به

* باحثة ماجستير في العلوم السياسية.

محدود، وعملية تقديم طلبات البناء معقَّدة ومكلِّفة. ومنذ أن ضَمَّتْ إسرائيلُ القدسَ الشرقيةَ بشكل غير قانوني، لم تَعُدْ للسلطة الفلسطينية ولاية قضائية أو وجود في المنطقة، مما يترك العائلات عُرْضَةً بشكلٍ خاصٍّ للنقل القسْري والتهجير. ويلوح التهديد بالهدم بشكل كبير بالنسبة لكثير من الفلسطينيين في القدس الشرقية، حيث يفتقر ثلث المنازل الفلسطينية تقريبًا إلى تصاريح البناء الإسرائيلية الرسمية، مما قد يعرِّض ما يصل إلى مئة ألف شخص لخطر الترحيل القسري(١).

وفي الضفة الغربية، لا يمكن للفلسطينيّين البناء بشكل قانوني إلا في أقل من ١٪ من مساحة المنطقة (ج)*، وحتى ضمن هذه النسبة، ترفض السلطات الإسرائيلية معظم تصاريح البناء. فبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠، رفضت إسرائيل أكثر من ٩٦٪ من طلبات الحصول على تراخيص بناء فلسطينية. ومن بين جميع الأراضي العامة في الضفة الغربية المخصَّصة لأيّ نوعٍ من الاستخدام، ذهب ما يقْرب من ٠,٢٤٪ منها إلى الفلسطينيّين، بينما ذهب ٩٩,٧٦٪ منها إلى المستوطنات والبنى التحتية الإسرائيلية.

وهذا التخطيط المعمول به يتعارض مع القانون والالتزامات الدولية، لأنه لا يحترم القوانين والأخلاق والعادات المحلية للسكَّان الفلسطينيّين. بالإضافة إلى ذلك، تفشل عملية التخطيط في ضمان الاحتياجات الأساسية والنظام العام والسلامة والحياة المدنية للسكَّان الفلسطينيّين.

ومن الأدوات المستخدمة أيضًا لترحيل الفلسطينيّين قسريًّا في الداخل وسلْب أراضيهم لإعطائها للمستوطنين، بالرغم من كونهم يحملون الهوية الإسرائيليَّة، تلك المشاريع التي تُعلن عنها الحكومات الإسرائيلية بأنها مشاريع تطوير، والمقصود بفكرة "التطوير"؛ السعي إلى مصادرة مساحات من أراضي الفلسطينيين وضمها إلى مستوطنات يهودية بغرض تحسين ظروفها الاقتصاديّة والحياتيّة، ومن ثم تتحول مشاريع التطوير إلى مشاريع تهويد للمكان والتضييق على سكانه الأصليين(٢).

ثانيًا- نظرة عامة على سياسات الهدم في أراضي فلسطين المحتلة

تُعَدُّ سياسات الهدم إحدى الأدوات السياسية الإسرائيلية للسيطرة على أراضي الفلسطينيّين، وهي جزء من رؤية كلية تلتزم بالتطهير العرقي للشعب الفلسطيني من خلال تضييق الخناق عليهم، فتهدف سياسات الهدم لطرد الفلسطينيّين بالقوة من أماكن سَكنهم عبر وسائل مختلفة، منها: مصادرة الأراضي بحجج واهية، وهدم البيوت دون سابق إنذار، وتدمير البنية التحتية، وفي نفس الوقت يتمُّ تعزيز المستوطنات وبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية، وتتنوَّع أنواع الهدم التي تطبِّقها السلطات الإسرائيلية، ومنها:

١- الهدم العقابي؛ حيث يتمُّ هدم المنازل كعقاب على أفعال الأشخاص المرتبطين بتلك المنازل، فسُلطة الاحتلال "تُعاقب" عائلة المُناضل بأكملها، بل والجيران أيضًا، من أجل ردع مناضلين محتملين، في محاولة للقضاء على المقاومة الفلسطينية. ورغم أن هذا الهدم لا يشكل أداة ردع بل يشجع على زيادة العمليات النضالية، فإن المحكمة العليا توافق على الغالبية العظمى من أوامر الهدم. ورغم تعليق عمليات الهدم العقابية في ٢٠٠٥، إلا أنها استُأنفت مرة أخرى منذ ٢٠١٤ كنوع من الانتقام والعقاب الكيدي ضد أُسر المقاومين، في مخالفة واضحة للقانون الدولي، ويشكِّل هذا النوعُ من الهدم انتهاكًا خطيرًا لاتفاقية جنيف الرابعة، وجريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، إلا أنه ما زال

(1) Hope under the Rubble, Report, Save the Children, 2021, Accessed: 10 September 2023, available at: https://cutt.us/dtLIS

* منطقة (ج) أو (C): هي إحدى مناطق الضفة الغربية المنصوص عليها في اتفاقية أوسلو الثانية. حيث تشكِّل المنطقة (ج) حوالي ٦١٪ من أراضي الضفة الغربية، وتعتبر السلطة الفلسطينية مسؤولة عن تقديم الخدمات الطبية والتعليمية للفلسطينيين في المنطقة (ج)، بينما تسيطر إسرائيل على الجوانب الأمنية والإدارية والقانونية.

(٢) جولي منصور، سياسات الاقتلاع الإسرائيلي بين الماضي والحاضر، العربي الجديد، ٢٨ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٥ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3RRhekM

مستمرًّا بل وتتم شرعنته، فقد جاءت نصوص صفقة القرن لتُورد أن إسرائيل غير مُجبرة على وقف "عمليات الهدم العقابية التي تعقب أعمال الإرهاب"[١]. ويتم هدم منازل المقاومين باستخدام أساليب مختلفة، من بينها التفجير، كما حدث مع منزل محمد الجعبري، منفذ عملية مستوطنة "كريات ٤"[٢]، في نهاية عام ٢٠٢٢، بعد محاصرة منزله لساعات[٣]. وغالبًا ما تكون عمليات الهدم العقابية مصحوبةً بمداهمات عسكرية عنيفة تهدف إلى نشر الرعب في المنطقة بأكملها ويمكن أن تلحق أضرارًا جسيمة بالمنازل المجاورة[٤].

٢- الهدم الإداري، حيث يتم هدم المنازل لعدم الحصول على رخصة بناء، ويهدف قرار الهدم الإداري إلى التعامل مع المبنى غير المرخَّص بشكلٍ فوريٍّ ومنعِه من أن يصبح حقيقة نهائية، حيث يمكن لرئيس اللجنة المحلية أن يصدر أمر هدم دون التوجُّه إلى المحكمة، ويتم تنفيذ قرار الهدم الإداري خلال ٢٤ ساعة فقط من موعد إلصاقه على المبنى في حالة بنائه دون رخصة، أو خلال ٧٢ ساعة في الحالات الأخرى، في ذلك الوقت الضيق يصْعب على الفلسطينيّين المتضرّرين التوجُّه إلى المحكمة التي لا تبطل أمر هدم إداري إلا إذا تبين لها أن المبنى لديه رخصة بناء. يحدث هذا النوع من الهدم بشكل أوسع في المنطقة (ج)[٥] من الضفة الغربية وفي القدس الشرقية، والتي تقع تحت السلطة الإسرائيلية الحصرية، إلا أن المنطقتين (أ) و(ب) -وهما تحت سيطرة السلطة الفلسطينية- معرَّضتان أيضًا لعمليات الهدم، ذلك أنه إذا كان المنزل على مقْربةٍ من قاعدة عسكرية أو جدار الفصل العنصري[٦] أو طريق يستخدمه الجيش أو المستوطنون، فقد يتعرَّض أيضًا للهدم الإداري. وفي جميع الحالات تقريبًا، ليس أمام الفلسطينيّين خيار سوى البناء "بشكل غير قانوني" حيث لا يتمُّ منْح التصاريح رغم كلّ المحاولات الممكنة.

٣- الهدم العسكري أو ما يُعرف بـ"عمليات تطهير الأراضي"؛ حيث يتم هدم المنازل من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي أثناء العمليات العسكرية بغرض تطهير قطعة أرض لأيّ سبب كان، أو لقتل أشخاص مطلوبين، تحت ذريعة حماية الجنود والمستوطنين، ويمثل هذا جزءًا من سياسة إسرائيل في التهجير. وقد ألحقت عمليات الهدم العسكرية دمارًا هائلًا للمجتمعات الفلسطينية في كافة أنحاء الضفة الغربية وخاصةً في قرية سلوان، وتمثِّل هذه العمليات في الأراضي المحتلة حوالي ٦٦٪ من عمليات الهدم التي تم تنفيذها منذ عام ١٩٦٧[٧]. وبالأرقام ربما تتضح الصورة بشكل أكبر، ففي العام الماضي وحده، تمَّ هدم ٩٥٣ مبنى في جميع أنحاء الضفة الغربية أو الاستيلاء عليها، بما في ذلك القدس الشرقية، ويعتبر هذا أعلى رقم مسجَّل منذ عام

(١) دانا فراج، هدم منازل المناضلين الفلسطينيين: جريمة إسرائيلية بتشريعات بريطانية وشرعنة أميركية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢١ مايو ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٥ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/LY6QO

(٢) استهدف محمد الجعبري عددًا من المستوطنين، حيث استطاع قتل بعضهم وإصابة بعضهم، منهم المستوطن عوفر الذي عُرف عنه أنه يحرض الجنود الإسرائيليين على قتل الفلسطينيين لأوهن الأسباب، إلا أن أحد المستوطنين باغته فاستشهد.

(٣) سياسة هدم المنازل.. إسرائيل تستخدم العقاب الجماعي بحق الفلسطينيين، العربي، ١٧ فبراير ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/45o3Esg

(٤) إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: المحكمة العليا توافق على هدم عقابي لمنزل طفل محتجز، ٢٨ أغسطس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٦ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/7Rgoe

(٥) منح اتفاق أوسلو السلطة الفلسطينية صلاحيات للعمل في منطقتي (أ) و(ب)، مع سيطرة إسرائيلية كاملة على المنطقة المصنفة (ج). وبحلول عام ٢٠٢١، بلغ مجموع المساحات المصادَرة لصالح المستوطنات نحو ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وبلغ عدد "البؤر" الاستيطانية أكثر من ٣٠٠ بؤرة.

(٦) جدار الفصل العنصري جدار عازل في الضفة الغربية قرب الخط الأخضر، بَنَتْهُ إسرائيل لضمِّ أراضٍ من الضفة الغربية إلى إسرائيل، ويمرُّ هذا الجدار عبر أراض مأهولة وزراعية في الضفة، ويحول دون وصول الفلسطينيين إلى بعض الشوارع المحلية وبعض الحقول، كما أن مساره في المنطقة الشمالية يعزل أكثر من ٥ آلاف فلسطيني في مناطق مغلقة بين الخط الأخضر والجدار.

(7) Statistics on House / Structure Demolitions - November 1947 - May 2023, ICAHD, 26 April 2021, Accessed: 10 September 2023, availaable at: https://cutt.us/QQ2eh

٢٠١٦. وقد كان أكثر من ٨٠٪ من المباني المهدَّمة يقع في المنطقة (ج)؛ فتمَّ تهجير ساكنيها وتضرَّر حوالي ٢٨٤٤٦ شخص منها نتيجة لعمليات الهدم.

وفي القدس الشرقية، ارتفع عددُ المباني التي هُدِّمَتْ على يَدِ أصحابها قَسْرًا بشكلٍ ملحوظ، من ٣٤٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٥١٪ في عام ٢٠٢٢. ويتمُّ هدم المباني والمنازل بيد أصحابها لأنه يتمُّ تغريمُهم آلاف الشواكل ثمنًا للهدم والغرامات إذا قامت البلدية الإسرائيلية بالهدم بنفسها، فيضطر أصحاب المباني استباق البلدية وهدم مبانيهم بعد ثبوت قرار الهدم تجنُّبًا لدفع تلك الأموال الطائلة! كما كانت أوامر الهدم في مجتمعات مسافر يطا وقرية الولجة مصدر قلق كبير.

وفي ظلِّ الحكومة اليمينيَّة المتطرِّفة، سجَّل عام ٢٠٢٣ حتى الآن رقمًا قياسيًّا غيرَ مسبوقٍ في بناء المستوطنات في الضفَّة الغربية وفي محاولات إضْفاء الشرعية على المستوطنات الإسرائيلية. كما أن المستوطنين في القرى والأحياء هناك أصبحوا أكثر جرأة مع وجود تلك الحكومة اليمينة في السلطة، فقد ارتفعت اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيّين وممتلكاتهم إلى مستوى قياسي[١]، حيث تم تسجيل ٨٤٩ حادثة استيطانية في عام ٢٠٢٢، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥٨٪ مقارنة بعام ٢٠٢١ وزيادة بنسبة ١٢٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠. هذا التصعيد في هدم منازل الفلسطينيين وبناء المستوطنات يرتبط بشكل واضح بمشروع القدس الكبرى -المعروف بـ"إي ١"- الذي تعتزم حكومة نتنياهو تنفيذه، والذي يهدف إلى تخفيض عدد سكَّان القدس العرب من نحو ٤٢٪ حاليًّا إلى أقل من ٢٠٪ وتغيير التركيبة الديمغرافية للمدينة، وذلك عن طريق عمليات التهجير والطرد وهدْم البيوت والإنذارات ومصادرة الأراضي والعقارات والتغلغُل داخل الأحياء العربية.

وفي نفس الوقت، يقضي المشروع السابق الذكر ببناء قرابة أربعة آلاف وحدة استيطانية لتستوعب أكثر من ١٤ ألفًا وخمسمئة مستوطن على أراضٍ فلسطينية في القدس الشرقية، وبموجبه سيتم إنشاء تلك المستوطنات لربْط ما يُسَمَّى مستوطنة "معاليه أدوميم" مع القدس المحتلة، ومنع التواصل بين جنوب الضفة وشمالها، وتعزيز ضم كتلة معاليه أدوميم إلى إسرائيل، وهذا سيؤدِّي إلى عزل القدس من ناحيتها الشرقية وربطها بالمستوطنات الإسرائيلية وفصل جنوب الضفة الغربية عن وسطها[٢].

ويوجد ١٣ مجمعًا بدويًّا في القدس يقع ضمن نطاق منطقة "إي ١" تسْعى السلطات الإسرائيلية إلى الاستيلاء عليها، من ضمنها الخان الأحمر والذي زادت المطالبات من وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير بهدمه منذ بداية هذا العام بعد تأجيل المحاكم قرارَ الهدم لأكثر من مرة بسبب الضغط الدولي الكبير[٣].

ثالثًا- مقاومة سياسات الهدم والتضييق في أراضي فلسطين المحتلة

في ظلِّ محاولات إسرائيل المستمرَّة لسلْب أراضي الفلسطينيّين بمنعهم من البناء تارةً وبهدم منازلهم تارةً أخرى بهدف خلق بيئة تدْفعهم للخروج من أراضيهم، وفي ظلِّ ضعف السلطة الفلسطينية وسلبية المجتمع الدولي والعربي، يقوم الشعب الفلسطيني -أفرادًا وجماعات- بحماية أرضه بنفسه

(١) يولاند نيل، الضفة الغربية: تصاعد مقلق في أعمال العنف من قبل مستوطنين إسرائيليين ضد الفلسطينيين، BBC، ٢٨ أغسطس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٥ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/bB1e0

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:
- خليل التفكجي، "القدس الكبرى" كما تراها إسرائيل، جدلية، ٢٣ يناير ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/hdinm
- ٢٢ ألف منزل فلسطيني مهدد بالهدم.. إسرائيل تبحث مخططا استيطانيا يعزل القدس ويقسم الضفة، الجزيرة.نت، ٧ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٥ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3LV0fdu

(٣) ما هو "الخان الأحمر" الذي يريد الوزير المتطرف بن غفير هدمه وطرد أكثر من ٢٠٠ فلسطيني من البدو، يورونيوز، ٢٣ يناير ٢٠٢٣، تاريخ الإطلاع: ١٣ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/uO4h0

مستخدمًا كلَّ وسيلةٍ متاحة، ومن ضمن تلك الوسائل نجد الآتي:

١- مقاومة الهدم بالبناء

معظم الفلسطينيين الذين يبنون منازل على أراضيهم في الضفة يتم رفض طلبهم للحصول على تصريح بناء أو لا يتلقُّون إجابة بخصوص طلباتهم. من هنا، بدأ التفكير في أساليب البقاء ومواصلة إعادة بناء المنازل والمجتمعات، من ذلك: التوقف عن التقدُّم بطلبات الحصول على تصاريح البناء، والتحايل على نظام المراقبة الصارم، وبناء المنازل بشكل فردي.

فلم يعد الفلسطينيون ينتظرون تصاريح البناء، بل لم يعودوا يستجدونها حتى من سلطات الاحتلال، واستمرُّوا في بناء منازلهم دون ترخيص، رغم التهديد بالهدم، وبدلًا من ذلك يصدرون التصاريح من خلال مجلس قريتهم رغم عدم اعتراف السلطات الإسرائيلية به؛ لأنهم يعلمون أن تحدِّي النظام القمعي هو السبيل الوحيد للبقاء في أراضيهم. وبالتالي، ومن خلال التعلُّم بالممارسة، طوَّر الفلسطينيُّون تكتيكاتهم الخاصة لتلبية احتياجاتهم والبقاء على قيد الحياة في ظلِّ النظام الاستعماري الظالم المفروض عليهم. من هذه التكتيكات قيام بعض الأهالي ببناء منازل غير مكتملة بشكل كامل لتجنُّب الهدم، لأنهم يعلمون جيدًا أنه إذا كان المبنى قيد الإنشاء، فإن الإدارة المدنية الإسرائيلية لن تهدمَه، بل تعطي أمرًا بوقف البناء فقط دون الهدم؛ لكن الإدارة المدنية الإسرائيلية لاحظت أن البناء بدون تراخيص بناء أصبح ظاهرة متنامية، لذلك طبَّقت نظام مراقبة صارم لمنع نشاط البناء. ويتم تطبيق نظام المراقبة بالتعاون مع المستوطنين الإسرائيليِّين الذين يعيشون في مستعمرات غير قانونية في الضفَّة الغربية وغيرها، كما يتم القيام بزيارات ميدانية منتظمة من قبل مفتشي المباني التابعين لهذه الإدارة.

إلا أن وعي الأهالي الفلسطينيِّين بنظام المراقبة جعلهم قادرين على تطوير بعض الأساليب للتغلُّب عليه أيضًا؛ من ذلك إدخال المعدَّات والأدوات ومواد البناء بالليل والعمل طوال الليل بعيدًا عن أعين المستوطنين والمفتِّشين، وأيضًا العمل في أيام السبت والعطلات الإسرائيلية الأخرى عندما لا ينشط المستوطنون. وعادةً ما يراقب النظام الإسرائيليُّ المجتمعات الفلسطينية عن طريق إطلاق طائرات استطلاع بدون طيار لمراقبة الإجراءات على الأرض، لكن الأهالي يعرفون جيِّدًا متى تكون هذه الطائرات بدون طيار في السماء، ويعرفون كيفية مناورتها[١].

٢- المقاومة بالتظاهرات والحملات الشعبية

يقوم الفلسطينيون في القدس الشرقية والضفة الغربية بمقاومة سياسات الهدم بكلِّ وسيلة ممكنة، ومن الوسائل التي يتبعها الأهالي هناك هي الإضرابات والاحتجاجات. ففي يناير ٢٠٢٣، نفَّذ سكان حي جبل المكبر بالقدس الشرقية المحتلة إضرابًا عامًّا احتجاجًا على موجة هدم المنازل التي نفَّذتها بلدية الاحتلال الإسرائيلي في ذلك الوقت بحجَّة البناء دون ترخيص. وقد أغلق السكانُ الطرق بالإطارات المحروقة والحجارة وسكبوا الزيت في الشوارع لمنع جرافات البلدية من دخول الحي لتنفيذ المزيد من عمليات الهدم[٢]. ويقوم الفلسطينيُّون أيضًا بحملات شعبية تهدف لإعادة إعمار منازل هدمها الجيش الإسرائيلي، وذلك عن طريق جمع الأموال والمساعدات وتقديمها للعوائل المتضرِّرة لبناء منزل جديد[٣].

تأتي الاحتجاجات والإضرابات جنبًا إلى حنب مع السير في

(1) Nuha Dwaikat-Shaer, "Challenging Spatial Oppression in a context of Housing Rights Denial: A Case Study in so-called Area C, West Bank, Palestine", PhD thesis, McGill University: Quebec, November 2021.

(2) In protest against Israel's home demolitions, Palestinians in Jerusalem's Jabal al-Mukabber go on strike, Wafa News Agency, 31 January 2023, Accessed: 10 September 2023, available at: https://cutt.us/UWTEP

(٣) رغدة عتمة، مبادرة شعبية فلسطينية لإعادة بناء بيوت منفذي العمليات، إندبندنت عربية، ١٧ أغسطس ٢٠٢٣، تاريخ الإطلاع: ١٣ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/48RrO19

المسار القانوني، حيث يقوم العديد من الأهالي بتقديم التماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية ضدَّ الإدارة المدنية التي أصدرتْ أمرَ الهدم، وتعْرض هذه الالتماساتُ عادةً ادِّعاءات المالك الواقعية والقانونية، ويتم المطالبة فيها بإلغاء أمر الهدْم أو تجميد عملية الهدم. وهذه الالتماسات مهمَّة في تأخير تنفيذ عملية الهدم حتى تبتَّ المحكمة في القضية[١].

٣- المقاومة الرقمية

يستخدم النشطاء الفلسطينيون الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل متزايد لمشاركة قصصهم حول القمع اليومي الذي يواجهونه على يد السلطات الإسرائيلية. فهم يحاولون استخدام كل الوسائل الممكنة لإخبار العالم بواقع حياتهم، بما في ذلك تجاربهم مع الإخلاء القسري من منازلهم والقيود المفروضة على حريتهم في التنقُّل. إلا أن استخدام الإنترنت ونشر مقاطع الفيديو حول الظلم اليومي الذي يواجهونه يساعد في تأكيد المعاناة التي يئن الشعب الفلسطيني تحت وطأتها منذ سنوات، كما يجعل تجاهل الأدلة على الانتهاكات أكثر صعوبة. وقد اكتسبت صفحات وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تايمز أوف غزة وعين على فلسطين، المخصَّصة لنشر الأخبار الفلسطينية، ملايين المتابعين عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل إنستجرام وتويتر وتيك توك.

وقد ظهر تأثير هذا النشاط الرقمي في مايو ٢٠٢١، حيث تمَّ الاعتداء على الفلسطينيّين خلال شهر رمضان في مجمع الأقصى، ممَّا أثار احتجاجات تحوَّلت بعدها إلى مظاهرات أكبر، واشتعلت إثر قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بإخلاء حي الشيخ جراح[٢]. ورغم أن الانتفاضة الأولى انطلقتْ من القدس حيث يوجد حي الشيخ جراح، إلا أنها انتشرت سريعًا إلى مدن فلسطينية أخرى، وفي نهاية المطاف إلى غزة، حيث أطلقت حماس صواريخ باتجاه إسرائيل، بهدف إظهار أن غزة تحت الحصار تقف متَّحدة مع بقيَّة الأرض الفلسطينية المحتلَّة.

في ذلك الوقت، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا محوريًّا من جهتين: أولا، كآلية للاحتجاج والدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وثانيًا، كوسيلة لتوثيق جرائم الحرب المحتملة. وقد كان للنشطاء الرقميّين دورًا مهمًا في الأحداث، حيث استغلوا وسائل التواصل الاجتماعي لنشر وتوثيق الانتهاكات ومحاولات الهدم لبيوتهم في حي الشيخ جراح؛ فقد أطلقوا وسم / هاشتاج "#أنقذوا_حي_الشيخ_جراح"، ضمن حملة عبر منصات التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على قضية تهجير الأهالي في الحي، ومحاولات المستوطنين المستمرَّة للاستيلاء على منازل أهالي الحي[٣].

في نفس الأحداث، انتشر وسم / هاشتاج "#FreePalestine"، مع ١٢,٣ مليون وسم / هاشتاج في الساعة، حيث شارك الناس من مختلف الدول مقاطع فيديو للتفجيرات. وتُرجم النشاط عبر الإنترنت إلى حضور في الشوارع؛ حيث نُظِّمَتْ مسيرات تضامنيَّة مؤيِّدة لفلسطين في جميع أنحاء العالم. ولأول مرة، أدْلى مسؤولون أمريكيُّون بارزون بتعليقات تُدين تصرُّفات السلطة الإسرائيلية، بل إن بعضهم دعا الحكومة الأمريكية إلى وقف تمويل الجيش الإسرائيلي، وبالرغم

(1) Nuha Dwaikat-Shaer, Challenging Spatial Oppression, Op. cit., pp. 254.

(٢) حي الشيخ جراح له أهمية كبيرة حيث يمثِّل منطقة حدودية استراتيجية بين القدس الغربية (التي تسيطر عليها إسرائيل)، والقدس الشرقية (فلسطين) البلدة القديمة في القدس، وإلى الشمال من الضفة الغربية ومدينتها ذات الأهمية السياسية رام الله. كما يقع الطرف الغربي للشيخ جراح على طريق نابلس الذي يربط الحي مباشرة بباب العامود، أحد مداخل البلدة القديمة. والانتصار على الشيخ جراح يعني بطريقة أو بأخرى الفوز بالسيادة على باب العامود، وبالتالي عزل الحي، والذي يعني عزل المزيد من الأحياء الشمالية عن القدس والأقصى.

(3) Look at:

- Mahsa Alimardani and Mona Elswah, Digital Orientalism: #SaveSheikhJarrah and Arabic Content Moderation, Project on Middle East Political Science, Accessed: 9 September 2023, available at: https://cutt.us/iKAk2

- Sophia Maria Kelsch, Digital Resistance: #SaveSheikhJarrah and the role of Palestinian Activism on Social Media, Masters thesis, iscte, November 2022, available at: https://cutt.us/dz1Rf

من أن التعليقات صدرت عن أقلية صغيرة، فإن هذه الدعوات كانت جديدة تمامًا، كما أن وسائل الإعلام الغربية أولت القضيةَ اهتمامًا بارزًا وقدَّمت تغطية متعاطفة على نحو غير عادي للقضية الفلسطينية.

وهذا النشاط المتزايد للنشطاء الفلسطينيّين عبر الإنترنت يقابله ردُّ فعل عنيف من قبل السلطات الإسرائيلية التي تعمل على نشر المعلومات المضلِّلة والتلاعب بالخطاب ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، وقد نجحت إسرائيل في الضغط على بعض الشركات لفرض رقابةٍ على الفلسطينيّين. وغالبًا ما تقوم الخوارزميات ومديرو المحتوى في مواقع التواصل الاجتماعي بقمع وإزالة المحتوى الخاص بالفلسطينيين ومؤيديهم، وقد اعترف فيسبوك بقيامه بذلك خلال الاعتداء على غزة في مايو ٢٠٢١، لكنه لم يوضِّح أبدًا سبب ذلك[١]، لكن التحدِّي الأكبر هو أن منشورًا على منصة من منصَّات التواصل الاجتماعي قد يكلِّف صاحبَه الاعتقال بحجَّة التحريض.

إلا أن النشطاء الفلسطينيّين لم يقفوا أمام تلك العقبات، بل إن هناك محاولات متعدِّدة للتصدِّي للتحيُّزات والضغوطات في العالم الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي تقوم بها بعض المؤسسات والمنصَّات، ومن ذلك ما يقوم به مركز "حملة" الذي يُعتبر مؤسسةً أهليةً غير ربحية تعمل على مناصرة الحقوق الرقمية الفلسطينية من خلال إصدار الدراسات والتقارير والأبحاث التي تركِّز على مواضيع النشاط الرقمي والأمان الرقمي، ومن تلك الإصدارات "الدليل الإجرائي لحماية البيانات الشخصية الفلسطينية في الفضاء الرقمي"، وتقرير "تحليل الخطاب الإسرائيلي التحريضي ضد بلدة حوَّارة على منصة تويتر". ولا يقف الأمر عند هذا الحدِّ، بل يعمل المركز على إدارة حملات التوعية الرقمية المحلية والدولية، بالإضافة لبناء التحالفات المحلية والإقليمية والدولية لضمان مناصرة الحقوق الرقمية الفلسطينية[٢]. مع ذلك، من الضروري إيجاد بدائل للمقاومة الرقمية تكون بنفس الفاعليَّة والتأثير، خاصةً في خارج المنطقة العربية، ذلك أنه ثبت تواطؤ تلك الشركات ضد الفلسطينيّين، كما أنه من الممكن أن يتمَّ قطع الاتصال من قِبل السلطات الإسرائيلية في أي وقت، بالإضافة إلى تكلفة النشر التي قد تؤدِّي إلى الاعتقال. ومن الضروري للمجتمعات العربية أن تلعب دورًا في إيجاد قنوات اتصال وتضامن مع أهالي فلسطين ونشر قضاياهم بشكل مستمرٍ وممنهج لزيادة الوعي بما يحصل حول العالم.

خاتمة:

مع الأرقام المرعبة للمباني المهدَّمة لأهالي الضفة والقدس، ومع مشروع القدس الكبرى الاستيطاني والذي يتم تمريره بخبث لزيادة أعداد المستوطنين وفصل القدس عن الضفة، يقاوم الفلسطينيون بكل قوتهم ويسطرون ملحمةً جديدة في المقاومة والثبات، ويستخدمون كل وسيلة من أجل الالتفاف على سياسات المحتل والحفاظ على أرضهم.

ورغم أن الدراسات تشير إلى التأثير النفسي والاجتماعي السلبي لسلب المنازل والأراضي من إحباط وحزن، فإن الفلسطينيّين صامدون في وجه تلك السياسات الصهيونية، متمسِّكون بأراضيهم ومبانيهم حتى وإن تمَّ تهديدهم بهدمها، ويواجهون كل تلك السياسات بتحدٍّ ونَفَسٍ طويلٍ دون مللٍ أو يأسٍ. وهكذا، تصبح المقاومة والصمود ممارسة يومية تبدأ من بناء منزل دون ترخيص -دون خوف من الهدم- ورفع الملفات والمطالبة بحقوق البناء والسكن في المحاكم على المستوى الفردي، حتى الاحتجاجات والإضرابات والحملات على المستوى الجماعي، انتهاءً بنشر كلِّ ما يُثبت الحق في الأرض على وسائل التواصل الاجتماعي لنقل القضية إلى المستوى الدولي والعالمي.

وليست سياسات الإسكان وهدم المساكن هي السياسات الوحيدة للاحتلال لتهويد فلسطين وجعلها وطنًا للمغتصبين، بل إن الاحتلال يزيد من وتيرة سياساته العدوانية من اعتقالات إدارية واغتيالات وإغلاق المنشآت وفرض الغرامات والإقامة

(1) Palestine: Activism Gone Digital, Civicus Lens, 16 June 2022, Accessed: 8 September 2023, available at: https://cutt.us/JWVRD

(٢) حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، متاح عبر الرابط التالي: https://7amleh.org

الجبرية وغيرها، إلا أن هذا لا يتم مقابلته إلا بالصمود من الفلسطينيّين الذين ما زالوا يسطرون صفحات متجدِّدة من القدرة على مواجهة المحتل الصهيوني واستخدام كل وسيلة للتغلُّب على سياساته والحفاظ على أرضهم وحقِّهم.

BDS حركة مقاطعة إسرائيل والدعاية الصهيونية الجديدة:

إمكانات التأثير على الاحتلال

الزهراء نادي*

مقدمة:

يندر أن نجد صراعًا بين روايات الحق والباطل، في تجارب التاريخ البشري القديم والمعاصر، احتشدت فيه ترسانة مهولة من المزاعم والأباطيل، وبروباجندا غير مسبوقة في خداع العقول وتضليلها، كما عليه الصراع؛ بين رواية أصحاب الحق والحقيقة في فلسطين، والرواية الصهيونية الزائفة ومزاعمها السالبة لمشروعية الرواية الفلسطينية. لا غلّو أن هذا الصراع الرهيب، اتسم طابعه العام بالتناقض الوجودي منذ نشأته، بين منطق اختلاق الوقائع وفرضها بقوة الإكراه الصهيوني، ومنطق الدفاع عن الحقوق الراسخة في الوعي الجمعي الفلسطيني والعربي، ما يكشف بدوره السياسات النافذة للقوى الاستعمارية، في إضفاء "الشرعية الدولية على الرواية الصهيونية"، على حساب إنكار عدالة الرواية الفلسطينية.

والدعاية الصهيونية/الإسرائيلية في هذا السياق هي عنصر من عناصر المعركة السياسية. وتشكل أحد المرتكزات الثلاثة التي تقوم عليها استراتيجية المُستوطِن الصهيوني (الصراع المسلح -التخطيط الدعائي المنظم -الدبلوماسية النشطة). والعلاقة بين هذه المرتكزات متداخلة، فأي منها يُعدُّ للآخر ويتابعه؛ فالدعاية الإسرائيلية تقدّم للصراع المسلح وتلاحقه بمعنى المتابعة المرتبطة بتضخيم النتائج أو تشويه الانتصار المعادي، ثم تأتي الدبلوماسية لتؤكد ما حققه كل منهما. حلقة الصلة التي تربط تلك المرتكزات أنها تندرج في المعركة السياسية الكبرى التي تسعى إلى خلق دولة إسرائيلية تمتد من النيل إلى الفرات[١].

يهدف هذا التقرير إلى التعرف على أساليب الدعاية الإسرائيلية الجديدة (منطلقاتها- أهدافها- أدواتها)، بالإضافة إلى دراسة أساليب الدعاية المضادة التي تنتهجها إحدى الحركات المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، فتستخدم التأطير المضاد في سرد روايتها عن الاحتلال وهي حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS (Boycott, Divestment, Sanctions)[٢].

وبالتالي، فالتقرير يقوم على ثنائية الهجوم والمقاومة، وينقسم إلى محورين أساسيين: محور الدعاية الإسرائيلية الجديدة، ومحور مقاومة الدعاية متمثلا في حركة المقاطعة BDS، بالإضافة إلى خاتمة: وهي تمثل رؤية لتطوير الدعاية العربية والفلسطينية، ودعم حركة المقاطعة، على ضوء المساحات الجديدة المتاحة إعلاميًا، والتي تستغلها إسرائيل ببراعة. ويندرج تحت هذين المحورين أسئلة عديدة نحاول الإجابة عنها، ومنها:

ما طبيعة الدعاية "الإسرائيلية" الجديدة؟ وما أهم الأدوات الدعائية التي توظفها إسرائيل للتواصل مع العرب وجذبهم لروايتها؟ وما انعكاسات هذه الأساليب الدعائية الجديدة على

---

* باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) حامد ربيع، فلسفة الدعاية الإسرائيلية، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٢) نسخة إلكترونية. ص٤.

(٢) لمعرفة المزيد حول حركة المقاطعة BDS كأحد آليات النضال الفلسطيني وأهم أليات التضامن العالمي انظر:

الزهراء نادي، المقاومة المدنية العالمية ضد إسرائيل: دراسة حالة: حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوباتBDS، موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مارس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/8slEl

الوعي العربي، ومساعي التطبيع؟ وبينما تواصل حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) عملها عبر سياقات عالمية غير موائمة، ومع اقتراب الحركة من الذكرى الثامنة عشر لإنشائها، نبحث كيف تقاوم الحركة العالمية السردية الإسرائيلية عبر نهجها القائم على أساس الحقوق؟ كيف تتفاعل مع ذلك السياق العالمي، لا سيما غياب الإعلام الداعم وغلبة آلة إعلامية صهيونية ممولة مضادة للحركة؟ وما أبرز النجاحات التي تحققها؟ وما أهم المعوقات التي تعرقل عملها، خاصةً خلال العامين الماضيين؟

تكتسب دراسة هذه القضية أهميتها في ضوء تزايد نشاط الممارسات الدعائية "الإسرائيلية" تجاه الدول العربية وعموم الناطقين بالعربية، وتحديدًا بعد توقيع اتفاقيات التطبيع مع دولة الاحتلال، حيث يُكثف النشاط الدعائي والإعلامي الذي قوبل بجهود وأنشطة ميدانية في ضوء استثمار الشبكات الرقمية بشكلٍ كبيرٍ وفعال، كما تنبع أهمية الموضوع من أنّ المعرفة أساس التعامل ومواجهة مشاريع التطبيع. على أن تحليل الدعاية الإسرائيلية استنادًا إلى منهج علمي، كما يقول العلامة د.حامد ربيع لا تقتصر فائدته على مجرد المعرفة بالعدو، أو التخطيط لعملية المواجهة الدعائية. إن الأهمية أبعد من ذلك وأكثر عمقًا، فعملية المواجهة دون معرفة سابقة بخلفية العدو تذكرنا بشخص يأبى أن يسير إلا في الظلام، وهو يستطيع أن يمد يده فإذا بالنور يملأ المكان. كذلك معركتنا مع الوجود الإسرائيلي في الأمد الطويل أساسًا معركة سياسة؛ وبالتالي معركة دعائية... عالم اليوم لم يعد يقبل الاستئصال عن طريق الإكراه المادي والقتال المسلح، ولا يوجد بديل لذلك سوى السلاح النفسي[١].

المحور الأول- الدعاية الصهيونية الجديدة

أولا- الدعاية الصهيونية: منطلقاتها - أهدافها -تاريخها

عُرّفت الدعاية بأنها نشاط اتصالي تقوم به الدولة، أو أية هيئة، أو منظمة اجتماعية، أو سياسية بهدف التحكم بعقول الناس ومشاعرهم، وحملهم على دعم سياسة الجهة التي تقوم بالعمل الدعائي، ومن ثم تأييدها والاستجابة لما تطرحه من أفكار ومواقف، وما تتطلبه من تغيير لأنماط السلوك أو تثبيتها[٢]. وقد عرفها وتر ليبمان بأنها محاولة التأثير في عقول الجماهير ونفوسهم، والسيطرة على سلوكهم لأغراض مشكوك فيها، في مجتمعٍ معين[٣]. ويتصل بالدعاية مجموعة من المفاهيم الأخرى، مثل: الاتصال، والإعلام، والحرب النفسية.

ولا يمكننا الحديث عن دعاية إسرائيل (الدولة) بشكل منفصل عن الدعاية الصهيونية في أصولها، فالعلاقة بينهما أكثر من تاريخية، فرغم وجود منظمات مستقلة خاصة بكل منهما فإن الدعاية الإسرائيلية هي بالأساس صهيونية، كما أن نشاط الدعاية الصهيونية هو بالأساس لحساب إسرائيل، ويتضح هذا التداخل القريب من الاندماج ليس فقط على مستوى المنطق الدعائي بل في تداخُل وتعاون أنشطتهما التي تأخذ أحيانًا شكل مؤسسات ومنظمات مشتركة، ولذا سنتحدث عن دعاية صهيونية/إسرائيلية.

تنطلق الدعاية الصهيونية من الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة (شعب عضوي منبوذ، يُنقَل من الغرب إلى الشرق، ليتحول من عنصر طفيلي إلى عنصر نافع يقوم على خدمة المصالح الغربية في إطار الدولة الوظيفية ويقوم بتجنيد يهود العالم وراء الدولة الغربية الراعية). **وهذا يعني ضرورة تطوير مستويات مختلفة من الخطاب الدعائي للتوجه إلى عدة قوى:**

- الدولة الإمبريالية الراعية في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية التي ستقوم بدَعْم المشروع الصهيوني، مقابل أن تقوم الدولة الصهيونية على خدمة الدولة الراعية والدفاع عن مصالحها.

- المادة البشرية المُستهدَفة (أي اليهود) لتجنيدهم لخدمة

(١) المرجع السابق، ص ١١.

(٢) هاني الرضا، ورامز محمد عمار، الرأي العام والاعلام والدعاية، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٨).

(٣) محمد حمد خضر، مطالعات في الإعلام، (بيروت: دار المريخ للنشر، ١٩٨٧).

المشروع الصهيوني الوظيفي.

- المستوطنون الصهاينة، حتى يمكنهم الاستمرار في حالة الحرب المستمرة التي فرضها عليهم المشروع الصهيوني.

- المادة البشرية الأخرى المُستهدَفة، والتي لا يرد أي ذكر لها، أي عرب فلسطين والعرب ككل، وذلك حتى يمكن هزيمتهم نفسيًا وإخفاء عمليات القمع ضدهم أو تبريرها.

- شعوب آسيا وأفريقيا والعالم بأسره لتبرير المشروع الصهيوني.

ومن الواضح أن الوظيفة الدعائية عنصر مشترك في أداء زعماء الحركة الصهيونية؛ فهرتزل كتب كتابه الأرض القديمة الجديدة بهذا الهدف، وكان جابوتنسكي ينتقل من جنوب أفريقيا إلى أمريكا الشمالية للسبب نفسه. كما كان وايزمان، أحد زعماء الحركة الصهيونية وأول رئيس لإسرائيل، يقول: "يجب أن نبني أعمالنا على أوسع مجال من عطف الرأي العام"[١].

ويرى د. حامد ربيع أن كون الدعاية الإسرائيلية متعددة الأبعاد؛ بمعنى أنها تتجه إلى أكثر من جمهور وكل منها يملك خصائصه المختلفة التي قد تكون متعارضة؛ هي الناحية التي يجب أن نؤكد عليها، لأنها تمثل المدخل الذي سوف يسمح لنا بأن نقوم بعملية دعاية عكسية تسعى إلى القضاء على المنطق الدعائي الإسرائيلي بإبراز التناقض الداخلي بين مقوماته[٢].

يتَّخذ الخطاب الدعائي الصهيوني الكثير من الأشكال والصيغ، متدفّقا عبر آلاف الرسائل الإعلامية، وعلى امتداد الخارطة الواسعة لوسائل الإعلام والتواصل التقليدية والجديدة. وتختلف لغة الخطاب الدعائي الصهيوني من حيث الشكل والمضمون تبعًا لثلاثة عوامل أساسية: الجمهور المستهدف، واللغة الحاملة للخطاب، والظروف الموضوعية، مع التركيز الدائم على المرتكزات الأساسية والمتمثلة في:

- إسرائيل حقيقة تاريخية كانت قائمة في أرض فلسطين ثم فقدت استقلالها، وما إعلانها مجددًا في عام ١٩٤٨ إلا إعادة إحياء للدولة القديمة. - قيام إسرائيل هو تحقيق لنبوءة دينية ووعد إلهي" يُعطي أرض فلسطين لليهود. - إسرائيل ليست دولة عدوان، وإنما تسعى إلى السلام مع جيرانها والحفاظ على بقائها وأمنها. - إسرائيل واحة للديمقراطية الغربية وسط عالم عربي متقلب، تحكمه أنظمة دكتاتورية متخلفة. - تعظيم قوة إسرائيل العسكرية وقدرات جيشها الذي "لا يُقهر"[٣].

تظهر وظيفية الدعاية الصهيونية كذلك في تَلوُّنها السريع، ففي مرحلة ما قبل بلفور، على سبيل المثال، كانت الدعاية الصهيونية تركز على حاجة اليهود لوطن قومي في أي مكانٍ في العالم. ومع تحدُّد الاستراتيجية الإمبريالية البريطانية، ومع قرار تقسيم الدولة العثمانية، أصبحت فلسطين، وفلسطين وحدها، البلد الذي يمكن أن يعيش فيه اليهود.

أيضًا، يختلف الخط الإعلامي الصهيوني في ألمانيا النازية عنه في أوساط المثقفين الاشتراكيين أو في أوساط الرأسماليين الأمريكيين، ومن مرحلة إلى أخرى. ولعل هذه الصفة الحربائية (التي تدل على الكفاءة) تظهر أكثر ما تظهر في الدعاية الصهيونية الموجهة للعرب. فقبل عام ١٩٤٨، كان الحديث عن ضرورة اقتسام فلسطين مع العرب. ولكن هذا الحديث يختفي تمامًا بعد ذلك التاريخ، بل إن الدعوة إلى التقسيم أصبحت تطرفًا وإرهابًا وتهديدًا للبقاء اليهودي. ومع هذا، يُلاحَظ أن الدعاية الصهيونية/الإسرائيلية اتخذت، حتى عام ١٩٥٦، موقف الدفاع عن الذات اليهودية وعن الدولة اليهودية، وفي الوقت ذاته عدم تشويه الطابع القومي العربي، بل لا تتردد هذه الدعاية في تذكير العرب بالأصل المشترك مع اليهود. أما بعد حرب ١٩٥٦، فقد انتقلت الدعاية إلى موقع الهجوم بتشويه الطابع القومي للعرب وتضخيم فضل العنصر اليهودي على

(١) الدعاية الصهيونية/ الإسرائيلية، مشروع الحصن، ١٨ مايو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/E1BBw

(٢) حامد ربيع، مرجع سابق، ص ٥.

(٣) نواف التميمي، اللوبي الصهيوني والرأي العام في بريطانيا: النفوذ والتأثير، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٦)، ص ٤٠.

العالم. وفي مرحلة ١٩٦٧، انتقلت هذه الدعاية إلى أسلوب الاستفزاز بتأليه الطابع اليهودي والحديث عن السلام العبري وضرورة فرضه على المنطقة، والإلحاح على إسرائيل كدولة وظيفية قوية وكذراع للمصالح الغربية بالمنطقة ضد القومية العربية.

وفي المرحلة الممتدة من كامب ديفيد إلى أوسلو، التي واكبت سقوط الاتحاد السوفيتي وتقهقُر القومية العربية وظهور منظمتي حماس والجهاد الإسلامي، بدأت إسرائيل تتبنى منطقًا إعلاميًا جديدًا وهو الدفاع عن النظام العالمي الجديد وتأكيد الروابط الاقتصادية بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط (الدول العربية سابقًا) والهجوم على الحركات الإسلامية وإعادة إنتاج صورة الإسرائيلي باعتباره خبيرًا اقتصاديًا مرنًا متفاهمًا، وباعتباره فنيًا لا يكترث كثيرًا بالأبعاد الأيديولوجية، بعد أن كان مقاتلًا في جيش ذي ذراع طويلة تمتد لتصل إلى الجميع[١].

ثانيًا- مؤسسات الدعاية "الإسرائيلية"

ترتكز قوة الدعاية "الإسرائيلية" في أنَّ "إسرائيل" دولة تتجند بالكامل لنشر فكرةٍ ما، وتُسخّر كل ما هو عسكري وسياسي وأمني وقضائي للضخ الإعلامي ولترويج فكرة معينة، سواءً للجمهور "الإسرائيلي" أو للخارج، وقد نجحت في الترويج لسرديتها بالاعتماد على آلة دعائية قوية، أدّت إلى تزييف الحقائق وتبرير أعمال الاحتلال[٢].

على الصعيد الرسمي، خصصت الحكومة الصهيونية وزارة الشؤون الاستراتيجية والإعلام لإدارة هذا الملف، إحدى الأدوات المهمة لعمل هذه الوزارة هي نوعٌ جديد من الدعاية، ليست دعاية حكومية من النوع الكلاسيكي المباشر، بل دعاية سوداء وهي وسيلة جديدة وغير مباشرة لإقحام رسائل ومضامين ترغب الحكومة في إيصالها للجمهور بأسلوب مبطن. حيث تقوم هذه الوزارة بشراء مساحات إعلانية في الصحف ووسائل إعلام بمبالغ ضخمة، أو تزويد هذه المواقع بالمادة المنشورة بطريق مباشر[٣].

وتقوم الوزارة أيضًا بمحاولة تجميل الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية من خلال إنشاء شبكة واسعة من المنظمات والأفراد للدفاع عن المشروع الصهيوني، والعمل كذراعٍ لها في الساحة العالمية وفي الفضاء الإلكتروني. وتتشكل هذه المنظمات في الأساس من مواطنين عاديين، فتقوم بتخصيص برامج تدريبية لطلاب المدارس الثانوية الصهيونية لتدريبهم على بث الدعاية الصهيونية والمشاركة في الدفاع عن المشروع الصهيوني في شبكات التواصل الاجتماعي، من خلال إنتاج فيديوهات دعائية لتحسين صورة الكيان الصهيوني. كذلك تتعاقد الوزارة مع شركات علاقات عامة منها شركة كرمر-دافيدوفيتش GCS للاستشارة الإعلامية والاستراتيجية. وتدعم أيضًا الوزارة منظمة «المنتدى القانوني الدولي»، وهي منظمة صهيونية تحارب المقاطعة في٢٠ دولة بالعالم وتتواصل مع شبكة مكونة من أكثر من ألف محامٍ حول العالم[٤]. ذلك بما يتيح تمويه حقيقة وقوف جهة محددة وراء الدعاية التي يقومون بنشرها، وبالتالي يسهل نشر المحتوى الذي ينتجونه على الصعيدين المحلي والعالمي. وبالإضافة إلى الأفراد، تتلقى الوزارة المساعدة من وزارات الخارجية والداخلية والاقتصاد وأذرعها في

(١) لمزيد من التفاصيل حول تطور الدعاية الإسرائيلية عبر المراحل المختلفة:
- حامد ربيع، فلسفة الدعاية الإسرائيلية، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٢) نسخة إلكترونية، ص ٦٥- ٨٥.
- محمد علي حوات، الإعلام الصهيوني وأساليبه الدعائية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩).
- عبد الله محمود عدوي، الرأي العام والقضية الفلسطينية، (اسطنبول: الملتقى للنشر، ٢٠٢١).

(٢) ميرفت عوف، كيف واجه فلسطينيو الداخل الدعاية الإسرائيلية في حرب غزة؟، معهد الجزيرة للإعلام، ١٩ سبتمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/iHzM4

(٣) ياسمين جبارين، منظمات الدعاية.... جيش "إسرائيل" الحقيقي، العسّاس، ٤ يناير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/bOoie

(٤) أحمد ابو دقة، الهسبرة العبرية وصناعة الرأي العام، مجلة البيان، العدد ٣٨٠، ديسمبر - يناير ٢٠١٨ م، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/8rYQr

الخارج[١].

والهدف الأساسي والمعلن لوزارة الشؤون الاستراتيجية والإعلام محاربة ما تسميه «نزع شرعية دولة إسرائيل»، بما في ذلك حركة المقاطعة العالمية BDS التي ساهمت في كشف الاحتلال الصهيوني في أوروبا والعالم الغربي[٢].

ثالثًا- "وسائل التواصل الاجتماعي" واختراق الوعي العربي

تنشط الدعاية الصهيونية والإسرائيلية التي باتت تُعرف الآن بـ" هاسبارا" Hasbara، لـ"شرح وتوضيح" صورة إسرائيل في العالم، ودحض "الأساطير" السلبية التي يُروّجها "أعداء إسرائيل" عنها. وتظهر معالم "هاسبارا" الإسرائيلية بشكلٍ واضح في مجموعة الوثائق التي تصدر عن مؤسسات صهيونية، مثل دليل الدفاع عن إسرائيل" The Israel Advocacy Handbook[٣]، الذي يوضح في مقدمته أنه "دليل" لشرح مبادئ الصهيونية، وإعادة ترميم المواقف الدولية، التي شهدت تآكلا خطيرًا خلال العقد الماضي، حتى بات بعضها يُشكّك في (شرعية إسرائيل)، وإعادة زخم الدعم الأمريكي والأوروبي لها.

ويقوم خطاب "هاسبارا" الدعائي الصهيوني الراهن على حزمة تخلط بين المضامين القديمة والجديدة، التي تسعى المنظمات الصهيونية إلى ترويجها وترسيخها في أذهان الرأي العام العالمي. ومن أبرز هذه المضامين[٤]:

- أعداء إسرائيل يسعون إلى "نزع الشرعية عنها".

- العرب لا يقبلون حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره.

- الرفض التاريخي لإسرائيل هو السبب الأساسي في كل الحروب منذ عام ١٩٤٧.

- إبراز قصة النجاح الإسرائيلي في إقامة دولة ديمقراطية باقتصادٍ مزدهر، وعلى درجةٍ عالية من التطور التكنولوجي.

- إبراز قضايا انتهاك حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، وقمع الحريات الدينية والسياسية للأقليات في الدول العربية. وبالمقابل، نجاح إسرائيل في تأسيس نظام سياسي مستقر قائم على الديمقراطية والمساواة، مع تصوير إسرائيل كـ"دولة صغيرة مُهددة باستمرار من قبل أنظمة وحركات عربية وإسلامية ديكتاتورية".

- الصهيونية ليست معادية للإسلام، بل الإسلام الراديكالي هو المعادي للسامية وللصهيونية.

- إسرائيل تؤمن بالسلام وتسعى إلى تحقيقه، ولأجل ذلك تقوم بتقديم التنازلات القاسية.

عملت الدعاية "الإسرائيلية" على الترويج لهذه المضامين، فأسست المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة وإسرائيل بدءًا من مشروع إسرائيل (TIP- The Israel Project)، الذي أُطلق في العام ٢٠٠٣، وهو منظمة للدعاية والعلاقات العامة، تهدف إلى تحسين صورة إسرائيل والدفاع عنها في العالم عبر مختلف المنصات الدعائية والإعلامية، مع تركيز واضح على منصات التليفزيون الرقمية، مثل "إتش بي أو" (HBO - Office Box Home) و"نتفليكس" (Netflix)، بوصفها منصات أمريكية واسعة الانتشار عالميًا[٥].

وصولا إلى محاولة الاختراق الناعم للوعي العربي والفلسطيني، عبر إطلاق عدد من وسائل الإعلام باللغة العربية؛ بهدف التأثير على عقليات الأفراد ونفسياتهم، ليصيبهم الوهن والاضطراب، وهي عملية تتميز بأنها مفاجئة وفي الوقت ذاته

---

(١) صالح النعامي، "الموساد" يقود الحرب على حركة المقاطعة الدولية "BDS"، العربي الجديد، ١٢ يونيو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/XrQl9

(٢) عبد الصمد درويش، الدعاية الإعلامية.. جيش إسرائيل الموازي، الجزيرة، نوفمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/AY3XV

(3) Ami Isseroff, The Israel Advocacy Handbook Justice for Jews and Israel: Making the case for Israel. An Introduction to Israel.Advocacy, Activism and Information, 2nd Ed, 2010.

(٤) نواف التميمي، إسرائيل و"نتفليكس": منصة عالمية لـ"هاسبارا" الدعائية: تحليل لمضمون المسلسل التليفزيوني الإسرائيلي "فوضى"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/CBzD2

(٥) نواف التميمي، اللوبي الصهيوني والرأي العام في بريطانيا: النفوذ والتأثير، مرجع سابق، ص ٤٨

هادئة تعتمد على الاستدراج البطيء. وذلك من خلال ترسيخ آراء مختلفة ومشوشة في نفوس الجمهور العربي، ويبرز -على وجه التحديد- التواصل المباشر مع الجماهير "المعادية" بواسطة الإعلام الرقمي لمحاولات اختراق المجتمعات العربية، بشكل عام، وصفوف فئة الشباب خاصةً، لما في ذلك من أهمية في تغيير الصورة النمطية السائدة عن الاحتلال كونه كيان دموي[١].

بناءً على ما سبق، فإنَّ وسائل التواصل الاجتماعي التي تعاظم تأثيرها ودورها في العالم العربي، غدت مطبخًا جديدًا لصناعة وتوليد رأي عامٍ جديد في كثيرٍ من القضايا، وهي أداة فاعلة لا يمكن إغفالها، لا سيما أنها تشهد مزيدًا من الإقبال من الجمهور بمختلف فئاته، مع الإشارة إلى أنَّ التعامل مع الحقوق الرقمية "للإسرائيليين" يكسبهم مزيدًا من السيطرة والتحكم بحكم ما يتمتعون به من قوةٍ ونفوذ؛ فـ (فيسبوك، وجوجل، وتويتر، وغيرها) ليست منصات محايدة، بل إنها تتحكم في الميدان الرقمي العام وتسخره لمساعدة الأقوياء[٢].

ففي عام ٢٠١١، أعلن الجيش "الإسرائيلي" أنَّ السوشيال ميديا باتت "ميدان المعركة" الجديد، وكلف "محاربين سيبرانيين" لشن الحرب عبر الإنترنت. وفي عام ٢٠١٥، أقامت وزارة الخارجية "الإسرائيلية" مراكز قيادة إضافية لتجند شبابًا من قبل الجنود السابقين الذين لديهم مهارات تقنية من داخل وحدة الاستخبارات السيبرانية في الجيش، واسمها الوحدة ٨٢٠٠، ليُشكلوا رأس الحربة في المعركة التي تدور رحاها "أونلاين".

كثير من هؤلاء المحاربين أو الجنود انتهى بهم المطاف لأن يؤسسوا شركات تكنولوجية هي التي طورت برامج التجسس التي بات لصيقة بعالم السوشال ميديا، مثل برنامج بيجاسوس الذي طورته شركة مجموعة NSO Group Technologies "الإسرائيلية" للأسلحة الإلكترونية. وفي عام ٢٠١٧، جرى إطلاق تطبيق اسمه Act.il[٣] ونشط في الأعوام الفائتة بدءًا من ٢٠٢١، وهو تطبيق يجيش الجماهير العريضة لمحاربة المحتوى والصفحات الفلسطينية، فيتيح لهم التبليغ عن أي محتوى فلسطيني -يجدونه يدعو للعنف- وفيسبوك بالتعاون مع وزارة الشؤون الاستراتيجية تقبل الطلبات وتزيل المحتوى، فانتقلوا بذلك لمساحة أخرى لا يعتمدوا فيها على الخبراء بشكل مباشر بل أصبح كل متعاطف وموالٍ للصهيونية هو مشارك في هذه الحرب الإلكترونية والإبادة للمحتوى الفلسطيني وتكميم الأفواه. وفي نفس السياق، قد اعترفت شركة فيسبوك بأنها استجابت لنحو ٩٠٪ من طلبات وحدة السايبر الإسرائيلية[٤] من أجل حذف منشورات وحسابات فلسطينية[٥]؛ كما اعترفت أنَّ الهدف كان إيجاد مجتمع من "المحاربين" مهمتهم "إغراق الإنترنت" بالدعاية "الإسرائيلية"[٦].

رابعًا- نماذج من الدعاية الصهيونية الناطقة باللغة العربية على مو اقع التواصل الاجتماعيّ

في سياق هذه الحرب الإلكترونية اهتم الاحتلال الصهيونيّ بشكلٍ كبير بالدعاية باللغة العربية وخصص لذلك إمكانيّات بشريّة وماديّة وتقنيّة عاليّة.

وأشار تحقيق نشره ملحق "الإعلام" في صحيفة "ميكور ريشون" اليمينيّة، إلى أن المؤسسات السياسيّة والأمنيّة الكبرى

(١) ساهر غزاوي، أسس الإعلام والدعاية "الإسرائيلية"، في: الدعاية الإسرائيلية: قراءة في القوة الناعمة، عبد الله عدوي (محرر)، (اسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية، ٢٠٢٣) ص ٥٠.

(٢) نديم ناشف، المحتوى المحذوف: الحرب الإسرائيلية الرقمية على المحتوى الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣٤- ربيع ٢٠٢٣، متاح هبر الرابط التالي: https://cutt.us/Pdh7t

(٣) بشأن "آكت آي إل"، انظر موقع الموسوعة الإلكترونية، "ويكيبيديا"، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/5UIl7

(٤) "حول وحدة السايبر"، وزارة العدل الإسرائيلية / النيابة العامة للدولة، ٢٥ يوليو ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/i48nd

(5) Sam Biddle, "Revealed: Facebook's Secret Blacklist of 'Dangerous Individuals and Organizations'", The Intercept, October 12, 2021, available at: https://cutt.us/sdjSs

(6) Jonathan Cook, Social media's erasure of Palestinians is a grim warning for our future, Middle East Eye, 26 October 2020, available at: https://cutt.us/IedZL

مثل رئاسة الوزراء، ووزارة الخارجيّة، والأجهزة الأمنيّة، بالإضافة إلى الجيش، أصبحت تعتمد على الدّعاية باللغة العربيّة لاحتواء عمليات المقاومة الفرديّة من خلال مواجهة "التحريض" على مواقع التواصل الاجتماعيّ، كما أن الدعاية الإسرائيليّة باللغة العربية تحاول أيضًا إعطاء صورة مشرقة للاحتلال وتحاول اختراق عقل المواطن العربيّ من أجل ترسيخ هذه الصورة.

يُشير التحقيق إلى أن المؤسسات الرسمية الإسرائيليَّة المعنيَّة قد عمدت إلى تدشين حسابات رسمية باللغة العربية لها على "فيسبوك"، و"تويتر"، و"إنستجرام". والشخص المهمّ الّذي يعمل في موضوع الدّعاية عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ هو الناطق بلسان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو باللغة العربيّة، أوفير جندلمان، وقد نقل التحقيق عن جندلمان، قوله إن: "نتنياهو هو رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول الذي حرص على ناطق باسمه باللغة العربية، لأنه يعي الطاقة الكامنة في الجهد الدّعائيّ في مواجهة العالم العربي"، على حد تعبيره.

وكشف جندلمان أنه "يحرص دائمًا على عرض "أدلة" تدلل على أن حركة "حماس" لا تختلف عن تنظيم "داعش"، ويؤكد أنّ "هذا يخدم الدّعاية الإسرائيليّة في الغرب والعالم العربيّ على حدٍ سواء".

تختلف اهتمامات القائمين على الدّعاية باللغة العربيّة في وزارة الخارجيّة عن غيرها؛ إذ لا تعمل فقط على شرح مواقف "إسرائيل" للجمهور العربيّ، وإنما تعمل على إيجاد بيئة تحسّن من فرص التطبيع. وبحسب المسؤول عن قطاع الدّعاية باللغة العربيّة في وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة، حسن كعبية، فإنّه يوظف نشاطاته في مواقع التواصل الاجتماعيّ من أجل "تشجيع النّخب العربيّة على الانفتاح على إسرائيل". ويقول أيضًا إنّ "جهوده أسفرت عن تنظيم ١٢ زيارة لوفود عربيّة من تونس، والمغرب، ومصر، والعراق، وكردستان".

وعلى جانبٍ آخر، كانت قد خلصت دراسة أجرتها صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية إلى أن مضامين صفحة خارجيّة الاحتلال على "فيسبوك"، تسعى إلى إبراز "دونية" العالم العربي، مقابل "تفوق إسرائيل"[١].

أمّا أفيخاي أدرعي الناطق باسم جيش الاحتلال، يقول إنّ أحد الأهداف المهمّة لوجوده على مواقع التواصل بالعربيّة هو "السّعي لإضفاء طابع إنسانيّ على ضباط وجنود الجيش الإسرائيليّ". ويشير إلى أنه يحاول تحقيق هذا الهدف من خلال: "الظهور بالزيّ العسكريّ والتّصرف بشكلٍ إنسانيّ، مثل تناول الطعام المصري وغيرها من المناشط التي تهدف إلى تغيير الانطباعات المسبقة عن الجيش لدى العربيّ".

يعمل أدرعي على شرح وتبرير جرائم الجيش الصهيونيّ من خلال ما يقوم بنشره على مواقع التواصل الاجتماعيّ، ويؤكد أن الجيش الإسرائيليّ حرص على تطوير "مغريات تقنية وبرمجيّة" لجذب المواطن العربي لحساباته في مواقع التواصل ما أدى إلى التحاق ١,٢ مليون متابع للصفحة على "فيسبوك".

كما سبق وصرح أدرعي خلال مقابلة أُجريت معه عبر القناة الإسرائيلية الثانية: "أنّ الشّبكات الاجتماعية عالم أكثر تواصلًا، إذا كان العرب سمعوا في الماضي عن إسرائيل، اليوم نحن موجودون بقوّة في حياتهم نحاول عبر صفحتنا خلق خطاب حقيقيّ من دون وسطاء بيننا وبين الجماهير العربيّة، ونطرح علامات الاستفهام بين الزوار، مثلًا بإمكاننا طرح سؤال ما مصلحة حماس لشن حرب جديدة بعد ثلاثة حروب في السّنوات الماضية بقطاع غزة، لم تحقق حماس أيّ إنجاز فيها من أجل شعبها؟".

فيما يتعلق بوجه الاختلاف بين الخطاب الدّعائيّ الموجه للعرب والموجه للغرب، يجيب أدرعي: "الرسالة مختلفة تمامًا. ننقل للجمهور الغربيّ رسالة أكثر نعومة ونركز أننا معرضون للخطر ونسعى إلى الدّفاع عن أنفسنا، وفي الخطاب الدّعائيّ الموجه للعالم العربيّ نتحدث عن التهديد، لكن أيضًا عن ردنا

(١) بسام حمود، الإعلام الإلكتروني الصهيوني وتأثيره في الشارع العربي، مجلة أوراق ثقافية، مارس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/XFzk9

عليه، ونظهر قوة إسرائيل وحقيقة أنّ الجيش الإسرائيليّ انتصر في كل التّحديات التي واجهها"[١].

أمّا مكتب منسق شؤون الأراضي الفلسطينيّة المحتلة في وزارة الحرب الإسرائيليّة، فهو مهتم بشكلٍ أساسيّ بتوظيف نشاطات مكتبه على مواقع التواصل بالعربيّة في تجفيف البيئة التي تساعد على تشجيع العمليات الفردية، ناهيك عن سعيه لشيطنة حركة "حماس"، من خلال إبرازها كمستفيدة من معاناة الشّعب الفلسطيني[٢].

من الصفحات الصهيونية المهمَّة الناطقة باللغة العربية والتي يُتابعها الملايين[٣]:

- صفحة المتحدِّث باسم جيش الاحتلال للإعلام العربي أفيخاي أدرعي، ويتابعها أكثر من ١,٣ مليون متابع.

- صفحة "إسرائيل تتكلم العربية": أنشأتها وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة، تركّز على نشر العلاقات بين "إسرائيل" والدّول العربيّة، لترويج فكرة أنّ كيان الاحتلال هو جزء من المنطقة، ويتابعها أكثر من ٣ ملايين و٢٠٠ ألف متابع.

- صفحة "إسرائيل من دون رقابة": وتعمل على إيجاد حوار تطبيعيّ مع "إسرائيل"، وتقوم بالتّحريض على المقاومة الفلسطينية، ويبلغ عدد متابعيها أكثر من مليون و٤٠٠ ألف متابع.

- صفحة أوفير جندلمان: الصفحة الخاصة بالمتحدث الرسمي باسم رئيس حكومة الاحتلال، وهي صفحة أشبه بصفحة أفيخاي أدرعي من حيث الأهداف ومضمون الخطاب والأهمية، إلا أن كل صفحة لها طابعها الخاص، فهي تتمتع بخطاب دبلوماسيّ مدنيّ بينما خطاب أدرعي خطاب عسكريّ، وتركز الصفحة على نقل تصريحات نتنياهو وتجميلها ويبلغ عدد متابعيها أكثر من ١٥٠ ألف.

- صفحة "إسرائيل في مصر": تدير هذه الصفحة سفارة كِيان الاحتلال في مصر، وهي معنية بنشر كل ما هو جديد عن العلاقات بين مصر وكِيان الاحتلال، وتنشر بعض العادات والتقاليد الإسرائيليّة في المناسبات المتعدّدة، ويبلغ عدد متابعيها ٢٢٨ ألف متابع.

بالإضافة إلى صفحة "قف معنا بالعربية" (Stand With Us Arabic): تعمل هذه الصفحة على تجريم عمليات المقاومة الفلسطينيّة، وتسعى لتزوير التاريخ واستعراض الاكتشافات الأثرية على أنّها تعود لليهود، وذلك لإثبات أن لهم حق تاريخي في أرض فلسطين. ذلك بجانب صفحة "إسرائيل في الأردن" وصفحات أخرى[٤].

على أن لهذه الدعاية الصهيونيّة الجديدة انعكاسات على الرأي العام العربي، أهمها:

-**اختراق الرأي العام العربي، بأساليبٍ متعدّدة**: استطاع كِيانُ الاحتلال الصهيونيّ من خلال منظومته التي يستخدمها في بث دعايته اختراق الرأي العام العربي، بأساليب متعدّدة، وما يؤكد ذلك هو حجم المتابعين العرب لصفحات كِيان الاحتلال على وسائل التواصل الاجتماعيّ، كما أنّ حجم التّفاعل مع هذه الصفحات يوازي حجم المتابعين سواء أكان التّفاعل سلبيًّا أو إيجابيًّا. علمًا أنه مجرد التفاعل حتى لو كان بالسّلب يعني وصول الرّسالة التي يريدها الاحتلال، ومن خلال تكرارها وبثها باستمرار مع الوقت يمكن أن تُحدث تأثيرًا، أو تغييرًا في الآراء، ولهذا يُفترض مقاطعة هذه الصفحات، وكشف خطرها.

-**التطبيع الإعلامي**: يمكن القول إنّ الأهداف الاستراتيجية وراء هذه الصفحات تتمثل في التطبيع الإعلامي من خلال كسر

---

(١) هدى نعيم، الخطاب الدعائي الإسرائيلي باللغة العربية نحو المقاومة الفلسطينية عبر شبكات التواصل الاجتماعي / دراسة تحليلية مقارنة، رسالة رسالة ماجستير- الجامعة الاسلامية بغزة، ٢٠١٧

(٢) صالح إنعامي، العربي الجديد، الدعاية الإسرائيليّة بالعربية: الأهداف والأدوات والشّخوص، العربي الجديد، ٥ أكتوبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/lY0M2

(٣) بسام حمود، الإعلام الإلكتروني الصهيوني وتأثيره في الشارع العربي، مرجع سابق

(٤) وكالة وفا، الإعلام الإسرائيلي: بنية، أدوات، أساليب عمل، ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/5YBgY

حاجز العزلة بين الكيان "الإسرائيلي" والمجتمعات العربية عبر البدء بتقبل الوجود "الإسرائيلي"، وقراءة المجتمع العربي فقط لما يُكتب من قِبل الإعلام "الإسرائيلي" الموجه بالعربية. كما أن توجيه متحدثين ومتحاورين من جنود الاحتلال "الإسرائيلي" باللغة العربية يُراد منه الإيحاء بـ"ديمقراطية الكيان الإسرائيلي" وسط غابة من الدكتاتوريات العربية، وأنه يضم في صفوفه عربًا لا يواجهون مشكلة في الخدمة تحت علم "إسرائيل"، ولربما بعد ذلك، الوصول بالعقل العربي إلى مرحلة الدفاع عن التطبيع الإعلامي مع "إسرائيل"، كونها واقع جغرافي وحقيقة سياسية، وهذا ما ازدادت مشاهدته وسماعه من شخصيات عربية، عبر القنوات الفضائية العربية وعبر حساباتهم على منصات فيسبوك وتويتر بل والتهجم على الفلسطينيين والمقاومة.

والسوشيال ميديا ليست الساحة الوحيدة للمعركة الدعائية الآن، فقد برزت **السينما** كأداة بارزة للدعاية الصهيونية. شكلت السينما "الإسرائيلية" عاملًا مهما في السيطرة على عقل المشاهد أيا كانت جنسيته، وجعله يصدق ما تريده السينما أن يصدق، كما قطعت السينما "الإسرائيلية" أشواطًا كبيرة في الإنتاج السينمائي، واستطاعت أن تجعل صورة الكيان "الإسرائيلي" لدى المجتمع الغربي صورة وردية تجعله يصدق بأن المواطن "الإسرائيلي" بل وكذلك الجندي "الإسرائيلي" هو مجرد إنسان طبيعي، وليس صهيوني قاتل، فهو إنسان يدعو لحل سلمي بين الأطراف كما تعرضه السينما الإسرائيلية، وليس أدل من مسلسل فوضى بأجزائه الثلاثة التي تعرضه منصة نتفليكس ليبث كل هذه المضامين[١].

المحور الثاني- حركة مقاطعة إسرائيل BDS ... ساحة أُخرى للمقاومة

يُدرك مناصرو حقوق الفلسطينيين حجم القوة الكامنة للحملة الفلسطينية الرامية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وهم ليسوا وحدهم من يدرك ذلك، فالمعادون لتلك الحقوق يعون هذه الحقيقة أيضًا. فقد حذر المدير التنفيذي للجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) أثناء انعقاد مؤتمر اللجنة في مايو ٢٠٠٩ أن جهود المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات آخذة في الوصول إلى عموم الأمريكيين و"تهيئ الأرضية للتخلي عن إسرائيل"[٢].

بعد ما يزيد عن ١٨ عامًا على تأسيس حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، المعروفة عالميًا بالاختصار BDS، وبعد النجاحات التي حققتها الحركة على مستوى الرأي العام العالمي، من خلال الضغط على صناديق تقاعد كبرى وكنائس وشركات وبنوك ضخمة، في الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا وجنوب أفريقيا والبرازيل وغيرها لسحب استثماراتها من شركات (إسرائيلية أو دولية) متورطة في انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني أينما كان، أثبتت هذه الحركة خلال تلك الفترة أنها جزء من إطار استراتيجي فعّال لدعم كفاح الشعب الفلسطيني -بما في ذلك الدعائي- من أجل تقرير المصير.

أولا- حركة المقاطعة العالميةBDS: التأسيس، والأهداف

حركة المقاطعة The Boycott, Divestment, Sanctions BDS، هي حركة فلسطينية، امتدت إلى العالمية، تهدف إلى كشف ممارسات الاحتلال وفضح عنصريته، وإلى وقف كافة أشكال التطبيع معه. وقد انطلقت الحركة في التاسع من سبتمبر عام ٢٠٠٥، وهي اختصار لثلاث كلمات، مقاطعة، وسحب استثمارات، وفرض عقوبات. وتتكون الحركة من ١٧١ مؤسسة داعمة ومتعاطفة مع الشعب الفلسطيني[٣].

---

(١) ساهر غزاوي، أسس الإعلام والدعاية "الإسرائيلية"، مرجع سابق، ص ٥٦.

- لتحليل المضامين الدعائية التي روج لها المسلسل راجع: نواف التميمي، إسرائيل و"نتفليكس": منصة عالمية لـ"هاسبارا" الدعائية: تحليل لمضمون المسلسل التليفزيوني الإسرائيلي "فوضى"، مرجع سابق.

(٢) عمر البرغوثي، حملة مقاطعة إسرائيل: الانتفاضة الثالثة!، جريدة حق العودة - العدد ٣٨ (في مواجهة النكبة المستمرة: نحن أحياءُ وباقون...وللحلم بقية)، د.ت، بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، متاح عبر الرابط التالي:https://cutt.us/AJJr3

(٣) عميت فلدمان، تنوعات هخيرم ١٧١ ارجونيم نيجد يسرائيل (حركة

نعلم أن المقاطعة برزت على مر التاريخ الفلسطيني، كاستراتيجية من استراتيجيات المقاومة الشعبية الرئيسية المتاحة للفلسطينيين على اختلاف مشاربهم[١]. أمّا اليوم، فقد أصبحت في إطار التضامن الدولي الاستراتيجي الأهم لدعم النضال الفلسطيني المرتكز على النهج القائم على الحقوق. حركة المقاطعة حددت في ندائها التأسيسي الذي وقع عليه وقتها ما يزيد على ١٧٠ جمعية واتحادًا ونقابة وحزبًا وغيرها من الأطر التي تنضوي تحت مسميات أخرى للعمل المدني، حددت أساليب متعددة لمقاطعة إسرائيل. وتبنى نداء المقاطعة استراتيجية الضغط لعزل إسرائيل أكاديميًا وثقافيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وذلك بهدف إلزامها بالامتثال للقانون الدولي من خلال إنهاء احتلالها للأراضي العربية وتفكيك الجدار، وإنهاء نظام الفصل العنصري الممارس بشكلٍ خاص ضد مواطنيها العرب الفلسطينيين، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية وأراضيهم.

لم تزعم حركة مقاطعة إسرائيل يومًا ما بأنها الاستراتيجية النضالية الوحيدة المتاحة لنيل الحقوق الفلسطينية كاملةً، ولا يمكن لأحدٍ أن يتوقع منها أن تحرز الحقوق الفلسطينية بمفردها. فحركة المقاطعة BDS هي إحدى استراتيجيات النضال القائمة والتي تتقاطع أهدافها مع أهداف الاستراتيجيات النضالية الأخرى، كالمقاومة الشعبية وكذلك الاستراتيجيات القانونية لمحاسبة إسرائيل وقادتها على الجرائم التي يرتكبونها بحق الشعب الفلسطيني. ويشكّل الفلسطينيون/ات الناشطون/ات في المنفى أيضًا عنصرًا مهمًا في المقاومة الفلسطينية لنظام إسرائيل الاستعماري، أمثال الناشطين في حملة «عدالة-نيويورك»، وفروع حركة «طلاب من أجل العدالة في فلسطين»، والحركات الاجتماعية في أوروبا وأمريكا اللاتينية والجاليات الفلسطينية الأخرى في الشتات. حيث تضطلع تلك الحركات بدورٍ رائد في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وتنظم العديد من التحركات والأنشطة على مختلف أنواعها والتي ترتبط بأهداف المقاطعة.

كما يلعب المواطنون الفلسطينيون في أراضي عام ١٩٤٨ «حملة الجنسية الإسرائيلية»، دورًا مهمًا وقياديًا، في الكثير من الأحيان، في الصمود أمام النظام الصهيوني الاستعماري-الاستيطاني، وفي المقاومة الشعبية والأكاديمية والثقافية والقانونية والسياسية النشطة ضد هذا النظام القائم وهياكله وسياساته العنصرية المُمأسسة والمقننة[٢].

ما تسعى إليه حركة المقاطعة هو تبنّي استراتيجية قائمة على أساس الحقوق وليس الحلول السياسية، والاستفادة من التضامن الدولي الشعبي حول تلك الحقوق. والحركة اختارت التركيز على الحقوق، لأن أي حل سياسي للقضية الفلسطينية، من وجهة نظر حركة المقاطعة، يجب أن تقرره غالبية الفلسطينيين حيثما كانوا. ولكي يكون هذا الحل عادلًا وشاملًا ومستدامًا، يجب أن يستوعب، بالحد الأدنى، جميع الحقوق الفلسطينية التي كفلها القانون الدولي، وأن يحظى بشبه إجماع فلسطيني. ولتحقيق ذلك يجب التمسك بالقاسم المشترك الأدنى، الأسمى استراتيجيًا والأكثر استنادًا إلى المبادئ، وأيضًا بأهداف الشعب الفلسطيني الأهم والأقل خلافيةً والتي لا يكاد أي فلسطيني يعترض عليها، ألا وهي: إنهاء احتلال الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وإنهاء نظام الفصل العنصري (الأبارتايد)، وإعمال حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شُرّدوا منها إبان النكبة وبعدها في سياق سياسة التطهير العرقي الصهيونية. وقد كفلت هذه المقاربة التي تتبناها حركة المقاطعة دعمًا كبيرًا في أوساط الشعب الفلسطيني، وبدَّدت التصور السائد في بعض الأوساط المحلية بأن المقاطعة

المقاطعة ١٧١ منظمة ضد إسرائيل)، القناة الثانية، ٣ مايو ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/iU3EZ

(١) وفا: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات BDS، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/J8iba

(٢) عمر البرغوثي، القضايا الصعبة أمام حركة المقاطعة المتنامية، الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية، ٢٢ يونيو ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/tjM0r

«نخبوية»[١].

ثانيًا- آليات عمل الحركة

إن حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها "BDS" تستخدم أدوات بسيطة في شكلها، عظيمة في تأثيرها، لتفتح بذلك طريقًا لكل أحرار العالم للنضال ضد الاحتلال وعنصريته دون قطرة دم.

يتكون نداء المقاطعة من شقين أساسيين: أولاً، المبادئ والحقوق غير القابلة للتصرف، وثانيًا، التكتيكات المطلوبة للوصول إلى الأهداف. يتبنى حلفاء حركة المقاطعة حول العالم الحقوق المنصوص عليها في نداء المقاطعة، ولكن كل منهم يقرر باستقلالية الأهداف المناسبة للمقاطعة أو سحب الاستثمار في موقعه والتكتيك الأنسب للوصول للهدف، وهذا هو مبدأ **"الحساسية للسياق"**. أي أن نشطاء المقاطعة في كل موقع هم الأكثر قدرة على تحديد الشركات أو المؤسسات التي يستهدفونها في حملاتهم، وكيفية النضال للوصول إلى الأهداف المحلية. فأغلبية حلفاء الحملة في الغرب، على سبيل المثال، يستهدفون الشركات المتورطة في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فقط، لكن بعضهم بدأ بتجاوز ذلك فتبنى المقاطعة الشاملة لإسرائيل ومؤسساتها. البعض يقرر مقاطعة جميع الجامعات الإسرائيلية، كما حدث من قبل عدة جمعيات أكاديمية في الولايات المتحدة منذ العام ٢٠١٣، كما أن للحركة حلفاء إسرائيليين من القوى المعادية للصهيونية والمتفقة على نداء المقاطعة بأكمله. ورغم قلة عدد مناصري BDS من الإسرائيليين، إلا أن تأثيرهم كبير ومهم في الحركة العالمية للمقاطعة.

وتعمل الحركة مع عدد كبير من النقابات، والكنائس، والمؤسسات، والجمعيات الأكاديمية والطلابية والنسوية والثقافية، وغيرها كشركاء وحلفاء لحركة المقاطعة في الخارج[٢].

تستخدم الحركة المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات، ضد إسرائيل، كآليات وأهداف تكتيكية واستراتيجية. أيضًا، الحركة نظمت مظاهرات واحتجاجات تستهدف الشركات التي لديها عقود مع الجيش الإسرائيلي أو مع شركات في المستوطنات الإسرائيلية، علمًا أن أعمال الحركة من الممكن أن تستهدف الأفراد البارزين والمشهورين الذين يدعمون المستوطنات.

ثمة آلية أخرى مهمة للحركة كونها من الحركات المعولمة الجديدة العابرة للحدود، فهي تستخدم منصات وسائل التواصل الاجتماعي لجذب الانتباه إلى نشاطات الحركة، مع نداءات عامة في تلك المساحات، واحتجاجات، وعرائض، ومقالات، بالإضافة إلى ضغط على الأفراد لإلغاء مشاركاتهم في فعاليات في إسرائيل أو في مستوطنات إسرائيلية، مثل الحفلات الموسيقية أو الأحداث الأكاديمية، من جهةٍ أخرى، إسرائيل ضغطت كي لا يأخذوا أي مساحة في نشاطات خارج إسرائيل أو الأراضي المحتلة.

الحركة كذلك تستخدم أسبوع الأبارتايد الإسرائيلي، الذي هو سلسلة من المظاهرات والمحاضرات الجامعية والتجمعات، ضد الاحتلال الإسرائيلي لغزة والضفة الغربية، الحدث عادةً ما يكون في شهر فبراير أو مارس، وفقاً للمنظمة، «الهدف من أسبوع الأبارتايد الإسرائيلي هو لتعليم الناس عن طبيعة إسرائيل كنظام أبارتايد، ولبناء حركات المقاطعة كجزء من النمو العالمي لحركة المقاطعة». أسبوع الأبارتايد بدأ أولاً في تورنتو في عام ٢٠٠٥، ومنذ ذلك الحين انتشر إلى ٥٥ مدينة على الأقل، حول العالم تشمل، كندا، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وإيطاليا، والنمسا، والأردن، واليابان، وكوريا، والبرازيل، والبوسنة، وبوتسوانا، وماليزيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وجنوب أفريقيا، والمكسيك، والنرويج، وأستراليا، وفلسطين.

(1) An interview with Omar Barghouti, "For Palestine, It's BDS or Bust." Tribune. 9May 2023, available at: https://cutt.us/1pKKc

(2) For additional information about the BDS movement, see: Dan Diker, "Unmasking BDS: Radical Roots, Extremist Ends", Jerusalem Center for Public Affairs, avilable at: http://jcpa.org/pdf/Unmasking_.pdf:"

لكن ومع هذا التعامل مع منصات التواصل الاجتماعي، ما مدى اقتراب الحركة أو ابتعادها من مساحات الدعاية الصهيونية الجديدة؟ كيف فعَّلت الفضاء الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي؟

في الأردن، على سبيل المثال، تبرز الحركة في إدارة الحملات عبر الإنترنت ضد الاتفاقيات الاقتصادية وغيرها من مظاهر التطبيع الاقتصادي بين إسرائيل والأردن. في هذا الإطار، منذ أكثر من عام، تقوم الحركة بحملة عبر الإنترنت ضد استيراد الغاز من إسرائيل، باستخدام الوسوم: "غاز العدو هو احتلال"، و"الأردن يقاطع".

وفي أبريل ٢٠١٥، بدأت الحركة العمل في مصر، وبحسب الناشطين، فإن الجهود هناك تتركز على الحملات الدعائية لمقاطعة كل الاتصالات مع إسرائيل، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين صورة الفلسطينيين في نظر الجمهور المصري. والهدف هو إرساء أسس التضامن بين الشعبين المصري والفلسطيني، والتصدي لبعض المواقف الإعلامية المصرية العدائية تجاه الفلسطينيين والمقاومة. إحدى النجاحات التي تتفاخر بها حركة المقاطعة (BDS) المصرية هو سحب شركة "أورانج وورلد" عملها من "إسرائيل"[١].

الإسهام الأساسي للحركة هو حضور الرواية الفلسطينية، ونجاحها في مزاحمة الرواية الصهيونية، واستجماع الكفاءات والطاقات الفلسطينية، المنتشرة في أصقاع العالم (أفراد بمختلف الكفاءات والتخصصات - اتحادات ونقابات - جاليات - مؤسسات ثقافية ومجتمعية) واستثمارها جميعًا في استقطاب الرأي العام العالمي، على أحقيّة الرواية الفلسطينية، والتصدي لسياسات التطبيع الرسمية والشعبية، وغيرها من العناوين ذات الصلة الوثيقة بالصراع على الروايتين.

الأمر الذي يُظهر أن حركة المقاطعة ساهمت في إعادة جوهر القضية الفلسطينية، وإبراز حقيقة أن الشعب الفلسطيني ضحية، إنما هو عملها الدؤوب لنزع الشرعية عن دولة الاحتلال، وسعيها في نشر فكرة أن اليهودية هي ديانة وليست قومية، وأن تاريخ الأراضي الفلسطينية، كان ذا أغلبية فلسطينية واضحة، وأقلية يهودية تعيش فيها باحترام.

ولذلك؛ فإن شبكات التواصل الاجتماعي هي ساحة دعاية مهمة في النضال من أجل الوعي الدولي بشكلٍ عام، وبين العرب بشكلٍ خاص، وهي بمثابة أداة مهمة في الترويج لأجندة مناهضة لإسرائيل، وتجنيد مؤيدين جدد. وفي حين أصبحت -كما نأمل- مساحة حرة لجميع البشر دون تضييق أو ممارسة سلطات محو وإزالة للمحتوى الفلسطيني أو أي محتوى داعم للحقوق، فستنتشر الرسائل بسرعة وكفاءة أكبر، ثم تنتقل من الفضاء الإلكتروني إلى الميدان، وتشكل واقع أفضل أكثر عدالةً وإنسانية. وتُشكل منظمات المقاطعة (BDS) جزءًا بارزًا من هذا النضال، وهي تتوسع حاليًا بشكلٍ كبير ولكن بفضل جهود المقاومة الشعبية المختلفة، والداعمين لنضال الشعب الفلسطيني وتعالي أصوات أصحاب الحق والأرض، فرسائل الحقيقة والأخلاق بفضلهم أصبحت تنطلق أولا من الميدان لتعم كل الفضاءات.

ثالثا- النجاحات: توسع نشاط حركة المقاطعة

استطاعت حركة المقاطعة، وعلى خلاف توقعات الحكومة "الإسرائيلية"، أن تنتشر لنطاقات عالمية، فقد استطاعت أن تتمدد لتصل بشكلٍ أساسي إلى الولايات المتحدة، وكندا، وأوروبا، والوطن العربي، علاوة على العديد من الدول الأخرى. ورغم مرور أكثر من ١٨ عامًا على تأسيسها، إلا أن النتائج الحقيقية لحركة المقاطعة، بدأت تظهر خلال السنوات الأخيرة، مع زيادة الغطرسة الاحتلالية للحكومة اليمينية في "إسرائيل". وقد كانت الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي أكثر الدول تفاعلًا مع المقاطعة بكافة أشكالها.

تجدر الإشارة إلى أن غالبية إنجازات حركة المقاطعة كانت في

(1) Michael Barak, Incitement and Boycott: The BDS Movement on Arab Social Media, Middle East Social Media. November 30, 2015, available at: https://cutt.us/1fYis

سنوات الحراك الشعبي الفلسطيني والذي يسبقه ويلحقه دائمًا تصاعد من وتيرة العدوان على الفلسطينيين: ٢٠١٤، ثم ٢٠٢١ وحتى الآن، فعندما يتحرك أبناء الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، يحدث هذا التعاضد وخلق الفرص لأشكال المقاومة الأخرى أن تتحرك. ولقد تجلى نجاح الحركة في قيام الاتحاد الاوروبي بالموافقة على وسم منتجات المستوطنات الإسرائيلية، الذي ترك صدىً في أروقة الدولة العبرية[١].

ومن النجاحات الأخيرة التي حققتها لجنة المقاطعة الأكاديمية في الحركة في يونيو ٢٠٢٣، كانت أن رابطة علماء الأنثروبولوجيا الأمريكية، التي تضم أكثر من ١٢ ألف أكاديمي في مجال الأنثروبولوجيا الثقافية والبيولوجية واللغوية والطبية والتطبيقية، وافقت بأغلبية ٧٣٪ على قرار بفرض مقاطعة أكاديمية على إسرائيل وقطع العلاقات مع جامعاتها، بسبب دورها في التمييز ضد الفلسطينيين[٢].

وما زال يناكف أكاديميون غربيون ورؤساء أقسام لدراسات الشرق الأوسط أن أولئك الذين يريدون مقاطعة إسرائيل يقوضون الحرية الأكاديمية، قائلين إنهم يخونون القيم التي نعتز بها جميعًا: حرية التعبير، والتسامح، والمساواة، والعدالة، والسلام[٣].

لكن عن أي قيمٍ يتحدثون، وهذه المؤسسات الأكاديمية أدوات أساسية في أيدي الجيش الإسرائيلي... إنما هي حجج واهية تدل على تحزب أيديولوجي لمعسكر إسرائيل ولكن تحت مسمى الحرية الأكاديمية.

من ناحيتها، اعتبرت حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها"BDS" قرار رابطة علماء الأنثروبولوجيا الأمريكية "انتصارًا تاريخيًا للحركة حول العالم". وقالت في بيان إنه جاء على خلفية "تورط المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية في تطوير الأسلحة والأنظمة العسكرية التي تُستخدم في قتل وجرح وترويع الفلسطينيين، وتُسهم في كل أوجه نظام الاضطهاد المركب ضد الشعب الفلسطيني".

بتمريرها لهذا القرار، تنضم جمعية الأنثروبولوجيا الأمريكية إلى جمعية الدراسات الأمريكية، وجمعية دراسات الشرق الأوسط، والجمعية الكندية للدراسات الاشتراكية، ومجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية، وغيرها من الجهات الأكاديمية حول العالم التي اختارت دعم النضال الفلسطينيّ المستمر من أجل الحرية والعدالة والمساواة من خلال دعم المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل.

وخلال السنوات الخمس الماضية تمكنت حركة المقاطعة الأكاديمية التابعة إلىBDS من إقناع أكثر من ٣٥٠ قسمًا ومركزًا ونقابة وجمعية أكاديمية، إلى جانب أكثر من ٢٣ ألف أكاديمي وطالب وموظف وجامعي بتوقيع بيانات لدعم الحقوق الفلسطينية، مع عديد من المطالبات بمقاطعة أكاديمية لإسرائيل[٤].

رابعًا- BDS ... وإمكانات التأثير على الاحتلال

يمكننا أن نرى من خلال الشواهد الكثيرة أن المقاطعة لم تضرب بعد العصب الحساس للاقتصاد الإسرائيلي، بل بقي تأثيرها منحصرًا في إطار الوعي العالمي، من خلال العمل على نزع الشرعية عن الاحتلال، وإبقاء هذه القضية حية، واستحضار المقاطعة لنظام الأبارتايد في جنوب أفريقيا، رغم أن الفرق هو أن المقاطعة لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ضربت اقتصاد هذه الدولة وشاركت فيه دول وليس مؤسسات فقط، وحظت بتأييد المجتمع العالمي.

(1) "Time for a Summary: The BDS-Movement after 17 Years of Activism." 30 March 2023, available at: https://cutt.us/eThbQ

(2) Asma Barakat, American Anthropological Association Adopts BDS." Institute for Palestine Studies. July 31 2023, available at: https://cutt.us/MxbLq

(3) Raphael. Cohen-Almagor, 2023. Academic Freedom and the Anti-Israeli BDS Movement. The Loop. May 24, available at: https://cutt.us/Y6RUe

(٤) رغدة عتمه، مقاطعة أكاديمية دولية لإسرائيل تحرمها التفوق الاستراتيجي، اندبندنت عربية، ٣١ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/dU0Ju

في التقرير السنوي الذي قدمته "وزارة الخارجية الإسرائيلية" حول أهدافها السياسية والدبلوماسية للعام ٢٠١٥، أشارت إلى نشاط الحركة، إذ جاء فيه: "تعزيز مكانة إسرائيل وشرعيتها على المستوى الدولي، كدولة يهودية وديمقراطية، كشريكة ومساهمة في المجتمع الدولي. وإفشال جهود جهات دولية بزعزعة شرعية إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي وفرض المقاطعة عليها".

ولا تخشى إسرائيل من الأبعاد الاقتصادية للمقاطعة، وإنما من أبعادها السياسية والرمزية (التي تقوض مجهودات الدعاية الصهيونية الجديدة)، وخاصةً فيما يتعلق بنزع الشرعية الدولية عن المستوطنات واقتصادها، ووضع المستوطنات في مكانها الصحيح كعقبة أمام "حل الدولتين".

ومن ثم، نجد أنه في تقرير أعدته شعبة العلاقات الدولية في وزارة المالية الإسرائيلية، جرى التقليل من التأثيرات الاقتصادية السلبية لمقاطعة المستوطنات على الاقتصاد الإسرائيلي عمومًا، فقد أشار التقرير إلى أنه في حالة مقاطعة المنتجات الاستيطانية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي (والحديث ليس عن مقاطعة بل وضع إشارات على منتجات المستوطنات)، فإن ذلك لن يسبب ضررًا للاقتصاد الإسرائيلي وصادراته إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تُشكل منتوجات المستوطنات ١,٤٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية للاتحاد الأوروبي، و٠,٤٪ من مجمل الصادرات للعالم، كما تُشكل الصادرات الزراعية للمستوطنات حوالي ٢,٤٪ من مجمل الصادرات للاتحاد الأوروبي، و١,٥٪ من مجمل الصادرات للعالم[١].

لذلك فإن الحساسية والعصبيّة الإسرائيلية من حركة المقاطعة لا تنبعان من اعتبارات اقتصادية، وإنما من اعتبارات سياسية ورمزية؛ توسم إسرائيل كدولة احتلال. لذا؛ يلاحظ أن رد الفعل الإسرائيلي على حملات المقاطعة هو أكبر من حجم التأثير الذي تتركه هذه الحملات على الاقتصاد الإسرائيلي والمؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، وذلك بهدف نزع الشرعية عن حملات المقاطعة من خلال اتهامها باللاسامية تارةً، وبالازدواجية الأخلاقية تارةً أخرى، أو بتحالفها مع "التطرف الإسلامي" تارةً ثالثة.

وهنا يجدر الانتباه لخطأ سابق لم تفطن له الباحثة من قبل عند دراستها لحركة المقاطعة BDS أو لم تفطن له كما يجب؛ وهو أن فعالية حركة/حركات المقاومة لا تُقيّم فقط حسب تحقيق أهداف مادية أو خسارات اقتصادية تلحق بالعدو، فالمعركة بالأساس حرب دعائية بيننا وبينهم كما أكد د.حامد ربيع في كتاباته. والمقصود بالحرب الدعائية أنها حرب أفكار، قامت الصهيونية على فكرة واتخذت الاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها "وطن قومي لليهود". الفلسطينيون والعرب والمسلمون وأصحاب القضايا العادلة هم أصحاب حق، وما عليهم إلا تجييش الجيوش نصرةً لهذا الحق، ولربما الساحة الثقافية والدعائية هي أهم ساحات المعركة الآن في حربنا معهم في ظل تصاعد حربهم الشرسة في هذا الجانب؛ بجانب تغيير وعي الشعوب العربية والتحكم في الرأي العام الدولي.

لكن ماذا لو فُعلت المقاطعة على نطاق واسع كهدف استراتيجي مطلوب بالأساس؟ خاصةً أنه قد أظهر تقرير صادر عن مؤسسة RAND أن إسرائيل قد تتعرض سنويًا لخسائر تصل إلى ٩ مليارات دولار في غياب اتفاق سلام و٥٠ مليار دولار على مدى ١٠ أعوام. في حين حذر متخصصون في الشأن الاقتصادي في وزارة المالية الإسرائيلية، بحسب تقرير نشرته صحيفة "كالكاليست" الاقتصادية الإسرائيلية، من أن أسوأ السيناريوهات بالنسبة إلى الاقتصاد الإسرائيلي هي أن يُقاطع الاتحاد الأوروبي المنتجات الإسرائيلية، وأن يوقف الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل كعقوبات مماثلة لتلك التي تم فرضها على نظام الفصل العنصري في أفريقيا، وستخسر إسرائيل بذلك ٤٠ مليار شيكل (قرابة ١٣ مليار دولار) من الإيرادات سنويًا و٣٦,٥٠٠ وظيفة[٢].

(١) مهند مصطفى، حركة المقاطعة ما زالت بعيدة، العربي الجديد، ١١ سيتمبر ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/rQT32

(٢) رغدة عتمه، إسرائيل تحيي "مقلاع سليمان" لمواجهة حركة مقاطعة منتجاتها، إندبندنت عربية، ٥ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

خامسًا- ما أهم المعوقات التي تعرقل عمل الحركة؟

على الجبهة الأخرى من المعركة تُجيّش إسرائيل وحلفاؤها الجيوش لمحاربة الحركة: نجد على سبيل المثال لا الحصر اللجنة اليهودية الأمريكية، وقد جعلت في مقدمة أهدافها هزيمة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقولات BDS[١]، وهي تحاربها على جبهاتٍ متعددة وبموارد غير محدودة، فتقول عبر موقعها الإلكتروني "نحن نتصدر التشريعات المناهضة لمقاطعة إسرائيل على جميع مستويات الحكومة، ونحشد المسؤولين المنتخبين لرفض حركة المقاطعة. ومن خلال مشروع AJC Project Interchange، نقوم بتعزيز الحقيقة ومكافحة الخطاب المناهض لإسرائيل من خلال منح الشخصيات المؤثرة الفرصة لتجربة واقع إسرائيل بشكلٍ مباشر. تحارب اللجنة اليهودية الأمريكية جهود متطرفي حركة المقاطعة (BDS) من خلال إشراك قادة الفكر في كل شريحة من المجتمع التي تستهدفها حركة المقاطعة (BDS). وإدراكًا منا أن نشطاء حركة المقاطعة قد يسعون يومًا ما إلى تعزيز التشريعات على مستوى الولايات لتسهيل المقاطعة، فقد أقنعنا حكام الولايات الخمسين بإعلان معارضتهم لحركة المقاطعة. وكنا أيضًا قوة دافعة وراء التشريعات المناهضة لمقاطعة إسرائيل في كاليفورنيا وإلينوي.

ومع صعود حركة المقاطعة في الحرم الجامعي، قمنا بإحضار العشرات من رؤساء الجامعات إلى إسرائيل وقمنا بتدريب مئات الطلاب كمدافعين عن إسرائيل. ومع قيام أنصار حركة المقاطعة (BDS) بالضغط على الطوائف المسيحية للانضمام إلى مقاطعة إسرائيل، قمنا بحشد حلفائنا في العالم المسيحي لمعارضة مثل هذه الجهود...".

أنشأت إسرائيل كذلك سياسات داخلية تمنع مواطنيها من مقاطعة الشركات العاملة داخل فلسطين المحتلة. وبعد بضع سنوات فقط، ظهرت إصدارات من قانون مكافحة المقاطعة عبر حكومات الولايات في الولايات المتحدة بمساعدة قليلة من الحكومة الإسرائيلية، وهناك الآن ٣٥ ولاية أمريكية لديها نسخة من القانون.

تقوم جوليا باشا وهي مخرجة الفيلم الوثائقي Boycott والمديرة الإبداعية في Just Vision بتتبع هذا الأمر -القوانين الأمريكية التي تمنع مقاطعة إسرائيل- حيث يتناول الفيلم قضية القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على الشركات وأصحاب الأعمال لمنعهم من مقاطعة إسرائيل، وكيف أن إسرائيل أنشأت إدارة كاملة، وهي وزارة الشؤون الاستراتيجية، لمحاربة حركة المقاطعة حول العالم[٢].

يركز الفيلم أساسًا على حالات ثلاث ترمز إلى المعارك القضائية والسياسية التي تم خوضها في الولايات المتحدة منذ سنة ٢٠١٥، وهي السنة نفسها التي أُصدر فيها أول "قانون مناهض" لـ" BDS" بولاية إلينوي[٣].

وفي ظل هذا السياق الدولي غير المواتي لتحقيق العدالة، يواصل ناشطو الحركة بالإضافة للساعين للعدالة من حركات وأفراد معاركهم القضائية والإعلامية والتوعوية في أنحاء المجتمع الغربي الذي يجرم نشاطات الحركة. ففي ألمانيا وبريطانيا -كما في فرنسا من قبل- قررت حركة مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي (BDS) اللجوء إلى المحكمة الدستورية الألمانية العليا، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في "ستراسبورج"، للاعتراض على قرار حظرها[٤].

---

(1) AJC battles the insidious BDS (boycott, divestment, sanctions) movement on multiple fronts, AJC , available at: https://cutt.us/vnajm

(2) interview with filmmaker Julia Bacha about her film, Boycott, Produced by WNYC Studios. March 31, 2023, available at: https://cutt.us/O5nuR

(٣) الجزيرة مباشر، "قاطع".. فيلم وثائقي أمريكي جديد يطالب بمقاطعة إسرائيل، الجزيرة مباشر، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/QBtYY

(٤) BDS تُقرر اللجوء لمحاكم أوروبية للاعتراض على قرار حظرها، وكالة الصحافة الفلسطينية "صفا"، ١٨ يونيو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/eD4nE

ونرى نتائج ما سعت الحركة إليه دائمًا عبر تدويل القضية الفلسطينية، بل أن يكون المتضامنون واعين بهذا التضامن وأنه لا يكفي مساعدات مالية أو شجب، وإنما تبنّي لكافة حقوق الفلسطينيين[١]. فقد أدركت هذه الحركات المعولمة أن سعي الفلسطينيين للعدالة هو جزء من تحقيق العدالة في هذا العالم، وأن قمع حكوماتهم الأوروبية لحقهم في المقاطعة والاحتجاج هو عدم عدالة وانتقاص لحقوق الجميع، فأعلنت إحدى المنظمات المتضامنة أن: "من الضروري أن نواصل الكفاح ضد هذا الهجوم غير المسبوق على حقوقنا، علينا أن نُعلم من هم في السلطة أننا لن نسمح بتآكل حرياتنا، لقد وقفت منظمة "الحرب على العوز" دائمًا تضامنًا مع أولئك الذين يدافعون عن حقوقهم، سواء على المستوى الدولي أو في المملكة المتحدة، وسنواصل القيام بذلك في كفاحنا من أجل العدالة العالمية"[٢].

سادسًا- BDS ومستقبل نزع الشرعية عن إسرائيل

في ضوء ما سبق رصده من نجاحات وتحديات يمكن القول إن المستقبل ما زال يحمل الكثير للفلسطينيين وحركة المقاطعة، وذلك في ظل التحركات المستمرة والقمع الدائم: فعلى سبيل المثال، يُشار إلى أن جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال العام الماضي شهدت إقرار قرار بأغلبية ٨٧ صوتًا واعتراض ٢٦ دولة وامتناع ٥٣ دولة، لمشروع القرار الفلسطيني الذي طالب محكمة العدل الدولية بأن تصدر فتوى بشأن الآثار المترتبة على انتهاكات إسرائيل المستمرة لحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير، وحول التداعيات القانونية لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، والآثار القانونية المترتبة على هذا الوضع بالنسبة لجميع الدول والأمم المتحدة[٣]. وهو القرار الذي وصفه رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بأنه "قرار حقير". أيضًا رئيس المعارضة، يائير لابيد، سارع إلى إدانة هذا القرار وقال: إنه "نتيجة جهود منسقة للتمييز ضد إسرائيل ونزع شرعية وجودها".

وهو قرار من شأنه تعزيز مكانة حركة المقاطعة الدولية (BDS)، إذ حذرت محافل في تل أبيب أن يمنح قرار المحكمة الدولية بشأن الاحتلال حركة (BDS) المسوغات لتبرير مطالبتها بالتوقف عن شراء السلع التي تنتجها المستوطنات اليهودية المقامة في الضفة الغربية، ومقاطعة الشركات الإسرائيلية التي ترتبط بأنشطة اقتصادية أو تجارية مع المستوطنات[٤].

على جانبٍ آخر، من شأن بيان الحكومة اليمينية المتطرفة[٥] الذي تحدث عن حق حصري غير قابل للتصرف للشعب اليهودي على كل أرض إسرائيل، وتعهد بنشر الاستيطان في "يهودا والسامرة"- الضفة الغربية - والجولان وتطويره، وأيضًا في الجليل والنقب، من شأنه أن يسهل مهمة المحكمة الدولية. وبالتالي فرأي محكمة العدل الدولية المنتظر -والمرجح- هو وصم السيطرة الإسرائيلية بالاحتلال، واعتبارها نظام أبارتهايد غير

https://cutt.us/ynorA

- Oliver Mizzi, BDS: Pro-Palestine groups to challenge UK anti-boycott bill, call it a dangerous threat to freedom of speech, THE NEW ARAB, 23 June, 2023, available at: https://cutt.us/m7kRp

(١) أحمد حسن أبو غوش، جدوى التضامن العالمي وأثره على القضية الفلسطينية، جريدة حق العودة - العدد ٢٩-٣٠: التضامن العالمي مع فلسطين: الأولويات، المسؤوليات والمهام، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/c9GR8

(2) "The Fight for Rights: Why We Must Defend Strikes, Boycotts and Protests." War on Want. 10 March 2023, available at: https://cutt.us/QWCrR

(٣) بأغلبية ٨٧ صوتا، الجمعية العامة تعتمد قرارا يطلب إلى محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن آثار انتهاك إسرائيل المستمر لحق الفلسطينيين بتقرير المصير، الأمم المتحدة، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/T7llU

(٤) صالح النعامي، مخاوف إسرائيلية من تعزيز مكانة حركة المقاطعة الدولية (BDS)، العربي الجديد، ١٢ نوفمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/LLU9q

(٥) انظر ما يلي:

- عبد الرؤوف قرناؤوط، الحكومة الإسرائيلية تعتبر فرض سيادتها على الضفة "حق حصري"، الأناضول، ٧ يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/B9bDW

مشروع[١].

القرار مهم للحركة التي تتبنّى استراتيجية قائمة على أساس الحقوق التي يقرها القانون الدولي وعلى رأسها إنهاء احتلال الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وإنهاء نظام الفصل العنصري (الأبارتايد)، وإعمال حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شُرّدوا منها إبان النكبة.

ويبقى السؤال هو: كيف يتم تحييد هذا السياق الدولي وإعادة موضعته لخدمة القضية الفلسطينية؟ كيف يتم إيقاف سياسات التطبيع؟ كيف يتم وقف الزحف القائم على مقدسات شعبنا وممتلكاته؟

ربما إذا قمنا بوضع استراتيجيات مقاومة قائمة على معرفة العدو.. وأدواته وأساليبه، وتصميم عملية مواجهة شامله تكثف الجهود المتاحة وتستخدم مختلف الأدوات، لاسيما أن الشعب الفلسطيني لديه الإرث التاريخي والحضاري في مقاومة المحتل. ذلك علمًا أن القوى الصهيونية تدرك أن الحسابات ليست حسابات قوى مادية بالأساس، فقد تأتي اللحظة الجنوب أفريقية في أي وقت وتعكس موازين القوى، في سبيل هذا ليس علينا سوى الاستمرار في الطرق على الجدران الصلبة بالحجارة كما باستغلال كافة المساحات المتاحة.

خاتمة: رؤية لتطوير الدعاية العربية والفلسطينية ودعم حركة المقاطعة

أمام أهمية الحيّز الرقمي كحيز إعلامي سياسي في صناعة الرأي العام وصوغ الوعي وتعميم السردية، وفي مقابل الجانب الإسرائيلي المنظم وقدرته على التأثير في شركات وسائل التواصل الاجتماعي، ونشاطه الدبلوماسي الرقمي الدائم والمتكامل بين الرسمي والشعبي، فإننا، وللأسف، نشهد غياب عمل فلسطيني وعربي جاد لتعزيز الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية، وغياب أي تنسيق بين الشعبي والرسمي ومع مؤسسات العمل الأهلي والجامعات، للقيام بنضال موحد في الحيّز الرقمي يحمي المحتوى الفلسطيني، ويقدم الحقيقة، ويدافع عن الحقوق، ويزيد من التضامن، ويضاعف الضغط على سلطات الاحتلال، ويتصدى للتحريض والتشويه.

ما يمكننا فعله الآن هو رفع مستوى التنسيق، وتدريب الكوادر الناشطة رقميًا، من الفلسطينيين والمتضامنين من جميع أنحاء فلسطين والعالم، وتعزيز انخراطهم وقدرتهم على إنتاج ونشر محتوى ذي جودة بلغاتٍ عديدة، ذلك بأن عملًا كهذا سيكون له أثر هائل في قضيتنا، ليس في الحيّز الرقمي فحسب، بل في مستويات تشكيل الوعي والمواقف لدى الجمهور وصنّاع القرار في العالم.

يتعين علينا أيضًا أن نبني تحالفات محلية وإقليمية ودولية، سواء رسمية أو شعبية، للضغط المتواصل على شبكات التواصل الاجتماعي، ودفعها إلى تغيير سياستها التمييزية، وإلى أن تعي بأن هناك ما تخسره على المستوى الاقتصادي والسمعة إذا ما استمرت في سياستها التمييزية نفسها. وهنا تظهر أهمية تكامل الأدوار على المستوى الفلسطيني بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والجهات الرسمية الفلسطينية، إلى جانب تجنيد العامل الإقليمي، فاللغة العربية هي ثالث لغة مستعملة على منصة فيسبوك. كذلك، علينا تجنيد حركات التضامن الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية، والتعامل بجدية أكبر مع المسارات القضائية، لتحدي السياسات الشائعة داخل أروقة المحاكم الأمريكية والأوروبية، وفي المؤسسات الأممية.

قد تستطيع "إسرائيل" التغلب على بعض النجاحات الاقتصادية لحركة المقاطعة، وهي تدرك أنه بإمكانها التأثير سياسيًا من خلال استخدام الضغط الدبلوماسي للولايات المتحدة لتجريم نشاطات الحركة، إلا أن الشعور بالخطر الذي تمثّله حركة المقاطعة، يكمن في قدرتها الدعائية على كشْف حقيقة "إسرائيل" أمام جمهور كبير مغيّب، وبالتالي التأسيس

(١) مهند عبد الحميد، محكمة العدل الدولية وإمكان نزع الشرعية عن الاحتلال، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٣/٠١/١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/2kwEt

لمرحلة هامة، تكون فيها "إسرائيل" أقرب إلى فقدان الشرعية، التي اعتبرها ديفيد بن جوريون يومًا ما، الهدف الأسمى للحكومات الأولى، التي تعاقبت على حكم الدولة اليهودية. شعور بن جوريون امتد ليشمل قطاعًا واسعًا من السياسيين والأكاديميين الذين باتوا يجاهرون بـ "דה לגיטימציה" أي عدم الشرعية، التي أصبحت مصطلحًا شائعًا في أروقة الكيان المحتل.

أدنى ما يمكن للآخرين فعله، إذا لم يرغبوا في مساندة الشعب الفلسطيني والتضامن مع نضاله من أجل حقوقه المشروعة بموجب القانون الدولي، هو الكفُّ عن تواطؤهم بكافة الطرق. وهذا واجبٌ قانوني وأخلاقي أساسي من أجل إنهاء هذا الظلم؛ وليس صدقةً أو منَّة من أحد. وهو ما تسعى الحركة إليه في مساعيها الحثيثة لرفض ومناهضة التطبيع بكافة أشكاله.

الشباب المسلم في الغرب واستثمار التواصل الاجتماعى: الهوية والاندماج

يارا عبد الجواد*

مقدمة:

تشير العديد من الإحصائيات إلى أن الدين الإسلامي هو الدين الأسرع انتشارًا في العالم الآن، خاصة في العالم الغربي الذي بات المسلمون فيه يشكلون نسبة كبيرة تتفاوت من دولة لأخرى، ويتنوَّعون بين لاجئين ومهاجرين ومواطنين أصليّين، إلا أنهم لا يزال يُنظر إليهم باعتبارهم أقليات، وكما هو معلوم فإن العالم الغربي وبناءه الثقافي ونموذجه المعرفي المادي العلماني جعل الوجود الإسلامي فيه محل إشكال على المستوى الواقعي والفكري، ففي ظلِّ سياقٍ يشهد صعود اليمين المتطرِّف، والشعبوية تزيد من حدَّة الإسلاموفوبيا، ومن ثم تزيد الإشكاليات ويصبح وجود المسلمين محاطًا بتهديدات على مستويات مختلفة، ممَّا يدْفع بإثارة العديد من التساؤلات حول قضايا الهُوية والاندماج، وكذلك حول قدرة المسلمين على مقاومة ما يُلاقونه من ممارسات عنصرية، وكذلك مواجهة تيارات فكرية تصطدم في كثيرٍ من الأحيان مع النموذج القيمي الإسلامي.

وبالنظر إلى واقع الشباب المسلم تحديدًا نجد أنه يُعاني من أزمة الهوية والانتماء في ظلِّ صراع بين التمسُّك بقيم دينه ومجتمعاته الأصلية، وبين الاندماج والتعايش والانتماء للمجتمعات الغربية التي نشأ فيها، في محاولة للوصول إلى نقطة توازن تلبِّي الرغبةَ الفطرية في الانتماء للمجتمع الذي عاش فيه طيلة عمره وبين المحافظة على قيم دينه وهُويَّته التي تتعارض في كثير من الأحيان مع نمط الحياة في المجتمعات الغربية وقيمها، وفي ظلِّ المستجدَّات المعاصرة الخاصَّة بالفضاء السيبراني تظهر لدينا وسائل التواصل الاجتماعي كساحة افتراضية موازية للواقع تفتح مساحات للتعبير عن الذات والهوية.

من هنا يأتي هذا التقرير للوقوف على الدور الذي تلعبه وسائل التواصل -كأداة مستحدثة لديها قدرة اتصالية عالية تتجاوز الحدود الزمانية والمكانية- في واقع الشباب المسلم في الغرب، لنرى هل قامت بدورٍ في حلِّ معضلة الهُوية بالنسبة لهم باعتبارها ساحةً للتعبير عن الذات، وكيف يستخدمها الشباب المسلم، ومدى تأثير هذه المنصَّات على واقعه وعلى واقع الأمة بشكل عام، وذلك في ضوء استكشاف المجال العام العابر للحدود الذي يتيحه الإنترنت والتطبيقات المرتبطة به، وكيف يسْهم ذلك في خلق مجتمع إسلامي افتراضي مع إعادة تشكيل هويات الأقليات المسلمة التي تعيش في الخارج وبخاصة جيل الشباب.

أولا- الشباب المسلم في الغرب وأزمة الهوية

حسْب إحصائية صدرت عام ٢٠٢٢، بلغ عدد المسلمين في أمريكا حوالي ٣,٥ مليون مسلم وهم بذلك يمثِّلون نحو ١,٢٪ من سكان الولايات المتحدة[١]، وبالنسبة للقارة الأوروبية نجد أنها تشهد وجودًا ملحوظًا في عدد المسلمين في السنوات الأخيرة، فالمسلمون في فرنسا يقدَّرون بنحو ٦,٣ مليون نسمة وهم بذلك يمثِّلون حوالى ١٠٪ من السكَّان، وفي بريطانيا ارتفعت أعداد المسلمين من ٢,٧ مليون شخص في ٢٠١١ إلى ٣,٩ مليون في ٢٠٢١، بزيادة قدرها ١,٢ مليون مسلم في ١٠ سنوات، حيث بات المسلمون يشكِّلون ٦,٥٪ من مجموع سكان بريطانيا، كما تشير آخر الإحصاءات الإيطالية إلى أن عدد المسلمين في البلاد يقدر بنحو ١,٨ مليون شخص، وتضم بلجيكا نحو ٧٠٠ ألف مسلم، وفي هولندا يُقَدَّرُ عددُ المسلمين بنحو مليون نسمة، أي حوالى

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(١) محلات أمريكية تخطب ودَّ المسلمين في الولايات المتحدة، يورونيوز، ٤ أبريل ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٦ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/BQXY1

٦٪ من عدد السكَّان الإجمالي، وتضمُّ ألمانيا نحو ٥,٥ مليون مسلم، وفي إسبانيا يوجد اليوم حوالي ٣ ملايين مسلم، وتضمُّ السويد ما بين ٥٠٠ إلى ٨٠٠ ألف نسمة بما يشكِّل ما بين ٦ إلى ٨٪ من السكَّان في السويد، وفي هذا السياق يشير تقرير مركز "بيو" إلى أن عدد المسلمين في أوروبا يصل الآن حوالي ٥٣ مليون مسلم، منهم ١٦ مليونًا في دول الاتحاد الأوروبي(١).

على الرغم من الوزن المؤثِّر للكتلة المسلمة في العالم الغربي، فإنهم يعانون مجموعة من التحديات يأتي على رأسها التمييز والعنصرية، فحسْب استطلاع الرأي الذي أجرتْه وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية فإن ما يقرب من ٩٢٪ من المسلمين عانوا من التمييز العنصري بأشكاله المختلفة، ٥٣٪ منهم بسبب أسمائهم، في حين تعرَّضت ٩٤٪ من النساء لمضايقات عنصرية بسبب الحجاب، وقد كشف بحث لجامعة "رايس" أن المسلمين في أمريكا أكثر عُرضة بواقع ٥ مرات لمضايقات الشرطة بسبب دينهم مقارنة بالديانات الأخرى(٢).

فالمسلم في المجتمعات الغربية يُنظر إليه على أنه عنصر غريب يمثِّل خطرًا على المجتمع، خاصة وأن مرحلة الحرب على الإرهاب جعلت العربيَّ والمسلمَ محلَّ إشكال وشبهة، وترجع التحديات التي تواجه المسلمين في المجتمعات الغربية بشكل كبير إلى أزمة الهُوية التي تعيشها تلك المجتمعات، بالإضافة إلى حالة التصارُع الداخلي، التي نتج عنها صعود اليمين واليمين المتطرِّف في أوروبا(٣).

ومن ثم يدور المسلم في الغرب، وفي أوروبا خاصة، في دائرة من الصراع الهُويَّاتي بين العُزلة الاجتماعية من جهة، والاندماج ومعوقاته من جهة أخرى والتي تتمثَّل في صعوبة التوفيق بين الالتزام بعناصر الهوية الإسلامية من جهة، والانتماء إلى المجتمع الذي يعيش فيه والذي يعرِّضه لضغوطات التوافق والانسجام مع المعايير والقيم العلمانية السائدة المتعارضه مع قيمه الإسلامية من جهة أخرى، وتبرز هذه المعضلة أكثر عند جيل الشباب، فهناك اختلاف بين الأجيال داخل الأسرة الواحدة، خاصة بين الآباء الوافدين والأبناء المولودين في هذه المجتمعات، ومن ثم فإن سطْوة المجتمع ومنظومتَه القيميَّة ونمط الحياة فيه عليهم تكون أقوى(٤).

لقد وجد أنه في أسر الأقليات المسلمة في الغرب، هناك انتقال قوي للهوية الدينية والتدين بين الأجيال من الآباء إلى الأبناء، إلا أن العديد من الدراسات تشير إلى وجود ميل عام طفيف نحو العلمنة عبر الجيل الثانى والثالث، حيث يبدو الأطفال المسلمون أقل تديُّنًا من آبائهم في المتوسط، ومع ذلك، فقد أفادت الدراسات أيضًا أن هناك من الشباب المسلم من أصبح أكثر تديُّنًا بمرور الوقت(٥).

وفي هذا الإطار نذكر نتائج لمشروع بحثي صدر عن جامعة برلين، تم إجراؤه لدراسة حال شبَّان وفتيات الجيل الثاني والثالث للمهاجرين المسلمين إلى ألمانيا، وأشارت الدراسة إلى أن هناك مشكلة في اندماج الكثير منهم، فهم لا يشعرون بانتمائهم لألمانيا ولا لموطن آبائهم، فلجأ بعضهم إلى العنف والتطرف أو المخدرات كطريقةٍ للتنفيس عن معاناتهم، وقد صنَّف البحثُ هُويات المهاجرين ضمن هُويَّتين واضحتين بين الشباب، وهما الهويات الهجينة والإسلام الحداثي، تشير الأولى إلى شخصٍ يحمل ثقافتين أو أكثر تشكَّلت من تلاصق قطعٍ من أوراق أصلية

(١) المسلمون في أوروبا... سردية الأرقام والرفض والقبول، إندنبندنت عربية، ١٧ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٦ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/nJZ34

(٢) إسلاموفوبيا ويمين متطرف يستهدفهم.. تحديات تواجه المسلمين في الغرب وأوروبا خصوصا، الجزيرة.نت، ٢٢ مارس ٢٠٢٣، تاريخ الإطلاع: ٢٣ أغسطس ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/xLV67

(٣) المرجع السابق.

(٤) حسان بن نوى، " الأقلية المسلمة والهوية المضطربة فى المجتمعات الأوروبية"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد ٢٥، ١ مارس ٢٠١٨.

(5) Frank van Tubergen, Tobias Cinjee, Anastasia Menshikova, Joran Veldkamp, "Online activity of mosques and Muslims in the Netherlands: A study of Facebook, Instagram, YouTube and Twitter", PLOS ONE, Vol. 16, No. 7, 22 July 2021, available at: https://rb.gy/gyypg

مختلفة، لتضيع ملامحها، فلا يميز أيها الأصل وأيها الفرع، والثانية تشير إلى محاولة الفرد صنع هوية خاصة به عن طريق المحافظة على بعض من ملامح هوية الدين الإسلامي التي ورثها كعادة عن أهله، إلى جانب خضوعه لسياسة الأغلبية في ألمانيا حتى يتم قبوله في مجتمعه ومحيطه، ومنها قبول المثلية، والأفكار النسوية المتطرِّفة، والحرية المطلقة، وغير ذلك من أفكار تقْبلها المجتمعات الغربية وتحثُّ عليها[١].

ثانيًا- مواقع التواصل الاجتماعي والشباب المسلم في الغرب: فرصة في واقع موازٍ

بناءً على ما سبق الإشارة إليه من تحديات تواجه المسلمين في المجتمعات الغربية؛ يجد مسلمو الغرب، وخاصة جيل الشباب منهم، في الساحات الإلكترونية وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعي منفذًا للخروج من قيود الواقع ومشكلاته حيث تفتح هذه المنصَّات ساحات تتجاوز الحدود المكانية والزمانية وتسْمح لهم بشكل او بآخر أن يعبّروا عن أنفسهم، وتُشير الدراسات إلى أن الأشخاص الذين وُلدوا بعد عام ١٩٨٣، والذين يطلق عليهم "المواطنون الرقميُّون"، لديهم سلوك على الإنترنت يختلف عن سلوك الأجيال الأكبر سِنًّا لأنهم تعرَّضوا للوسائط الرقمية منذ سِنّ مبكِّرة، فعلى سبيل المثال، يتراوح العمر النموذجي لمستخدمي موقع X (تويتر سابقًا) بين ١٨ و٣٤ عامًا[٢]؛ ومن ثم فإن وسائل الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وإكس وإنستجرام ويوتيوب تستخدم بشكل واسع بين الشباب المسلم في الغرب، فما توفِّره هذه الشبكات من سهولة وسرعة الاتصال بملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم تجذب الجماهير المسلمة بشكلٍ كبيرٍ فضلًا عن جذْب الحركات الاجتماعية التي تستخدم هذه الشبكات لنشْر رسالتها إلى جمهور أوسع، حيث تستخدم العديد من الشبكات الإسلامية والحركات الاجتماعية والمؤسَّسات والمراكز الإسلامية في الغرب هذه المنصَّات الإعلامية الجديدة لمخاطبة المجتمعات المسلمة وغير المسلمة على نطاق أوسع[٣].

إن ميزات مواقع التواصل الاجتماعي، مثل بنية الشبكة، والحد الأدنى من التحكُّم في عملية العضوية، والقدرة على الانضمام إلى مجموعات ومغادرتها في أي وقت[٤]، توفِّر الظروف الملائمة للأقليات المسلمة في المجتمعات الغربية باستخدامها على نطاق واسع، وفي هذا السياق يتمتَّع الأفراد بالحراك الاجتماعي، الذي يجعلهم يتمتَّعون بقدْرٍ عالٍ من المرونة، حيث يمكنهم التواجد في مجموعات تشْبههم ثقافيًّا، وكذلك يمكنهم الانتقال إلى مجموعة أخرى إذا كان أفراد المجموعة الذين يتفاعلون معهم غير راضين عن أفعالهم[٥].

لا يقتصر الأمر على كوْن مواقع التواصل الاجتماعي ساحةً للتعبير وسهولة التواصل، بل يتعدَّاه إلى إشباع الرغبة الفضولية لدى الشباب المسلمين في المجتمعات الغربية لمعرفة المزيد عن ثقافتهم وعقيدتهم، حيث أصبح الإنترنت بشكلٍ عامٍّ ومواقع التواصل الاجتماعي بشكلٍ خاصٍّ مصدرًا محوريًّا لتحصيل المعرفة الدينية بالنسبة للشباب المسلم في الغرب[٦]، فعلى سبيل المثال نجد هناك العديد من القنوات على موقع

(١) هبة الله البغدادى، حياة المهجر بين الثبات وضياع الهوية، السبيل، ٢٨ مارس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٩ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/jOY45

(2) Giulia Evolvi, "#NousSommesUnis: Muslim Youth, Hypermediated Internet Spaces, and European Islam", Prayer, Pop and Politics, 2019, available at: https://rb.gy/vxiaw

(3) Vit sesler and Heidi compbell, "Social Networking in Cyber Spaces: European Muslim's Participation in New Media", The calendar for the humanities and social sciences, 19 December 2014, available at: https://calenda.org/311567

(4) Enes Abanoz, "The Reactions to Muslim Identity Building through Social Media: User Comments on YouTube Street Interview Videos" Religions, Vol. 13, No. 6, 2022, p. 4, available at: https://rb.gy/6rnnc

(5) Ibid.

(6) Sahar Khamis, "The Internet and New Communication Dynamics among Diasporic Muslims: Opportunities, Challenges, and Paradoxes", in: Merve Kayıkcı and Leen d'Haenens (ed.), European Muslims and New media, Leuven: Leuven University Press, 2017, pp. 53-70.

يوتيوب "Youtube" تقدِّم محتوى إسلاميًّا من قبل دُعاة غربيّين يتابعهم فيها عددٌ كبيرٌ من الشباب المسلم في الغرب، هذا فضلًا عن استخدام مثل هذه المنصَّات في مشاريع دعوية لغير المسلمين، ولعل هذا أسْهم في جعل الإسلام الدين الأسرع انتشارًا في العالم نظرًا لما توفِّره هذه المنصَّات من سهولة تعرُّف غير المسلمين على العقيدة والثقافة الإسلامية فضلا عن إتاحة النقاش والبيان بسهولة.

ثالثًا- حضور الشباب المسلم في الغرب على مواقع التواصل الاجتماعي: شكل الوجود ومدى التأثير

في ظلِّ بحث الشباب المسلم في الغرب عن مساحات على الإنترنت تخلق لديهم إحساسًا بالذات يجمع بين تراث عائلاتهم وواقع الثقافات التي يعيشون فيها؛ فإنه عادة ما ينتج عن عمليتي "الدفع والجذب" هذه، ثلاثة مخرجات، الأول يتمثَّل في تعزيز الوحدة الإسلامية "وحدة الأمة" تحت راية العولمة، والثاني يتمثَّل في تعميق الوعى بالاختلافات الداخلية وتضخيم الإحساس بـ"الآخر"، والثالث يتمثَّل في خلق حالة في المنتصف تضمُّ هوية مهجنة[١]، تتفاوت بين المسْخ والأصالة بحسْب قدْرة كلِّ فرد على تقدير الفارق بين الخصوصية الثقافية التي لا تحتمل استبدالًا أو تخلِّيًا، وبين المشترك الإنسانى الذي يمكن التَّماس معه بما لا يتناقض مع هذه الخصوصية، هذه المخرجات الثلاثة تنعكس في شكل وجود الشباب المسلم في الغرب على مواقع التواصل الاجتماعي واستخدامهم لها.

يتنوَّع ظهور الشباب المسلم على مواقع التواصل الاجتماعي -على المستوى الفردي- بتنوُّع الدوافع وبتنوُّع السياق والبيئة المحيطة نظرًا لعامل النشأة بالإضافة إلى حدَّة المجتمع في معاداة الإسلام والذي يختلف من مجتمع أوروبي لآخر، فهناك من يريدون فقط ساحةً للتعبير عن هويتهم المركبة -باعتبارهم مسلمين غربيّين- ولا يتجاوزون ذلك بنشر أي محتوى ديني أو دعوي، ومن هؤلاء من يحاول دمج هويَّته الإسلامية مع الهوية الغربية؛ فيقدِّم نفسه على أنه مسلم علماني، أو مسلمة نسوية... إلخ، فعلى سبيل المثال نشرت إحدى الدراسات حوارًا مع إحدى الشابات المسلمات تُدْعَى "آفا" وهي طالبة جامعية أمريكية هاجرتْ عائلتها من فلسطين عندما كانت طفلة، وكان العثور على طريقة للتعبير عن هُويتها الفلسطينية والمسلمة والأمريكية يمثِّل تحدِّيًا بالنسبة لها، ومن ثم فإن منصَّات التواصل الاجتماعي تُعتبر مساحةً للتعبير عن هُويتها، فهي تريد أن يُنظر إلى هُويتها على أنها شيء هجين "hybrid" دون أن ينظر إلى جانبٍ واحدٍ منها على أنه أكثر مركزية من أي جانب آخر، فهي فلسطينية وأمريكية، مسلمة ونسوية[٢].

من ناحية أخرى، هناك من يتجنَّبون التعبير عن أنفسهم باعتبارهم مسلمين؛ خوفًا من وصْمهم بالتطرُّف أو من أن يفقدوا وظيفتَهم، فلدينا على سبيل المثال أحد الشباب المسلمين في النرويج يتحدَّث عن تجنُّبه نشْر أي محتوى ديني على منصَّات التواصل الاجتماعي مبرِّرًا ذلك بخوْفه على مسيرته المهنيَّة، إذْ كان يخشى أن يُنظر إليه على أنه متطرِّف[٣].

وفي هذا السياق أيضًا هناك عددٌ كبيرٌ من الشباب المسلمين الذين اكْتسبوا شُهرة باعتبارهم مؤثِّرين على مواقع التواصل الاجتماعي أو ما يُعرف بالـ"Social media influencers" ولديهم عدد كبير من المتابعين، نذكر منهم على سبيل المثال:

لينا سنوبار (Leena Snoubar)[٤]: وهي مسلمة وُلِدَتْ ونشأت في ولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية لأم أمريكية وأب فلسطيني، لديها حوالي مليون وأربعمائة ألف متابع

(1) Ibid.

(2) Rosemary Pennington, "Social media as third spaces Exploring Muslim identity and connection in Tumblr", The International Communication Gazette, Vol. 80, No. 7, 2018, available at: https://rb.gy/0sp9d

(3) Irene Trysnes and Ronald Synnes, "The Role of Religion in Young Muslims' and Christians' Self-presentation on Social Media", YOUNG, Vol. 30, No. 3, p. 278, available at: https://rb.gy/8gtt6

(٤) صفحة لينا سنوار على الانستجرام، متاح عبر الرابط التالي: https://www.instagram.com/withloveleena/?hl=en

على إنستجرام، وما يقْرب من مليون متابع أيضًا على يوتيوب، تنشر محتوى خاصًّا بالأزياء والموضة، وتظهر مرتديةً الحجاب، حيث تريد أن تُظهر أن الحجاب لا يتعارض مع الرُّقِيّ في الملبس ومتابعة الموضة.

وممَّا تجْدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الكثيرَ ممَّن يُعرفون بالإنفلونسر المسلمين والذين يظهرون ببعض من معالم الهوية الإسلامية كارتداء الحجاب على سبيل المثال، نجد أن محتواهم المنشور يعكس بشدَّة الانغماس في نمط الحياة الغربية متمثِّلة في الحياة المادية الاستهلاكية والترويج لها، ومحاولة توصيل فكرة مفادها أن كونك مسلمًا لا يعني أنك ستُحرم من هذا النمط من الحياة، ومن هنا يظهر تخبُّطٌ شديدٌ فيما يريدون توصيله، فهم يريدون أن يكونوا مسلمين في مجتمع لديه قيمٌ تتعارض بشكل صريح مع قيم الإسلام دون أن يقرُّوا بهذا التعارض، ومن ثمَّ تظْهر لدينا هُويات مشوَّهة ناجمة عن عدم مراعاة الحدود الثقافية والقيمية والوقوف عندها، والذي قد يؤدِّي بالمسلم في النهاية -استدراجًا- إلى التخلِّي التامّ عن هُويته.

ونذكر هنا على سبيل المثال "عائشة الفراج" (Ascia-akf) وهي كويتية أمريكية[١]، لديها عدد كبير من المتابعين على إنستجرام ويوتيوب يصل إلى مليونين ونصف مليون متابع، وتعرض محتوى ليوميَّاتها هي وزوجها، ويسمُّون أنفسهم بـ" The hybirds" أي ذوو ثقافة هجينة، وقد كانت تظهر بغطاء رأس - وليس حجابًا كاملا- ثم تخلَّت عنه مؤخَّرًا لتظهر بشكل مختلف ليس به أي معلم للهُوية الإسلامية، ترتدي ملابس غير محتشمة وترسم وشمًا على يديْها، وتُعَرِّفُ نفسَها بأنها شديدة العربية وشديدة الأمريكية، ولا تذكر كونها مسلمة كجزء من تعريفها لذاتها.

على صعيد آخر، نجد كثيرًا من الشباب المسلم في الغرب يجعلون من هُويتهم الإسلامية مشروعًا دعويًّا وأداةً لمقاومة الإسلاموفوبيا، وذلك بنشر تعاليم الإسلام وفتح باب النقاش لغير المسلمين ليتعرَّفوا على الإسلام، وكذلك يحاولون تقديم نموذجٍ للمسلم الملتزم بدينه وقيمه عبر حساباتهم الشخصية، وتضمُّ هذه المجموعةُ الشيوخَ والدعاةَ فضلًا عن الشباب الذي يعرِّف نفسَه بأنه مجرَّد مسلم وليس داعية أو طالب علم، ولكنه يقوم بما يتوجَّب على أي مسلم من واجب الدعوة، وفي هذا الإطار تشير إحدى الدراسات التي أُجريت مع مجموعة من الشباب والفتيات المسلمات في الغرب الذين يعلنون بوضوح هُويتهم الإسلامية على حساباتهم الشخصية على منصَّات التواصل الاجتماعي، حيث يرون أن إظهار هُويتهم والتمسُّك بها يُعَدُّ في رؤيتهم مساهمة في صورة أكثر إيجابية عن الإسلام والمسلمين، تقول إحدى الفتيات المشاركات إنها تشارك أنشطتَها الدينية اليومية على منصَّات التواصل الاجتماعي؛ حيث تريد أن يرى غيرُ المسلمين كيف يعيش المسلمُ يومَه، وذلك في سبيل تغيير الصورة النمطية عن المسلمين[٢]. وفي هذا السياق نجد عددًا كبيرًا من الشباب المسلم قد اكْتسب شهرةً كبيرةً على وسائل التواصل الاجتماعي وأصبح لديه متابعون بالآلاف، منهم على سبيل المثال:

- أمير الخطاطبة (Ameer al-Khatahtbeh)[٣]، الذي ظهر مؤخَّرًا في قائمة فوربس ٣٠، تحت سن ٣٠، وهو أسَّس وأنتج محتوى لمنشوره الإعلامي الذي يحمل اسم "مسلم"، بالإضافة إلى امتلاكه موقعًا إلكترونيًّا "muslim.co"، كما أن لديه أكثر من نصف مليون متابع على إنستجرام، بالإضافة إلى حسابه على TikTok، وتويتر، ينشر أمير محتوى مكتوب ومرئي يستهدف الشباب المسلمين، وقد كان له ردة فعل قوية عندما قامت المغنية الأمريكية Rihanna بذكر حديثٍ نبويٍّ في إحدى عروضها الراقصة، حيث قام بنشر منشور يطالب فيه بإزالة الأغنية من

(١)صفحة عائشة الفراج على الانستجرام، متاح عبر الرابط التالي:
https://www.instagram.com/ascia/?hl=en

(2) Irene Trysnes and Ronald Synnes, "The Role of Religion in Young Muslims' and Christians' Self-presentation on Social Media", Op. cit.

(٣) صفحة أمير الخطاطبة على انستجرام، متاح عبر الرابط التالي:
https://www.instagram.com/ameer/?hl=en

العرض ويطلب اعتذارًا عن هذا التصرُّف، وأثار منشوره غضبًا واسعًا بين المسلمين؛ وهذا ممَّا يدلُّ على فاعلية استثمار مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الوعي وتسليط الضوء على كل ما يسيء للإسلام والمسلمين لو بشكل نسبي[١].

- "Thinking Muslim" أحد البلوجرز المسلمين الذي يرى أن من واجباته كمسلم أن يفتح النقاش حول الإسلام وأن يجيب على الأسئلة حول الإسلام أو حياة المسلم التي يرسلها الناس إلى مدوَّنته وأن يقدِّم معلومات عن عقيدته للآخرين[٢].

- محمد زيارة "Mohamed Zeyara"[٣] شاب من أصول فلسطينية يعيش في كندا، ينشر محتوى مرئيًّا حول قيم وأخلاقيات الإسلام، حيث ساهم كممثِّل في عمل مسلسل قصير اسمه "ملهم العالم" عن أخلاق النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى إثر هذا العمل الفنى أسلم عددٌ كبير.

- "Na'ima B. Robert" مسلمة بريطانية تقدِّم محتوى يساعد المسلمات على أن يكنَّ ملهمات لغيرهن، وذلك بواسطة الكتابة، ولذا قامت بإنشاء مجلة خاصة بالنساء المسلمات "Sisters magazine"، حيث تعمل على خلق مجتمع صغير للنساء المسلمات ليكنَّ ملهمات لغيرهن وذلك عبر حسابها على إنستجرام وعلى يويتوب أيضًا.

هذا فضلًا عن عددٍ كبيرٍ من الدُّعاة والعلماء المسلمين الغربيِّين الذين اتَّخذوا من وسائل التواصل الاجتماعي منصَّات رئيسية للدعوة.

أمَّا على المستوى المؤسَّسي فنجد المراكز الدعوية والمساجد تتَّخذ من منصَّات التواصل الاجتماعي منبرًا لهم أيضًا، وذلك ببناء هيكل تنظيمي افتراضي يحْمي هُويتهم الإسلامية، ويخلق فرصًا للتجمُّعات الدينية والالْتقاء بأقْرانهم من نفس الدين[٤].

فعلى سبيل المثال نجد أن ٥٢٪ من المساجد في هولندا لديها مواقع إلكترونية، فضلًا عن أن ٦١٪ من المساجد لديها حسابات على فيسبوك، وبعضها لديه حسابات أيضًا على إنستجرام ويوتيوب، وتتفاوت المساجد في مدى نشاطها الرقمي؛ وبناءً على ذلك يترواح عدد المتابعين بين الزيادة النقصان[٥].

وممَّا تجدر الإشارة إليه أيضًا في هذا الصدد، أنه على الرغم ممَّا تقدِّمه مواقعُ التواصل الاجتماعي من مساحاتٍ بديلة وقدْرٍ من حرية التعبير عن الذات للشباب المسلم في الغرب، فإنها لا تخلو أيضًا من إشكاليات تعود إلى بنيتها التحتية وآليَّات عملها من حيث التصميم، حيث يرتكز الكثير من محتوى وسائل التواصل الاجتماعي الموجَّه بالخوارزميَّات على إضْفاء الطابع الجنسي على المرأة، وإضْفاء الطابع الرومانسي على استهلاك المخدِّرات والكحول، والترويج للحياة المادية بكلِّ جوانبها، وهو ما يجعل نموذج القيم المهيمن على وسائل التواصل الاجتماعي لا يتماشى مع القيم الإسلامية، وفى هذا السياق يتطلَّع الشباب المسلم في الغرب إلى أن يتمَّ تضمينهم اجتماعيًّا وفي نفس الوقت أن يُنظر إليهم بناءً على هُوياتهم ومعتقداتهم المختلفة، فنجدهم يشرعون في بناء مساحات خاصة بهم على وسائل التواصل الاجتماعي[٦]. ومن المبادرات الجيدة في هذا السياق موقع "مسلم فيس" وهو موقع تواصل اجتماعي يشبه موقع التواصل الاجتماعي الشهير فيسبوك، ولكن بمنظومة قيم وضوابط شرعية، تمَّ إطلاقه رسميًّا في شهر رمضان ٢٠١٤، وانطلق هذا الموقع من بريطانيا، حيث قام بتأسيسه اثنان من الشباب

(1) Engaging with their Faith through Social Media Perspectives of a Young Muslim, CAIR PHILADELPHIA, 19 January 2021, Accessed: 8 September 2023, available at: https://shorturl.at/nuvw3

(2) Rosemary Pennington, "Social media as third spaces Exploring Muslim identity and connection in Tumblr", Op. cit.

(٣) صفحة محمد زيارة على إنستجرام، متاح عبر الرابط التالي: https://www.instagram.com/mzeyara/?hl=en

(4) Frank van Tubergen, Tobias Cinjee, Anastasia Menshikova, Joran Veldkamp, "Online activity of mosques and Muslims in the Netherlands: A study of Facebook, Instagram, YouTube and Twitter", Op. cit.

(5) Ibid.

(6) Engaging with their Faith through Social Media Perspectives of a Young Muslim, Op. cit.

المسلمين المقيمين في بريطانيا، وهما صهيب فادي ورحيل أمين، مؤكِّدين على أنهم يعملون من أجل توفير موقع تواصلي إسلامي يكون بمثابة بيئة خاصة للمسلمين، للتواصل بعضهم مع بعض على موقع يحمل ضوابط إسلامية، لتنمية العمل الخيري وزيادة الترابط بين المسلمين من جميع أنحاء العالم[١].

خاتمة:

في الختام يمكننا القول بأن الاستخدام الواسع لمنصَّات التواصل الاجتماعي من قبل الشباب المسلم في الغرب يرجع بشكلٍ كبيرٍ إلى حالة الاغتراب التي يعيشونها نتيجةً للصراع الهُوياتي، في ظلِّ تنامي الإسلاموفوبيا والبيئات المعادية للإسلام، فعلى الرغم من توفيرها مساحةً تُتيح للشباب المسلم أن يتعرَّف نسبيًّا إلى نفسه وأن يعرِّف بها غيرَه، وأن يدعو إلى دينه، وأن يتواصل مع غيره من المسلمين عبْر العالم في ظلِّ مفهوم الأخوَّة الإسلامية، وتحت مظلَّة الانتماء إلى"الأمة"[٢]، إلا أنها تعكس في الوقت نفسه حالة التخبُّط وصراع الهُوية الذي يعيشه الشباب المسلم في الغرب، ويبدو ذلك من خلال تنوُّع ظهور الشباب المسلم واستخدامهم لها بين من يريدها ساحةً للتعبير عن هُويته المركَّبة دون أن يتجاوز ذلك بأي خطوة إيجابية نحو هُويته الإسلامية، وبين من يجعلها أداة مقاومة يعبِّر من خلالها عن اعتزازه بهُويته كمسلم، ويمارس صورةً من صور الدعوة ولو بشكل مصغَّر، وبين من يتخلَّى تمامًا عن هُويته في مقابل ذوبانٍ تامٍّ في مجتمعه الغربي؛ وهذا يدلُّ على أن الشباب المسلم في الغرب -خاصة من الجيلَيْن الثاني والثالث- يحتاج إلى مزيدٍ من تعزيز وعْيه بذاتِه دون انعزال، مع الإقرار الواضح بوجود خصوصيَّة ثقافية تستوْجب الوقوفَ عند حدودها.

(١) خالد راضي، "كيفية إنشاء حساب على موقع مسلم فيس"، المرسال، ١١ سبتمبر ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ١٤ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://www.almrsal.com/post/271790

(2) Sahar Khamis, "The Internet and New Communication Dynamics among Diasporic Muslims: Opportunities, Challenges, and Paradoxes", Op. cit.

العمل الأهلي في اليمن وأثر الحرب والمذهبية

وردة مساعد الشاعري*

مقدمة:

يتمثل العمل الأهلي في اليمن في الجمعيات الأهلية، والاتحادات والجمعيات التعاونية، والمنظمات غير الحكومية ذات النفع العام(١). وبشكلٍ عام، فقد أصبح مفهوم المجتمع المدني الأكثر شيوعًا للتعبير عن العمل الأهلي، ويمكن تعريفه بأنه المساحة بين السلطات الحكومية والأحزاب السياسية من جهة، والهياكل الاجتماعية، مثل القبائل والمجتمع ككل، من جهةٍ أخرى(٢). وإذا ما تم الحديث عن المجتمع المدني اليمني، فيمكن فهمه من خلال ما يُعرف بإطار الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في اليمن. ومن سمات المجتمع المدني اليمني أن ما يشمله من منظمات وجمعيات ومجموعات وشبكات يمكن تسجيلها رسميًا، ولكن ليس بالضرورة، ويتم تمويلها في كثيرٍ من الأحيان من الخارج من خلال المنح أو التبرعات، وغالبًا ما تكون من القطاع الخاص. وتعتمد المنظمات أو المجموعات الأقل تنظيمًا أيضًا على العمل على أساس تطوعي، وأحيانًا تعمل بالكامل دون أجر(٣). أما في السنوات الأخيرة، فقد أضحى متغير الحرب (ذات السمة المذهبية) العامل المحوري في تشكيل مسار المجتمع الأهلي اليمني.

وفي هذا الإطار، يستعرض التقرير التطور التاريخي للعمل الأهلي في اليمن، سواء قبل الحرب أو في أثنائها للوقوف على تأثيرها في هذا الصدد، لنتطرق عقب ذلك إلى أبرز التحديات التي واجهت العمل الأهلي باليمن في المرحلة الحالية، ثم نتناول نموذجين لمنظمات المجتمع المدني بحثًا في تفاعلهما مع هذه التحديات والمنبثقة في عمومها من سيطرة المذهبية على السياق اليمني الراهن.

ويشرح التقرير في سياق تلك العناصر التغييرات التي طرأت على العمل الأهلي في اليمن نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمر بها البلاد، أو بسبب استغلال أطراف الحرب للمجتمع المدني اليمني لتنفيذ أهدافها وسياساتها المذهبية والطائفية والأيديولوجية. كما لا يُمكن تجاهل دور الأطراف الخارجية في تفاعلها مع البيئة الداخلية في اليمن، بما فيها المجتمع المدني، وذلك من خلال دعمها لأطراف الحرب في الداخل (عبر الحرب بالوكالة) لتحقيق مصالحها وأجندتها، ولا شك أن كل تلك التفاعلات ينصب تأثيرها على طبيعة العمل الأهلي في اليمن. فعلاقة الأطراف الخارجية بالعمل الأهلي في حالة الدراسة ليست علاقة مباشرة -بشكلٍ واضح- بل هي علاقة تتشكل عبر التحالفات مع الأطراف السياسية الداخلية بحكم احتكاك الأخيرة بمنظمات المجتمع المدني عن قرب، وفي إطار فرض هذه الأطراف سلطتها على كل ما يقع تحت مناطق نفوذها، تسعى إما إلى فرض أجندتها على المجتمع المدني أو تقييد حريته أو الاستفادة من مصادر تمويله، حيث تعمل عدد من وكالات الأمم المتحدة مع منظمات المجتمع

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(١) أحمد بن صالح محمد قطران، منظمات المجتمع المدني غير السياسية في اليمن: قراءة في المرجعية الشرعية والقانونية والدور التنموي، مجلة الدراسات الاجتماعية، يونيو ٢٠١٣، ص٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/aZZGv

(2) Marie-Christine Heinze, The Role of Civil Society in Providing Local Security in Yemen, Georgetown Journal of International Affairs, vol. 23, February 2022, Accessed: 29 August 2023, Available at: https://cutt.us/VPo0V

(3) Partnership Framework between the Government of Yemen and Civil Society Organizations, Yemen's Ministry of Planning and International Cooperation, , MOPIC 2013 Sana'a, 10 October 2019, Accessed: 29 August 2023, Available at: https://cutt.us/MFK3I

المدني في اليمن. على سبيل المثال، ذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ٧٥٪ من برامجه في اليمن تتم من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية، كما يتم تنفيذ ما يقرب من ٢٥٪ من برامج اليونيسف بالشراكة مع هذه المنظمات[١].

أولا- ملامح التطور التاريخي للعمل الأهلي

يمتد تاريخ المجتمع المدني في اليمن لحوالي قرنٍ من الزمن، وقد توسع نطاقه بشكلٍ كبير نتيجة عوامل أربعة: ١) إنشاء كيانات رسمية وجمعيات غير رسمية، خلال حقبة الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن. ٢) الحركة التعاونية في السبعينيات والثمانينيات في شمال اليمن. ٣) أُتيحت فرص سياسية للمجتمع المدني نتيجة توحيد البلاد في ٢٢ مايو ١٩٩٠، ما أدى إلى نمو منظمات المجتمع المدني الرسمية. ٤) ازدهار عدد المنظمات اليمنية غير الربحية المسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مستفيدةً من مناخ الربيع العربي عام٢٠١١ وحتى اندلاع الحرب في ٢٠١٥.

كما ساهمت تقاليد المجتمع اليمني في إتاحة الفرصة لتوسع العمل الأهلي من خلال العمل الجماعي، والعطاء الخيري، وأنماط الترابط القبلي. فحتى منتصف القرن العشرين على الأقل، كانت المجتمعات اليمنية تعمل على توفير التعليم وتوصيل المياه الخاصة بها، وتدعم الأرامل والأيتام وغيرها من الخدمات المجتمعية. أيضًا كانت هناك ممارسة مستقلة للقانون الإسلامي والقبلي من قبل القضاة المحليين لحل النزاعات والحفاظ على النظام الاجتماعي، كما وُجدت آليات للأوقاف، وإنفاق الضرائب المحلية، والزكاة، وجمع الصدقات، وغيرها من المساهمات. كذلك كان يتم حشد الرجال لمشاريع العمل، أو تجميع الموارد المحلية بطريقةٍ أو بأخرى. علمًا أنه يُطلق -في الأغلب- على النشاط المجتمعي التقليدي اسم المجتمع الأهلي بدلاً من المجتمع المدني، فرغم تقارب المفهومين إلا أن الأول كان أكثر تجذرًا في نطاق الاقتصاد الزراعي التقليدي، في حين أن الثاني أكثر حداثةً نسبيًا وأكثر برجوازية[٢].

واتخذ المجتمع المدني اليمني أشكالًا وأدوارًا مختلفة في القرن العشرين، اعتمادًا على الظروف المحلية والإقليمية والدولية، وذلك عبرعدة مراحل:

- في عدن، التي كانت مستعمرة بريطانية، أدى تواجد جمعيات الطبقة العليا، والنقابات العمالية المتشددة، ومجموعات المهاجرين، وغيرها من التشكيلات إلى ظهور الأحزاب السياسية ونشر الصحف والنوادي الاجتماعية والمظاهرات العامة وغيرها من الأنشطة في المجال المدني والأهلي.

- في السبعينيات، اتخذ النشاط الأهلي، في العديد من قرى ومدن شمال اليمن، شكل الحركات التعاونية. فقد جلبت حركة التعاون خدمات مبتكرة، كالطرق والمدارس وإمدادات المياه والكهرباء والعيادات وزراعة الأشجار. وهنا كذلك تأثر شكل المجتمع المدني بالظروف الوطنية مثل ضعف الحكومة المركزية، والتحويلات المالية من المملكة العربية السعودية، فضلاً عن طبيعة الجغرافيا المحلية والبنية الاجتماعية.

- ما بعد الوحدة في عام ١٩٩٠، إلى جانب الانتخابات متعددة الأحزاب، شهد اليمن نموًا سريعًا في القطاع التطوعي أو قطاع المنظمات غير الحكومية، وأصبحت الجمعيات الخيرية، وجماعات حقوق الإنسان، وجلسات مضغ القات الفكري الرسمي[٣]، والاجتماعات العامة الجماهيرية أكثر شيوعًا. هذا

(١) مارتا كولبورن، مسار جديد للمضي قُدمًا: تمكين الدور القيادي للمجتمع المدني اليمني، منتدى سلام اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ١ فبراير ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/629BJ

(٢) المرجع السابق.

(٣) والمقصود هنا الجلسات التي يتم فيها تخزين القات ومضغه في مجالس تسمى "الدواوين"، والتي تبدأ مع ساعات القيلولة وتمتد حتى حلول الظلام، وقد نجحت هذه الجلسات من قبل في جمع ولم شمل اليمنيين الذين تفرقهم الولاءات القبلية والمناطقية، وتتحول تلك الجلسات الى منتديات لتناقل اخبار الكواليس السياسية، ويلتقي قادة الأحزاب السياسية والأعضاء الهامين في الحزب السياسي خلال جلسة القات ويتناقشون في الأيديولوجيا الفكرية أو في النظرية المطروحة أو في الخط

كما أصبح هناك مساحة أكبر للجامعات الخاصة، والممارسات والمنشورات والحملات السياسية. لكن في ذات الوقت، واجهت الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني المستقلة ضغوطًا من الدولة، وإجراءات قانونية مصممة لاحتواء تأثيرها وتوجيه طاقاتها نحو مصالح الحكومة.[١] ويقوم بتنظيم أعمال هذه المؤسسات في اليمن قانونان هما: القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٨ بشأن الجمعيات، والاتحادات التعاونية، والقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠١ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ذلك فضلا عن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٩) لسنة ٢٠٠٤ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات، والمؤسسات الأهلية، وأيضًا يشمل الجمعيات ذات المنفعة المتبادلة[٢].

- وفي عام ٢٠١١، شهد قطاع المجتمع المدني اليمني توسعًا كبيرًا جدًا في أعقاب ثورات الربيع العربي، حيث تتراوح تقديرات عدد منظمات المجتمع المدني النشطة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦ بين١٠,٠٠٠ و١٦,٠٠٠ تقريبًا، ولا تعمل في مجال الأعمال الخيرية فحسب، بل تعمل أيضًا على تعزيز حقوق المرأة وحقوق الإنسان، ومبادرات الشباب، وحرية الصحافة والتعبير والتنمية، والديمقراطية والقضايا الاجتماعية. ومع ذلك، كانت للحرب في اليمن آثار تحويلية فيما يتعلق بنشاط المجتمع المدني: أولاً، لقد أحدثت تحولاً في السياق الذي تعمل فيه منظمات المجتمع المدني. ثانيًا، كان لها تأثيرات كبيرة على طبيعة منظمات المجتمع المدني ونشاطه. ثالثًا، كانت لها آثار سلبية واضحة على الدور المحتمل للمجتمع المدني اليمني في مجالات بناء السلام، وإرساء الديمقراطية في البلاد -وهذا كما سنرى.

- منذ عام ٢٠١٤، خلقت بداية الحرب وضعًا يتسم فيه اليمن بتعدد الجهات الفاعلة الشبيهة بالدولة التي تدعي السيادة على نظام سياسي مُجزأ، يرتكز حكمه على الممارسات الاستبدادية والسلطوية. فقد انقسمت البلاد إلى معسكرين رئيسيين سياسيًا: الحكومة المعترف بها دوليًا وكانت بقيادة عبد ربه منصور هادي، والحكومة الموازية التي أنشأها الحوثيون في شمال البلاد والمدعومة من إيران.

وينقسم المعسكر الأول أيضًا إلى مناطق نفوذ مختلفة، مثل المناطق الخاضعة لنفوذ المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أعلنه الحراك الجنوبي في عام ٢٠١٧ في عدن بدعمٍ كبيرٍ من الإمارات العربية المتحدة، أو المناطق الخاضعة للتجمع اليمني للإصلاح (حزب الإصلاح). وعلى الرغم من وجود اختلافات إقليمية بالفعل في نشاط منظمات المجتمع المدني من حيث تركزها في المراكز (صنعاء، عدن، تعز)، إلا أن تقسيم البلاد في سياق الحرب خلق اختلافات قانونية وثقافية أكثر عمقًا.

وعند تدخل التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية في ٢٦ مارس ٢٠١٥، بعد ستة أشهر من انقلاب الحوثيين وإخراج العملية الانتقالية عن مسارها وسيطرتهم على العاصمة صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، وتزايد العنف في بداية الحرب في ٢٠١٤/٢٠١٥، حينها كان للحرب آثار مدمرة على العمل الأهلي في اليمن. حينها، لم تتغير الأطر القانونية فحسب لعمل منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، بل تغيرت مجالات الأنشطة، فلقد صار من الصعب جدًا على هذه المنظمات والجمعيات أن يكون لها تأثير إيجابي على المجريات السياسية (وإن تفاعلت معها بدرجاتٍ متفاوتة)، وتحولت معظم الأموال الدولية إلى القطاع الإنساني. الأمر الذي أدى إلى تحول العديد من منظمات المجتمع المدني إلى العمل في مجال المساعدات الإنسانية، وأصبحت قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل في المناطق المتضررة محدودة بسبب العنف وغياب المهارات اللازمة وفرص بناء القدرات.[٣]

العملي الذي سينفذونه، ومعظم من يتم تعيينهم ورفعهم إلى مستويات أعلى يكونون في الغالب من رفاق جلسة القات لا رفاق الجلسات العملية الأخرى.

(1) Sheila Carapico, Civil Society and Civil Activism in Yemen, Centre français de recherche de la péninsule Arabique, 2008, Accessed: 29 August 2023, Available at: https://cutt.us/t3K2c

(٢) أحمد بن صالح محمد قطران، منظمات المجتمع المدني غير السياسية في اليمن: قراءة في المرجعية الشرعية، مرجع سابق.

(3) Abdulkarim Qassim, Loay Amin, Mareike Transfeld and Ewa

وشهدت المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين أشد القيود على مساحة العمل الأهلي، وأصبحت مساحة المجتمع المدني هي الأكثر تقييدًا في البلاد بأكملها. وسرعان ما تحرك الحوثيون لقمع نشاط وإغلاق المنظمات التابعة لحزب الإصلاح، وإغلاق المنظمات التابعة للمعارضين السياسيين الآخرين. وتعرض نشطاء المجتمع المدني للتهديد بالاختطاف، والاعتقال، وغير ذلك من أشكال المضايقات.

قام الحوثيون، خلافًا لقانون الجمعيات الأهلية في اليمن، بتقييد مساحة المجتمع المدني من خلال تغيير الأنظمة واختصاصات المؤسسات الحكومية، وتحديدًا وزارة التخطيط والتعاون الدولي. إذ أنشأ الحوثيون ما يُسمى "المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق المساعدات الإنسانية والاستجابة للكوارث" - وسنأتي إليه لاحقًا. وكُلفت هذه المؤسسة الجديدة بتسجيل ومراجعة وتقييم عمل منظمات المجتمع المدني. وهو ما زاد من صعوبة تسجيل منظمات المجتمع المدني أو تجديد تسجيلها، حيث قامت الهيئة بتجميد الحسابات المصرفية لمنظمات المجتمع المدني القائمة وأجبرت المنظمات على ضم الموالين للحوثيين إلى صفوفها. كما أسست جماعة الحوثي العديد من منظمات المجتمع المدني في مختلف المدن التي سيطرت عليها، ولم يتم ذلك فقط كوسيلة لتلبية الاحتياجات المحلية وترسيخ الشرعية، ولكن أيضًا من أجل الحصول على المساعدات الخارجية[١].

ولم يكن أمام بعض منظمات المجتمع المدني خيار آخر سوى التعاون مع حكومة الحوثيين، إما من خلال وسطاء محليين أو بشكلٍ مباشر، من أجل الحصول على التراخيص أو الوصول إلى المناطق المتضررة. وعلى جانبٍ آخر، واصلت منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية المحظورة من قبل المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق المساعدات الإنسانية والاستجابة للكوارث عملياتها خارج المناطق التي يُسيطر عليها الحوثيون[٢].

وفي الوقت نفسه، في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحوثيين، يتعرض الناشطون للتهديد من قبل الجماعات الدينية والميليشيات وقوات الأمن المُنشأة حديثًا، حيث إنه وعلى الرغم من أن في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا، يتمتع المجتمع المدني بدرجةٍ أكبر من الحرية، إلا أنهم يواجهون ارتباكًا بيروقراطيًا وإجراءات تسجيل وترخيص مطولة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التخطيط والتعاون الدولي. بالإضافة إلى التدخل القمعي من قبل بعض من الجماعات المسلحة في العديد من المجالات، فعلى سبيل المثال، في المناطق الجنوبية، كانت تتم مراجعة طلبات منظمات المجتمع المدني المقدمة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التخطيط والتعاون الدولي من قبل الحزام الأمني، وهو جيش شبه عسكري موالي للمجلس الانتقالي الجنوبي، حيث أفادت بعض منظمات المجتمع المدني الموجودة في عدن أن طلبات مشاريعها قد تم رفضها من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي، لأنها لا تمثل المصالح السياسية للمجلس الانتقالي الجنوبي أو لأنها تمولها دول معادية للمجلس الانتقالي الجنوبي.

أما منظمات المجتمع المدني في محافظتي حضرموت ومأرب فهي الأقل تأثرًا بالوضع الأمني؛ فهم يتمتعون بقدرٍ كبيرٍ من حرية الحركة والتعاون من قبل السلطات المحلية في المحافظتين. ففي حضرموت، تعتمد منظمات المجتمع المدني على تمويل القطاع الخاص المحلي أكثر من أي محافظةٍ أخرى، وتتمتع منظمات المجتمع المدني أيضًا بإمكانية وصول أكبر إلى عمليات صنع السياسات والتعاون مع الهيئات الحكومية. أما في تعز، فعلى الرغم من أن منظمات المجتمع المدني تتمتع بحرية

---

(1) Moosa Elayah , Willemijn Verkoren, Civil society during war: the case of Yemen , Routledge, 11 November 2019, Strzelecka, The Role of Civil Society in Peacebuilding in Yemen, DNB, Accessed: 29 August 2023, Available at: https://cutt.us/wGpin

(2) Abdulkarim Qassim, Loay Amin, Mareike Transfeld and Ewa Strzelecka, the Role of Civil Society in Peacebuilding in Yemen, Op.cit. Accessed: 14 September 2023, Available at: https://cutt.us/517LA

نسبية، وهي منظمة بشكلٍ جيد ولديها إمكانية الوصول إلى الشخصيات السياسية، إلا أن عملها يتعرض للتدخل من قبل مختلف الجماعات المسلحة. على سبيل المثال، استولت مجموعة مقاومة غير رسمية على مبنى مؤسسة "السعيد للعلوم والثقافة" واحتلته[١].

ومن جانبٍ آخر، وهروبًا من التعقيدات، تمكن للعمل الأهلي من أن يأخذ أشكالا مختلفة، حيث ظهر خلال فترة الحرب نشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي يتحدثون اللغتين العربية والإنجليزية، مما يُشير إلى اتجاهٍ جديد في عمل المجتمع المدني اليمني، وتحديدًا في المجال السيبراني. فهؤلاء الناشطون الأفراد الذين عاشوا في الخارج أو تلقوا تعليمهم في الدول الغربية، يجيدون كسب الدعم الشعبي في تلك الدول، وشن الحملات ضد القادة اليمنيين وتبني مبادرات استباقية. وعلى الرغم من اتهام هذه المبادرات الإلكترونية بأنها منفصلة تمامًا عن واقع معظم اليمنيين، إلا أن هؤلاء النشطاء الجدد تمكنوا من وضع اليمن على الأجندة العالمية ولفت الانتباه إلى محنة الشعب اليمني. فهذا الدعم الإلكتروني قد تأكدت فائدته ومرونته خلال فترة الحرب، خاصةً أن منظمات المجتمع المدني النشطة على الأرض تواجه صعوبات متزايدة في عملها[٢].

ثانيًا- التحديات التي تواجه العمل الأهلي:

لطالما كان المجتمع المدني في اليمن، قوة إيجابية تعمل على نزع فتيل الصراع بين أطراف العملية السياسية ومعالجة المظالم في البلاد. ولكن بعد عام ٢٠١٥ تشكل واقعًا جديدًا، حيث تقلص العمل الأهلي يومًا بعد يوم وسط حرب شاملة، فقد تعرض عمل هذه المنظمات للتهديد بسبب سياسات الأطراف المتحاربة على السلطة، ونتيجة للحرب المدمرة في اليمن، وعدم الاستقرار السياسي والأمني -كما سبقت الإشارة. حيث أغلقت حوالي ٧٠٪ من منظمات المجتمع المدني اليمنية أبوابها، بينما واجه ٦٠٪ منها أعمال عنف أو نهب أو استفزازات أو مضايقات أو تجميد أصول، بحيث يصعب على منظمات المجتمع المدني في اليمن البقاء على قيد الحياة والاستمرار في ظروف شديدة التقييد والعنف بسبب التهديدات من الجهات الحكومية وغير الحكومية والجماعات المسلحة[٣].

ويمكن إجمال أبرز التحديات التي واجهت المجتمع المدني اليمني خلال فترة الحرب فيما يلي

- تسييس المجتمع المدني ما بعد عام ٢٠١٥

قام كل من أطراف الحرب بإنشاء منظمات موالية لها، حيث بلغت الزيادة في عدد منظمات المجتمع المدني الآلاف، وهي التي أنشأتها الأطراف المتحاربة -القوات المرتبطة بهادي، والحراك الجنوبي، والحوثيون- الذين أسسوا على سبيل المثال، حوالي ١٥٠٠ منظمة غير حكومية بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ في المدن التي سيطروا عليها. ولا شك أن ذلك يحد من نطاق منظمات المجتمع المدني التي لا تنتمي إلى طرفٍ أو آخر من أطراف الصراع. ونتيجة لذلك، أصبح من الصعب للغاية على منظمات المجتمع المدني أن يكون لها تأثير على السياسة، ومن أجل الاستمرار في العمل، تتجنب العديد من هذه المنظمات العمل في المجالات "الحساسة" مثل تعزيز السلام أو الأمن أو العدالة الانتقالية، وتختار بدلاً من ذلك العمل في توزيع المساعدات التي تعتبر أقل خطورة، لأن العمل في مجال حقوق الإنسان يحمل العديد من المخاطر.[٤]

أصبحت السيطرة السياسية أمرًا مركزيًا، حيث تسعى أطراف الحرب إلى استغلال المجتمع المدني لتحقيق أهدافها السياسية. وخلال هذه الفترة، يمكن القول إن حرية التعبير غير موجودة، ومنظمات المجتمع المدني غير قادرة على محاسبة الحكومة أو الأطراف المتحاربة. هذا لا يعني أن نشاط المجتمع

(1) Ibid.

(2) Moosa Elayah, Willemijn Verkoren, Civil society during war: the case of Yemen, Op.cit.

(٣) كوكب الذيباني، كيفية إشراك المجتمع المدني اليمني والمرأة في عملية السلام، DAWN، ٢١ مارس٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣١ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/csFbY

المدني في المجالات السياسية مثل تعزيز حقوق الإنسان أو المساواة والدفاع عنها غير موجود تمامًا، حيث تظل منظمات المجتمع المدني اليمنية نشطة على المستوى المحلي في الدعوة إلى تغيير السياسات وزيادة المشاركة، في حين تواصل منظمات المجتمع المدني البارزة التي تركز على الأبحاث محاولة توجيه عملية صنع السياسات المحلية والدولية. فلا تزال مجموعات من الشباب نشطة في ملء الفراغ الذي خلفته الدولة في أجزاءٍ من البلاد، بينما ذهب البعض إلى النشاط عبر الإنترنت -كما أُشير- إذ يتعرض النشطاء السياسيون أو الذين لديهم غايات سياسية معارضة لأطراف الحرب لخطر الاعتقال أو الاختطاف أو القتل، خاصةً في المناطق التي يُسيطر عليها الحوثيون.

هذا بما يعني أننا أمام عملية فرز سياسي لطيفٍ واسع من المنظمات، والنقابات، والجمعيات، والاتحادات العمالية في مختلف مجالات العمل الأهلي[١]. وتتخذ عملية الفرز السياسي للجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي صورة النهج الشامل الذي يطول مختلف مجالات النشاط المدني والإنساني والإغاثي دون استثناء، ويتقاطع هذا النهج مع أنواعٍ متداخلة من السياسات الحزبية والجهوية، إذ يمكن للاسم الخاص بإحدى المنظمات أو الجمعيات، أو لمكان تأسيسها، أو للرأي السياسي الخاص ببعض العاملين فيها أن يتسبب في وضعها تحت طائلة قيود وعراقيل لا حدود لها، أو أن يجلب عليها ممارسات عنيفة من خارج القانون.

وتواجه النقابات والاتحادات القائمة على عنصر العضوية الممتدة قيودًا مصدرها مخاوف أطراف الحرب من قدرة هذه النقابات والجمعيات التعبوية، ومن الأثر السياسي المحتمل لاستخدام تلك القدرات في تعزيز قضايا ومطالب لا تخدم أولويات أطراف الحرب. ومما تجدر الإشارة إليه أيضًا أنه في المناطق التي يتقاسم السيطرة عليها طرفان أو أكثر، تواجه المنظمات الإغاثية والإنسانية قيودًا استثنائية على الحركة والتنقل بين تلك المناطق، ليس فقط لدواعٍ أمنية وإنما لرغبة كل طرف في تأكيد قدرته على فرض الالتزام أكثر من غيره[٢].

- العراقيل الإدارية

تتمثل العراقيل على هذا المستوى في التعامل مع عددٍ كبير من الإجراءات الإدارية ومواكبة تيار مستمر من التعليمات المتضاربة والمطالب والشروط الفورية التي تُتخذ ذريعة لعرقلة نشاط العمل الأهلي، فالتغييرات وحركة التعيينات التي تحدث من وقتٍ لآخر تؤثر في قيادة الأجهزة الإدارية على المجتمع المدني بصورٍ عديدة. فعلى سبيل المثال، يميل المدراء الجدد إلى إلغاء صلاحية التصاريح الممنوحة لمنظمات المجتمع المدني وطلب تصاريح جديدة، أو إسقاط توجهاتهم الشخصية على مسار المشاريع التي لاتزال قيد التنفيذ، وذلك بسبب نظرة أطراف الحرب إلى ملف العمل الأهلي بوصفه ملفًا أمنيًا في المقام الأول، الأمر الذي يدفع بالبيروقراطية الحكومية إلى التشدد في تطبيق الروتين، وفرض مزيد من التدابير والإجراءات التقييدية، لإظهار الاتساق مع الرؤية الأمنية وتجنب العواقب.

كما أدى انتشار معدلات الفساد داخل الهياكل الإدارية الرسمية المعنية بشؤون المجتمع المدني، خاصةً في ظل انقطاع مرتبات الموظفين العموميين وتجميد الميزانيات الخاصة بالنفقات التشغيلية، أدى إلى التعقيد المتعمد للإجراءات، بغرض الابتزاز المالي وقبض الرشاوى، أو إجبار منظمات عاملة في جانب المعونة الإغاثية أو الإنسانية على تسجيل أقارب في كشوف المستفيدين، أو تغيير مواقع الصرف المستهدفة[٣].

وأخيرًا، يُمكن الإشارة إلى عامل مهم يحد من عمل منظمات

(1) Vincent Durac, Perspectives on the role of Yemen's CSOs in the current civil war, Konrad Adenauer Stiftung, Policy Report No. 32, August 2021, Accessed: 2 September 2023, Available at: https://cutt.us/60UTk

(٢) فضاء المجتمع المدني في اليمن ديناميات القمع وصور التحدي: دراسة ميدانية لفضاء المجتمع المدني في اليمن خلال فترة النزاع المسلح ٢٠١٤-٢٠٢٣، مواطنة لحقوق الإنسان، ٢٤ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/FgqtM

(٣) المرجع السابق.

المجتمع والجمعيات الأهلية في اليمن ويُعنى بالتدخل في إدارة عملها وتوجيه أنشطتها، ويتمثل في تلقي بعض من هذه المنظمات والجمعيات المحلية تمويلاً أجنبيًا بشرط أن تعمل في مشاريع وقضايا محددة، وأن توضع تحت سلطة المانحين الخارجيين. ومن خلال هذه العملية، تفقد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الكثير من استقلالها بسبب التمويل الخارجي، حيث إن أنشطتها تحددها القيود الدولية بدلاً من الاحتياجات المحلية[١].

- صعوبات التمويل

أدت الحرب في اليمن إلى تضييق مصادر التمويل بشكلٍ عام على العمل الأهلي وتدمير مبادرات الاستدامة المالية التي تم تحقيقها بشق الأنفس في اليمن، إذ قضت الأزمة على دخل الأسر، ورواتب موظفي الخدمة المدنية والقطاع الخاص، وأثرت أيضًا سلبًا على فعل الخير وفرص الدخل المكتسب (أي رسوم المشاركين في التدريب أو بناء المهارات، والإيجارات من المرافق التي تُعقد فيها الفعاليات أو ورش العمل، وما إلى ذلك). وقد أدى هذا إلى خلق سياق يكون فيه لمنظمات المجتمع المدني المحلية مصادر تمويل قليلة، فيما عدا المنح الدولية.[٢]

كما إن الفرص المتاحة لمنظمات المجتمع المدني المحلية للوصول مباشرةً إلى التمويل الثنائي أو متعدد الأطراف محدودة للغاية، لذلك يأتي معظم التمويل الذي تحصل عليه هذه المنظمات من خلال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وغالبًا ما يتطلب الوصول المباشر إلى تمويل أكبر من المانحين شروطا معقدة للغاية وعمليات تسجيل عبر الإنترنت ومعايير الأهلية، وهو ما يُشكل تحديات خاصة للمنظمات الأحدث عمرًا، كما أن قليل من المانحين فقط يمتلكون تمويلا منفصل مخصص لمنظمات المجتمع المدني المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يحتجز بعض المانحين نسبة مئوية من دفعة المنحة النهائية أو الدعم النهائي حتى تتم الموافقة على التقارير الختامية المقدمة من تلك المنظمات، مما يعني أنه يجب أن يكون لدى المنظمات التي تتلقى هذه المنح موارد كافية للحفاظ على التدفقات النقدية، وهو ما يمثل تحديًا لمعظم منظمات المجتمع المدني المحلية.

ومن القضايا الأخرى المتعلقة بالتمويل هي عملية التفاوض على التكاليف العامة لكل مشروع؛ مما يسهم في نشوء توترات بين الشركاء المحليين والمنظمات الدولية والجهات المانحة، فعلى غرار المنظمات الدولية، تضررت المنظمات المحلية بشدة من ارتفاع تكاليف الأمن، والحماية، والنقل، والخدمات اللوجستية، والاستثمارات في الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء بسبب انقطاعها الدائم في كافة أنحاء اليمن، وما إلى ذلك[٣].

ثالثًا- نموذجان من منظمات المجتمع الأهلي باليمن

واجه المجتمع المدني في اليمن مجموعةً واسعةً من التحديات لسنواتٍ عديدة، كما هو مشار أعلاه، لكن التهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان على وجه الخصوص تزايدت طوال فترة الحرب. وقد تعرض النشطاء للتهديد والمضايقات والاحتجاز والضرب والتعذيب والاختفاء، وعلى الرغم من هذه المخاطر، فإن النموذجين اللذين تم اختيارهما لم يستمران في ظل هذه التحديات فحسب، بل قاما بتوسيع عملهما، وهما: "منظمة مواطنة لحقوق الإنسان"، و"مؤسسة شباب سبأ للتنمية".

- منظمة مواطنة لحقوق الإنسان:

هي منظمة مستقلة تأسست في اليمن عام ٢٠٠٧، من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، وفيما بعد قامت بتوثيق انتهاكات أطراف الحرب في اليمن، وتقدم رؤية مهمة حول الطريقة التي

(1) Laurent Bonnefoy, Marine Poirier, Civil society and democratization in Yemen. Enhancing the role of intermediate bodies, HAL, 19 September 2014, Accessed: 14 September 2023, Available at: https://cutt.us/LO8gh

(٢) فضاء المجتمع المدني في اليمن ديناميات القمع وصور التحدي: دراسة ميدانية لفضاء المجتمع المدني في اليمن خلال فترة النزاع المسلح ٢٠١٤-٢٠٢٣، مرجع سبق ذكره.

(٣) مارتا كولبورن، مسار جديد للمضي قُدمًا: تمكين الدور القيادي للمجتمع المدني اليمني، مرجع سبق ذكره.

أثرت بها تلك الانتهاكات على حياة اليمنيين. وقد نشرت نتائج تحقيقاتها الاستقصائية في إصداراتٍ متعددة، وهي المنظمة اليمنية الرائدة في مجال حقوق الإنسان، والتي شارك في تأسيسها كل من رضية المتوكل وعبد الرشيد الفقيه. وتمتلك مواطنة باحثين ميدانيين في ١٨ محافظة يمنية، وفريق مكون من ٦٠ شخصًا، نصفهم من النساء.

وتعرضت مواطنة للعديد من التحديات أهمها هو اعتقال مؤسسيها ومنعهما من السفر خارج البلاد، ففي ١٨يونيو ٢٠١٨، اعتقلت قوات التحالف العربي رئيسة المنظمة رضية المتوكل، والمدير التنفيذي عبد الرشيد الفقيه، في مطار سيئون، وقد كانا مسافرين إلى الخارج للمشاركة في العديد من أنشطة حقوق الإنسان، ومن ثم تم نقلهما إلى جهة مجهولة، قبل إطلاق سراحهما ليلاً.

ولم تكن تلك المرة الأولى التي يتم فيها اعتقال قيادات مواطنة، ففي ١٤ يونيو ٢٠١٨، احتجزت الأجهزة الأمنية التابعة للحوثيين عبد الرشيد الفقيه عند نقطة تفتيش بمحافظة مأرب لعدة ساعات. وفي ٤ مارس ٢٠١٦، احتجزت قوات الحوثيين الفقيه أيضًا واستجوبته في مطار صنعاء الدولي، كما اعتقل الحوثيون رضية المتوكل لفترة وجيزة في ١٩سبتمبر ٢٠١٥[١].

وفي ٩ أغسطس ٢٠١٥، ألقت جماعة الحوثي القبض على عبد الرشيد الفقيه واحتجزته في مركز شرطة الجديري، حيث تم استجوابه لمدة خمس ساعات وتعرض للضرب على يد خمسة من أعضاء الجماعة قبل أن يطلق سراحه. وفي ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ مُنع مؤسسو المنظمة وثلاثة أعضاء آخرين من السفر عبر مطار صنعاء دون مسوغ قانوني.

كما واجهت منظمة مواطنة العديد من التهديدات وحملات الكراهية، حيث إنها مستهدفة بانتظام من قبل أطراف الحرب، وتعرضت لحملة ضدها عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضمن حملة قمع مستمرة على منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في اليمن[٢].

- مؤسسة شباب سبأ للتنمية

هي مؤسسة مجتمع مدني مقرها مدينة تعز، يقودها شباب يمني متحمس لإحداث تغيير مجتمعي تنموي، من خلال إقامة شراكات فعالة مع مختلف الجهات المحلية والدولية لتنفيذ برامج ابتكارية وتقديم أبحاث نوعية. تمكنت المؤسسة من تنفيذ أكثر من ١٦ مشروعًا في مجالات التنمية وبناء السلام وريادة الأعمال منذ تأسست قبل عامين في نوفمبر ٢٠١٩، واستهدفت المؤسسة أكثر من ٣٥ مبادرةً شبابية وأكثر من ١٢ ألفًا من الشباب والنساء في أكثر من سبع محافظات يمنية. كما قامت المؤسسة بتكوين مجالس مجتمعية تعمل على حل النزاعات التي تحدث بين الأهالي بشكلٍ يومي، وقد أصبحت تلك المجالس الشبابية اليوم من المرجعيات المهمة التي يعود لها المجتمع في حل النزاعات والتخفيف من حدة التوترات[٣].

ومن خلال قيام المؤسسة بجهود الوساطات المحلية، والتي تحدث أثرًا في حياة السكان المحليين، واجهت العديد من التحديات منها الوضع المأساوي في مدينة تعز، حيث اشتدت معاناة سكان المدينة دون أي دعم أو إسناد من أي جهة، وتفاقمت مشكلة المياه في المدينة بسبب وقوع حقول ومصادر

(1) Mwatana's leaders Radhya Al-Mutawakel & Abdulrasheed Al-Faqih detained at airport, GCHR مركز الخليج لحقوق الإنسان , 19 June 2018, , Accessed: 21 September 2023, Available at: https://cutt.us/tb6Y0

(٢) تأريخ الحالة: عبد الرشيد الفقيه، Frontline Defenders، تاريخ الاطلاع: ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/XVnpO

الحوثيون يمنعون فريق منظمة مواطنة لحقوق الإنسان من السفر عبر مطار صنعاء، تعز تايم، ٣٠ سبتمبر٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/fTIj6

(٣) إحاطة امام مجلس الأمن حول "دور الشباب والنساء في تحقيق الأمن والسلام والوضع في مدينة تعز"، مؤسسة شباب سبأ للتنمية، ١٣ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/juhnv

المياه التي تغذي المدينة ضمن مناطق سيطرة جماعة الحوثي، فضلا عن الحرب والحصار الذي تتعرض له وضعف مؤسسات السلطة المحلية بسبب الحرب، ولا شك أن كل ذلك أثر على عمل المؤسسة رغم استمرارها.

ومن جانب آخر، وبما أن المؤسسة نشأت من جهود الشباب والنساء، فإن هؤلاء يعانون إقصاءً وتهميشًا من المشاركة في أي عملية تفاوض أو وساطة تتعلق ببناء السلام في البلاد، حيث يسيطر على هذا المسار كبار السن من قادة الأحزاب وأطراف الحرب، ناهيك عن انقسام الشباب الناشطين سياسيًا بين طرفي الحرب وغياب الدعم الأممي والدولي. كما أن الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها اليمن وانقطاع رواتب موظفي الخدمة المدنية وتعطيل العملية التعليمية جعلت الشباب في حالة إحباط، وأصبح هناك جيل كامل من الشباب معرض لسياسة التجهيل، فالبعض منهم لم يعد يرغب بمواصلة التعليم وذلك لكسب لقمة العيش، والبعض الآخر التحق بجبهات القتال[١].

ويبقى القول إن العمل الأهلي اليمني قد بات أسير المذهبية والأيديولوجيا، تلك التي تقف وراء كل ما سبق رصده من تحديات، حتى أنها عرقلت العديد من النماذج ومن بينها المؤسستين محل التناول، ذلك حيث: فرضت جماعة الحوثي بعد انقلابها في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ واقعًا مختلفًا ونشرت ثقافتها المذهبية الطائفية الدخيلة على المجتمع اليمني بالقوة. فقد فتحت العديد من المراكز السرية لجلب أكبر قدر من أبناء القبائل وتعبئتهم بأفكارها المذهبية والطائفية، والتي لا تمت إلى الدين الإسلامي الحنيف بصلة. وقد كان من أخطر نتائج ذلك الانقلاب هو ظهور الهويات المتعددة أكثر من أي وقتٍ مضى داخل المناطق اليمنية، وإن كانت الخلافات السياسية والاختلافات الثقافية موجودة داخل المجتمع اليمني من قبل، إلا أن سيطرة الحوثيين على السلطة ساعد بعض القوى التقليدية وجماعات العنف المناطقية والدينية الأخرى أن تُنشئ كيانات وهويات مختلفة وبعيدة كل البعد عن الهوية اليمنية الجامعة بطريقةٍ مخيفة[٢].

يُشار إلى أن منظمات المجتمع المدني اليمنية سعت على مدار السنوات الماضية من الحرب إلى المساهمة في جهود الاستجابة الإنسانية، ولكنها واجهت تحديات جمة على صعيد القوانين والإجراءات التي تفرضها جماعة الحوثي عليهم. وكان الحوثيون قد أنشأوا المجلس الأعلى للشؤون الإنسانية في عام ٢٠١٧ بهدف تنظيم وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها عبر التنسيق بين حكومتهم والمنظمات الدولية، ومن ثم أصدر المجلس السياسي الأعلى الحاكم في مناطق سيطرة الحوثيين قرارًا بتغيير مسماه ليصبح المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي في عام ٢٠١٩ -السابق الإشارة إليه- ليتولى كل ما له علاقة بمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، الأمر الذي كان من اختصاص قطاع التخطيط في وزارة التخطيط والتعاون الدولي لسنوات. كما يحل المجلس محل وزارة التخطيط في توقيع الاتفاقيات مع المنظمات التي تريد العمل في اليمن، وأصبح من الصعب لأي منظمة محلية أو دولية العمل خارج دائرة هذا المجلس إذ يتطلب العمل الميداني أو حتى التدريبي الحصول على موافقة مسبقة منه، ويُشترط للحصول على تلك الموافقة تقديم كل معلومات الفعالية، وأهدافها، والقائمين عليها، والميزانيات الخاصة بها.[٣]

وهذا أدى إلى تقويض شبه كامل لدور المؤسسات الرسمية المنصوص عليها في القانون، إضافة إلى الرقابة التعسفية التي

(١) عُلا الاغبري، المسار المفقود: إشراك الشباب اليمني في المسار الأول من بناء السلام، مؤسسة شباب سبأ للتنمية، منصة شباب لبناء السلام، فبراير ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/3rGKs

(٢) علي ثواب محمد إبراهيم، مدى تأثير الهوية الوطنية على السياسة الخارجية اليمن نموذجاً، شؤون تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، ١٧ فبراير ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٥ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/NbTKJ

(٣) حسين الأحمدي، منظمات المجتمع المدني في اليمن وحرب الحوثيين عليهم، 16فبراير ٢٠٢١، IRANWIRE، تاريخ الاطلاع: ٥ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/MRnSP

يُمارسها المجلس على المجتمع المدني. فعلى سبيل المثل؛ يقوم المجلس بمراقبة ميزانية المشاريع الخاصة بالمنظمات وسياسات التوظيف، وتحديد نطاق العمل المسموح به، والمتابعة الدقيقة لكافة الأعمال والأنشطة التي تقوم بها تلك المنظمات. كما ألزم المجلس المنظمات الإغاثية والإنسانية بقوائم يقوم بإعدادها للمستفيدين ليتم توزيع المساعدات العينية والنقدية لها، إلى جانب حظر وصول المنظمات إلى الأفراد، أو التقليل من قدرتها على الاتصال بالمجتمعات المحلية[١].

وكرد فعل على تلك الإجراءات، صدر في تعز في يوليو ٢٠٢٣ بيانًا عن ٢٨ منظمة مجتمع مدني في اليمن، يطالب بمحاكمة جماعة الحوثي وفق المعاهدات والاتفاقات والقوانين الدولية، وتطبيق القرارات الأممية الصادرة ضد الحوثيين[٢].

كما أوقفت جماعة الحوثيين في نوفمبر ٢٠١٨ كل الأنشطة الإنسانية الأهلية التي تقوم بها منظمات المجتمع غير التابعة للجماعة (حتى لو كانت تمتلك تصاريح قانونية للعمل من قبل)؛ وذلك لاحتكار هذه الأنشطة لصالحها وتوظيفها لأهدافها المذهبية والطائفية. وكانت جماعة الحوثي قد تعمدت خلال سنوات الحرب إنشاء العشرات من المنظمات الأهلية تحت مظلة العمل الإنساني، جعلتها تسطو على أغلب المساعدات الإنسانية الدولية التي تحصل عليها من المنظمات الدولية وتسخيرها لأهداف الحوثيين الطائفية والمذهبية. كما أقدمت جماعة الحوثيين على اختطاف عدد من الناشطين في المجال الإنساني في محافظتي صنعاء وحجة، ووجهت إليهم تهمًا ملفقة تستوجب الإعدام بموجب القانون اليمني[٣].

أما في المناطق التي هي خارج سيطرة الحوثيين، فقد استخدم **المجلس الانتقالي** النموذج الهجين؛ إذ إنه أبقى على عمل الجهات الرسمية، متعايشًا مع أدوارها القانونية ظاهريًا، لكنه يمارس تدخلات مباشرة في عملية تسجيل المنظمات أو تجديد التراخيص. وعلى نفس منوال الحوثيين، يمارس المجلس الانتقالي رقابةً تعسفيةً صارمةً ضد المجتمع المدني عبر هيئة غير رسمية يُطلق عليها "اللجان المجتمعية. ومنذ أغسطس عام ٢٠١٩ في مدينة عدن، والتي يسيطر عليها المجلس، تقوم لجانه المجتمعية بمهام "ضبط عمل المؤسسات الأهلية" ومتابعتها والإشراف على أنشطتها، وينوب عن اللجان مندوبون في كل منظمة، يقومون بمتابعة أنشطتها ورصدها باستمرار.

فالمجلس ينظر للمجتمع المدني بوصفه انعكاسًا لاختلال الوضع القائم قبل فرض نفوذه العسكري والأمني على معظم المحافظات الجنوبية، فهو يُصنف المجتمع المدني كهيكل صلب من المؤسسات الشمالية، وبالتالي يعمل على خلق مجتمع مدني جنوبي، يعمل وفقًا لغاية المجلس السياسية والأيديولوجية.

إلى جانب هذه العوامل وغيرها، تحد **الخطابات الإسلامية** في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا بشكلٍ خاص من مشاركة النساء والفتيات في العمل الأهلي؛ الأمر الذي يرجع إلى انتشار الجماعات الدينية المتطرفة التي هي نتاج تفكك تنظيم القاعدة الذي كان له تواجد كثيف في جنوب اليمن. إضافة إلى أن الانقسامات الداخلية للمجتمعات المذهبية والطائفية والأيديولوجية أدت -بالتوازي مع خطوط الصدع الداخلية، والإقليمية، وكذلك الشخصية- إلى إضعاف قدرة المجتمع المدني على ممارسة الضغط والتأثير بشكلٍ فعال، سواء في عملية صنع القرار على المستوى الوطني أو التأثير على النحو المطلوب على عملية السلام[٤].

(١) فضاء المجتمع المدني في اليمن ديناميات القمع وصور التحدي: دراسة ميدانية لفضاء المجتمع المدني في اليمن خلال فترة النزاع المسلح ٢٠١٤-٢٠٢٣، مواطنة لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

(٢) منظمات المجتمع المدني في اليمن تطالب الأمم المتحدة بتحمل مسؤوليتها تجاه تعز، عدن الغد، ١٧ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٧ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://adengad.net/posts/691509

(٣) أسماء الغابري، الحوثيون يوصدون الأبواب أمام منظمات المجتمع المدني، الشرق الأوسط، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٧ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Ja8LI

(4) Marie-Christine Heinze, The Role of Civil Society in Providing Local Security in Yemen, Op. cit.

خاتمة:

مما سبق يتضح أن العمل الأهلي يتشكل من خلال الظروف السياسية، والقانونية، والاقتصادية والمؤسسية، للبلاد. وفي المقابل، فإن النشاط الأهلي، يختلف عن وظائف الدولة القسرية والبيروقراطية، أو السعي وراء الربح مثل شركات القطاع الخاص، أو المجال الشخصي للعائلة، وهو في الوقت ذاته يؤثر في مسار التنمية السياسية والاقتصادية والمؤسسية. كما أن المجتمع المدني مائع؛ ويشمل الحركات غير المكتملة وكذلك المنظمات المسجلة رسميًا. ولكن رغم تأثر العمل الأهلي بالسياقات سلبًا، فمما كشفته حالة الدراسة، أنه مع قيام أطراف الحرب بتقييد العمل الأهلي والتلاعب به باسم سيادة القانون والدواعي الأمنية وغيرها من الحجج، فقد تمكن جانب من المجتمع المدني من التأثير نوعًا ما في العملية السياسية في اليمن بطرق مباشرة، وأحيانًا بطرق غير مباشرة. كما أن بعض منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية صمدت طوال فترة الحرب -بشكلٍ يدعو للاستغراب- عبر إصرارها على الاستمرار، حيث ساهمت بقوة في تخفيف المعاناة الإنسانية، وتحقيق الاستقرار على المستوى المحلي في اليمن.

على جانبٍ آخر، إذا افترضنا -مجازًا- أن الحرب لم تشتعل في اليمن، لكان المجتمع المدني اليمني -غالبًا- قد أحرز تقدمًا ملحوظًا، وقدم بذلك نموذجًا يُحتذى من قبل الدول الأخرى، إلا أن الفوضى الحالية التي تسود البلاد أجبرت معظم منظمات المجتمع المدني على إغلاق فروعها والتوقف النهائي عن العمل، أو العمل -في أحسن الأحوال- بأقل الإمكانيات وسط ظروف استثنائية صعبة جدًّا.

وفي نهاية المطاف، يبقى أن المجتمع المدني اليمني قد تعرض لضربةٍ موجعةٍ قضت على عقدين من التقدم والنمو، فأدت بالتالي إلى تراجعه، حيث دفع الثمن غاليًا، وسيستمر في دفعه نتيجة هذا النزاع السياسي اليمني المُطعم بنكهةٍ مذهبية أيديولوجية وإقليمية. هذا بما سيرغم البلاد بأكملها على دفع الثمن لأجيالٍ متعاقبة، ولسنواتٍ كثيرة قادمة تمتد إلى ما بعد الحرب، فما زالت مختلف منظمات المجتمع المدني في حاجة إلى سنواتٍ طوال للنهوض من جديد، والعودة إلى ما كانت عليه سابقًا[١].

(١) نادية السقاف، مأساة المجتمع المدني اليمني، for Near East Policy Washington Institute، ١٩ فبراير ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ١٤ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/upr9W

المدارس القرآنية في غرب أفريقيا: الدور والإشكاليات

سارة أبو العزم*

مقدمة:

تترامى أطراف العالم الإسلامي، وتتباين الجهود التي يحاول المسلمون من خلالها ترسيخ قدم الإسلام وتعظيم أثره في سياقاتهم المختلفة، ويتخذ بعض المسلمين التعليم بابا لنشر الإسلام أو توطيده في نفوس معتنقيه، وتعد تجربة المدارس القرآنية في غرب إفريقيا من التجارب الرائدة في نشر اللغة العربية والدراسات الإسلامية وحفظ وجود الدين الإسلامي رغم التحديات التي شهدتها المنطقة كالاستعمار والحكومات التي اقتفت سياسة الاستعمار والتشرذم المجتمعي وغيرها من الآفات، وفيما يلي نستعرض تجربة المدارس القرآنية ابتداءا من نشأتها، مرورا بتطورها وتشعبها إلى أنماط مختلفة وما واجهته من التحديات، ونختتم بثلة من مقترحات التطوير التي يمكنها أن تسهم في الارتقاء بحال هذه المدارس.

أولا- السياق التاريخي لظهور المدارس القرآنية

دخل الإسلام شمال إفريقيا خلال القرن السابع الميلادي، ومع حلول القرن العاشر توسعت رحلات التجارة التي يقودها المسلمون في غرب إفريقيا والساحل، ثم بحلول القرنين الحادي عشر والثاني عشر بدأ ملوك الدول في غرب إفريقيا دخول الإسلام أيضا، وبذلك كانت التجارة هي البوابة الرئيسية لولوج الإسلام إلى إفريقيا[١]، وتزامن مع دخول الإسلام حركات علمية.

شهد الغرب الإفريقي حركات علمية وثقافية كبيرة، ومنها الحركات الثقافية في عهد دولة مالي الإسلامية الكبيرة ودولة سنغي الإسلامية والحركة العلمية في عهد دولة عثمان بن فودي الإسلامية، ولم يحظَ الإنتاج العلمي لهذه الحركات بالعناية اللازمة له من التحقيق والطباعة والإخراج، بل تعرض بعض الإنتاج العلمي للتلف والاندثار، ولذا فقد مثل ذلك دافعا لدى علماء العلوم الإسلامية في هذه المنطقة لإيقاف جهودهم على حفظ هذا التراث العلمي ونشره[٢].

كما نبعت الحاجة لهذه المدارس من تدني وضع التعليم في غرب إفريقيا خاصة مع تراجع عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي تزامنا مع عجز الحكومات في المنطقة عن استثمار الدعم المقدم لها للنهوض بالتعليم[٣].

نشأت المدارس القرآنية أول ما نشأت مع دخول الإسلام إلى بلاد غرب إفريقيا، ولم تخضع لأي نظام منهجي، ولم تخضع لأي رقابة حكومية إذ يكفي أن ينشئها معلم يعرف القراءة والكتابة ويحفظ بعضا من سور القرآن الكريم؛ حيث يبدأ بتدريس أولاده وأولاد أقاربه وأصحابه. وانقسمت هذه المدارس إلى نوعين:

- مدارس يتعلم فيها الأولاد قراءة القرآن فقط (تناظر المدارس الابتدائية، ويبلغ سن الطلبة الملتحقين بها حوالي خمس سنوات، وتعرف أيضا باسم "مدارس اللوح").

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(1) Peter Easton, Mark peach, The practical applications of Koraanic learning in West Africa, Center for policy studies in education, Florida state university, 1997, Accessed: 15th September 2023, available at: https://cutt.us/O8yqG

(٢) فريق موقع تفسير، الدراسات القرآنية في غرب إفريقيا: الواقع والإشكالات وآفاق التطوير (١-٢)، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٦ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١١ سبتمبر ٢٠٢٣م، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/4xKOu

(3) Helen B. Boyle, Islamic Education in west and central Africa, in: Holger Daun, Reza Arjmand (ed.), Handbook of Islamic Education, Volume7, (Switzerland, Springer, 2017), pp. 637-650, available at: https://cutt.us/aqedd

- مدارس يتعلمون فيها القراءة والحفظ معا[١].

لم تكن المدارس القرآنية هي المؤسسات التعليمية الوحيدة في غرب إفريقيا، بل كان هناك أيضا مدارس عامة أخرى أنشأها الاستعمار، واستهدف في أول نشأتها إعداد جيل من المسئولين المحليين الذي يقتفون سياسة الاستعمار في إدارة شئون المستعمرات حتى بعد التحرر، وذلك عن طريق إنشاء مدارس لأبناء النخبة المحلية تدرس فيها لغات المستعمِر وتاريخه وأدبه وتحاكي أنظمة التعليم في فرنسا وبريطانيا، وكانت هذه نواة المدارس العامة الحديثة في غرب إفريقيا، وقد نظر السكان المسلمون في المناطق الشمالية من غانا ونيجيريا ومالي بعين الريبة لهذه المدارس؛ إذ اعتبروها أدوات للتغريب ولم يسارعوا بدفع أبنائهم إليها خوفا عليهم من فقدان هويتهم[٢].

بعد الاستقلال أدمجت العديد من المدارس التي أنشأها المستعمر في النظام العام للدولة، واستمر عمل هذه المدارس جنبا إلى جنب مع المدارس القرآنية التقليدية، لكن اكتفاء الأخيرة بالمقررات الدينية وحدها قد جعل خريجيها يواجهون تحديات تتعلق بانخراطهم في سوق العمل والقدرة على تحقيق الرخاء الاقتصادي وتَرَاجَع نفوذهم السياسي والاجتماعي، وفي ذات الوقت تراجعت جودة التعليم في المدارس العامة مع تزايد كثافة الطلاب في الفصول، وظهرت الحاجة لمعالجة هذه التحديات، فظهر ما يعرف بالمدارس الهجينة[٣]، وسنفصل أنواع المدارس فيما يلي.

ثانيا- أنواع المدارس القرآنية

تتنوع المدارس الإسلامية في جميع أنحاء غرب إفريقيا من حيث المواد التي تُدَرس ومناهج التدريس ومؤهلات المعلمين ودرجة الرقابة الحكومية، ويجمع بين المدارس المختلفة قيامها على تحفيظ الأطفال بعضا من القرآن الكريم، وتنقسم المدارس الإسلامية هناك إلى أربعة أنواع رئيسية:

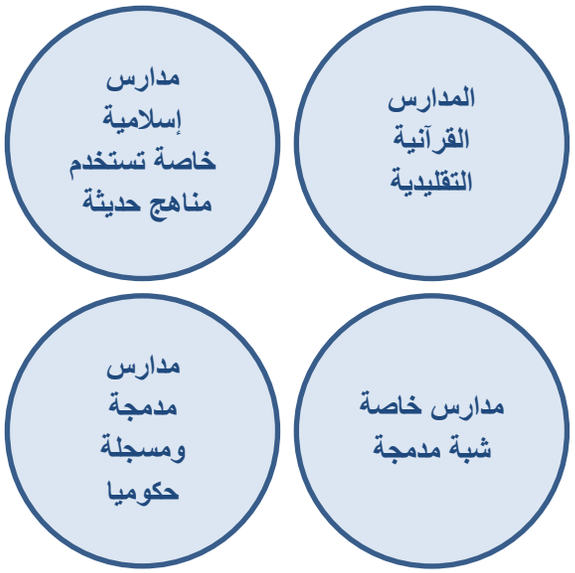

١- مدارس قرآنية تقليدية:

تنتشر في القرى والأحياء، ودورها الرئيسي يكمن في تحفيظ الأطفال القرآن الكريم، ولم يلغِ التوسعُ في التعليم العام وجودَها لكنها تكيفت مع رغبات المجتمع واحتياجاته مع الوقت؛ فصار هناك منها مدارس مسائية ومدارس نهاية الأسبوع ومدارس صيفية.

٢- مدارس دينية خاصة تستخدم أساليب حديثة:

ظهرت هذه المدارس نتيجة جهود لتحديث المدارس الإسلامية، وقد رأى العلماء المسلمون ضرورة إدخال بعض المحتوى العلمي الغربي جنبا إلى جنب مع محتوى المدارس الدينية التقليدية، وتمتعت هذه المدارس بقدر من الاستقلالية عن الدولة وتنظيمها وتدخلاتها، ويقوم بالتدريس في هذه المدارس معلمون تقليديون أو معلمون عائدون من مصر أو دول الخليج لكنهم حظوا بمقدار من التعليم الحديث أو بعض التدريب الرسمي للمعلمين.

(١) خالد حسن عبدالله، التعليم العربي الإسلامي في نيجيريا، صحيفة اللغة العربية، تاريخ النشر غير معروف، تاريخ الاطلاع: ١٧ سبتمبر ٢٠٢٣م، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/AcdeO

(2) Helen B. Boyle, Op. Cit., p. 4.

(3) ibid, p. 5.

٣- مدارس إسلامية خاصة تمزج بين المناهج الإسلامية والمناهج العلمانية:

ازداد حضور هذه المدارس وانتشارها، وتدرس هذه المدارس اللغات الرسمية كالفرنسية والإنجليزية كما تدرس الرياضيات والعلوم إلى جانب تحفيظ القرآن الكريم وتعليم بعض موضوعات العلوم الإسلامية، وتلبي هذه المدارس طموح أولياء الأمور في أن يجمع أبناؤهم بين دراسة العلوم الإسلامية والعلوم الحديثة، وتطمح بعض هذه المدارس للتسجيل رسميا لكنها لا زالت غير قادرة على إجراء التحسينات والتغييرات المطلوبة لذلك، وتتباين هذه المدارس بينها وبين بعضها من حيث المناهج وجودة التعليم والعملية التعليمية.

٤- مدارس إسلامية متكاملة ومسجلة في النظام الحكومي:

تُدَرّس مقررات دراسية مقررة من قبل الحكومة لكنها تدرس أيضا مواد دينية. وتخضع هذه المدارس لبعض اللوائح الحكومية؛ لأنها مدرجة رسميا ضمن فئة المدارس العامة التابعة للحكومة، لكنها تتمتع بقدر من الاستقلالية مقارنة بالمدارس العامة.

وقد تتلقى هذه المدارس دعما حكوميا لكنه دعم غير منتظم، لذا فإنها تعتمد في أغلب الأوقات على الرسوم التي يدفعها أولياء الأمور لأبنائهم، ويساعد على انتظام الآباء في الدفع إمكانية التحويل من هذه المدارس للمدارس الحكومية العامة إضافة إلى الاعتراف بالشهادات التي تصدرها هذه المدارس في المراحل المختلفة.

وتتحلى هذه المدارس بأهمية خاصة لأنها تبرهن على الجمع بين دراسة المواد الدينية والمواد الحديثة، وبالتالي تجمع بين التمسك بالأصول والقدرة على مواكبة متطلبات العصر الحديث، وتساعد خريجيها في ميادين التوظيف وما يؤدي إليه من ترقٍ اقتصادي، كما أنها تثبت نفسها كأحد الحلول التي يعوَّل عليها في دعم الحكومة في قطاع التعليم[١].

ثالثا- دور المدارس القرآنية في مجتمعات غرب إفريقيا

لعبت هذه المدارس دورا هاما، واستطاعت تحقيق العديد من الإنجازات، ومنها:

١- نشر اللغة العربية: حيث أصبحت هي اللغة الرسمية في الدواوين الحكومية، كما أصبحت لغة الدراسة للعديد من العلوم والمعارف وفي مقدمتها العلوم الإسلامية والعربية، وبذلك استطاع المسلم الإفريقي التواصل مع هذه العلوم وبرز علماء أفارقة أجلاء فيها[٢].

٢- نشر العلوم الشرعية: استطاعت هذه المدارس نشر العلوم الشرعية في أنحاء القارة الإفريقية، وتدريس العديد منها مثل التفسير وعلوم القرآن الكريم؛ حيث يدرس هذه العلوم أساتذة مختصون يعتمدون على كتب تراثية مثل مؤلفات الإمام السيوطي أو مؤلفات علماء الحركات العلمية في غرب إفريقيا مثل عثمان بن فودي[٣].

٣- إعداد طائفة من المختصين والعلماء في مجالات العلوم العربية والإسلامية. فقد أصبح لخريجي هذه المدارس شأن في الحياة الوظيفية؛ إذ أصبح المعلمون الذي تخرجوا منها يحملون شهادة التدريس من الدرجة الثانية ويتقاضون رواتب مثل مدرسي المواد الأخرى، وبالتالي أصبح تدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية ذا شأن في الغرب الإفريقي[٤].

٤- حفظ دين الأمة المسلمة في غرب إفريقيا: على الرغم من التحديات التي يواجهها الدارسون والمعلمون في غرب إفريقيا ومنها ضآلة فرص العمل أو محدودية الدخل، فإن هذه المدارس نجحت في حفظ الدين في هذه الأراضي وحالوا دون نجاح سياسات الاستعمار التي تستهدف التنصير والتبشير والحط من

---

(1) ibid.

(٢) أحريزي عبدالقادر، التعليم العربي الإسلامي في غرب إفريقيا من القرن ٨ هـ حتى إلى غاية القرن ١٠ هـ / ١٤م إلى ١٦م، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية: جامعة أحمد دراية أدرار، ٢٠٢٢م (ماجستير)، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Ol2fs

(٣) فريق موقع تفسير، الدراسات القرآنية في غرب إفريقيا: الواقع، والإشكالات وآفاق التطوير (١-٢)، مرجع سابق.

(٤) خالد حسن عبدالله، التعليم العربي الإسلامي في نيجيريا، مرجع سابق.

قدر التعليم الإسلامي لصالح التعليم العلماني الاستعماري. ففي غياب هذه المدارس غير العديد من أبناء المسلمين دينهم من أجل التعليم الحديث ومنهم يايي بوني الذي تولى الرئاسة في بنين، وميشيل دجوتوديا الذي تولى الرئاسة في جمهورية إفريقيا الوسطى، وريمون رمضاني بايا الذي كان رئيسًا لجمهورية إفريقيا الوسطى وغيرهم، ولذا فدور المدارس في حفظ دين الأمة هنا دور فارق جدا[١].

٥- دعم التعليم الأساسي في منطقة غرب إفريقيا: إذ ساعدت في تعلم العديد من الأطفال القراءة والكتابة على الأقل.

كما ساهمت هذه المدارس في نشر الوعي الديني في المجتمع وتفعيل الدور الاجتماعي لخريجيها، إذ عُنِيَ خريجو هذه المدارس بإنشاء مدارس أهلية في مجتمعاتهم لإيواء الطلبة الذين يبتغون دراسة اللغة العربية والعلوم الإسلامية، ودعم هذه المبادرات بما استطاعوا من دعم مادي ومعنوي، بل وطلب الدعم لهذه المدارس[٢].

رابعا- التحديات التي تواجه المدارس القرآنية

تتنوع التحديات التي تقابلها المدارس القرآنية بين تحديات عامة لكل التعليم الإسلامي، وتحديات خاصة بالسياق في غرب إفريقيا. وفيما يلي تفصيل ذلك:

١- **التحديات المؤسسية**: ويقصد بذلك تسكين التعليم الإسلامي في النظام التعليمي ككل؛ حيث تتباين السياقات العامة التي تحيط بالتعليم الإسلامي من بلد لآخر ومن بيئة لأخرى.

من ناحية أخرى، قد تفتقر طرق التدريس والعملية التعليمية في هذه المدارس إلى الإبداع والتجديد في عرض المادة العلمية وتنمية مهارات الطلاب، فيغلب على الطلاب الحفظ والتقليد دون تنمية مهاراتهم الحياتية الأخرى[٣]. ينتج عن ذلك عجز بعض الطلاب عن الحفظ فيغادرون المدارس أو يتسربون من التعليم أو يوقفوه عند مرحلة تكوينية ولا يتجاوزوها لما بعد ذلك[٤].

٢- **التحديات العلمية:** تتنوع هذه التحديات بين ما يتعلق بالعملية التعليمية وما يتعلق بالتواصل وغيرها من التحديات، ومنها:

أ) تحديات تطبيق المنهج العلمي:

تنبع بعض التحديات العلمية من التحديات المادية التي تؤثر على تطبيق المنهج العلمي؛ من ذلك ما يتعلق بالكتب الدراسية المطبوعة والمُعدَّة لتدريس المادة العلمية فالكتب إما غائبة أو قديمة تحتاج للتجديد أو لإضافة أوراق أخرى معها، لذا يُترَك الأمر لاجتهاد المعلمين وتشتت الدارسين. ويُستثنى من ذلك بعض الجهود لتوفير الكتب الدراسية، ومنها جهود معهد التربية بجامعة أحمد بلّو في زاريا بنيجيريا لإنتاج بعض الكتب الملائمة للبيئة النيجيرية وإن لم تكتمل التجربة لضعف التمويل، كما أصدر قسم اللغة العربية بجامعة بايرو - كنو بنيجيريا سلسلة كتاب (العربية الميسّرة) في ثلاثة أجزاء، وهو كتاب قيّم في تعليم اللغة العربية، شارك في إعداده نخبة من أساتذة قسم اللغة العربية بالجامعة، وجرى توفيره في الأسواق والمكتبات.

كما قد تشمل هذه التحديات عسر فهم المادة العلمية على الطلاب، نظرا لأنها كتبت بأقلام غير مستوعبة للسياقات المحلية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، فضلا عن غياب الكادر الإشرافي التربوي الذي يراقب وضع المناهج وتطبيقها، وأيضا عجز المستوى القائم من الإشراف التربوي عن

(1) AHMET KAVAS, Irreplaceable Education Center for African Muslims: Qur'anic School, Association for researchers on Africa, 20 August 2019, Accessed: 15 September 2023, available at: https://cutt.us/qQkuk

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Noor Sulaiman Syah, Challenges of Islamic Education in Muslim World: Historical, Political, and Socio-Cultural perspective, Qudus International Journal of Islamic Studies, Vol. 4, No. 1, February 2016, Accessed: 15 September 2023, available at: https://cutt.us/bG92S

الارتقاء بقدرات المعلمين وأدائهم[١].

ب) افتقار المعلمين للتدريب:

كان الشرط الوحيد للعمل في بعض المدارس القرآنية هو التمكن من قراءة القرآن قراءة صحيحة وحفظ حزب واحد على الأقل (نصف جزء) يمتد من سورة الأعلى حتى سورة الناس[٢]، وكان مستوى بعض المعلمين التعليمي متواضعا، يقف عند بعض المعلمين عند المرحلة الإعدادية أو الثانوية، بينما حصل بعض المعلمين في بعض الدول (غانا تحديدا) على شهادات عليا من دول عربية لكن الدولة لم تعترف بها، بل اشترطت حدا أدنى من الشهادات التي يجب على المعلم الحصول عليها لتدريس المواد الحديثة ولم تكلف معلمي المواد الدينية بذات الشهادات[٣].

كما يفتقر الأساتذة في هذه المدارس إلى التدريب المهني، إذ يحتاج المعلمون إلى تدريب خاص في استخدام الأساليب الحديثة، والطرق العلمية الحديثة في تدريس اللغات، والتزوّد من بعض العلوم ومنها علم النفس التربوي، وعلم اللغة التطبيقي، والتقنيات التربوية، وغيرها من العلوم والأدوات التي تساهم في الارتقاء بالعملية التعليمية[٤].

ج) تحديات التواصل العلمي (التواصل مع المراكز العلمية العربية)

يعود ذلك إلى عدم الاهتمام بالإنتاج العلمي في مجالات الدراسات الإسلامية في غرب إفريقيا، والتهميش لجهود الباحثين القاطنين في غرب إفريقيا لاعتقاد خاطئ في عجز الباحثين عن مواكبة التطور العلمي في العلوم العربية والإسلامية فضلا عن الإسهام فيها[٥].

كما يعود ذلك أيضا لغياب جهود التنسيق والتبادل العلمي بين مؤسسات الدراسات الإسلامية في غرب إفريقيا والمؤسسات العلمية الإسلامية خارج الغرب الإفريقي، بالإضافة إلى التكلفة المادية لنشر لإنتاج العلمي محليا وخارجيا التي تحول دون نشر هذا الإنتاج خاصة في ظل عجز الباحثين عن نشر رسائلهم وعدم توصية الجامعات بطباعتها[٦].

ويترتب على تحدى التواصل تحديات أخرى، منها العجز عن الوصول إلى المصادر الهامة في تخصصات الدراسات الإسلامية وتحديدا بعض الدراسات الدقيقة مثل حقل الدراسات القرآنية لا سيما مع قلة المكتبات ودور المخطوطات التي توفر الإنتاج العلمي الجديد والجاد في مجال العلوم الإسلامية والعربية. كما تؤدي مشكلات التواصل إلى عجز الباحثين عن حضور المؤتمرات العلمية الهامة في تخصصاتهم، ويعود ذلك إما إلى العجز عن تحمل التكلفة الاقتصادية لحضور مثل هذه المؤتمرات، أو لجهل الباحثين بمواعيد هذه المؤتمرات بسبب عدم تمكنهم من الوصول إلى إعلانات هذه المؤتمرات[٧].

د) عدم استقلالية بعض أقسام الدراسات العربية والإسلامية

لا زالت بعض أقسام اللغة العربية ملحقة بأقسام اللغات في بعض الجامعات، بل يمكن دمجها مع لغات أخرى مما يقلل من أهمية دراستها ويحد من قدرتها على تنظيم أنشطة علمية وأكاديمية مستقلة، فضلا عن تأثير ذلك على الموارد المالية المخصصة لها من قبل الجامعة أو وزارات التعليم العالي[٨].

هـ) الحاجة إلى إنشاء مراكز متخصصة في بعض التخصُّصات العلمية في الجامعات الحكومية تهتم ببناء القدرات البحثية في مجال العلوم الإسلامية، وتحقيق فقه

(١) خالد حسن عبدالله، مرجع سابق.
(٢) المرجع السابق
(3) Helen B. Boyle, Op. cit.
(٤) خالد حسن، مرجع سابق.
(٥) فريق موقع تفسير، الدراسات القرآنية في غرب إفريقيا: الواقع، والإشكالات وآفاق التطوير(٢-٢)، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٦ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١١ سبتمبر ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: https://cutt.us/XQ9Hd
(٦) المرجع السابق.
(٧) المرجع السابق.
(٨) خالد حسن، مرجع سابق.

للواقع بحيث يمكن تفعيل كتب التراث في حل معضلات الواقع[١].

٣- التحديات الاقتصادية:

تعد من أهم التحديات التي تواجه مستقبل المدارس القرآنية وتعطل كثيرا من مشاريعها، ومن أبرز تجلياتها ما يلي:

- الموارد والبنية التحتية:

رغم ارتفاع عدد المدارس الإسلامية في غرب إفريقيا لا تزال الموارد والبنية التحتية تحديا أمام تطور هذه المدارس، فعلى سبيل المثال تفتقر المدارس الإسلامية في نيجيريا التي انخرطت في مشروع يستهدف محو الأمية إلى الموارد التي تتضمن الجدران الفاصلة بين الفصول وبعضها وكذلك المراحيض، وفي مالي افتقرت المدارس إلى أساسيات البنية التحتية مثل الجدران والكهرباء والمياه الجارية والأثاث ومعدات السلامة، بينما كان الوضع أقل سوءا في غانا لأن الحكومة اشترطت على المدارس الدينية المسجلة حدا أدنى من معايير البناء.[٢]

-الافتقار إلى التمويل:

في المدارس القرآنية التقليدية، يستغرق الطالب فترة طويلة في تعلم أشياء بسيطة وقليلة، كما لا يحصل المعلم على أي مقابل في الغالب نظير تعليمه الأولاد، مما دفع بعض المعلمين لمطالبة الآباء بالتصدق لأبنائهم بطعام أو شاة وخروف عند وصولهم إلى سور معينة في الحفظ، وتذهب هذه الصدقات غالبا إلى المعلم، كما يحظى المعلم بهدايا أيضا في حال إتمام الولد حفظ القرآن الكريم، ولعل هذا الأمر فتح بابا لمشكلة أكبر تتعلق بالتسول وعمالة الأطفال سنناقشها بالتفصيل لاحقا[٣].

يعد التمويل تحديا كبيرا يواجه المدارس الدينية في غرب إفريقيا، على الرغم من أن ترتيبات التمويل تختلف حسب نوع المدرسة. ففي غانا مثلا تحصل المدارس المسجلة على منح فردية، كما تتكفل هيئة التعليم العام برواتب المعلمين، أما في مالي فدعم الحكومة محدود جدا والاعتماد الأكبر يكون على الرسوم التي تفرضها المدرسة على الطلاب، وذات الأمر ينطبق في نيجيريا، وتعتمد المدارس نسبيا على مساهمات الأثرياء أو خريجي المدارس المقتدرين لتمويل أنشطتها[٤].

٤- تحديات تتعلق بانحراف المدارس عن مقاصدها (عمالة الأطفال):

كانت من أسوأ الظواهر الجانبية للمدارس القرآنية هي إقدام بعض المعلمين على استغلال الأطفال وإجبارهم على التسول، وانتشرت ظاهرة التسول انتشارا كبيرا حتى أن منظمة اليونيسيف قدرت عدد الأطفال المتسولين في السنغال عام ٢٠١٠م بما يفوق ١٠٠ ألف طفل سنغالي، لكن بعض الباحثين أكد أن هذه الأرقام مبالغ فيها وأن العدد أقل من ذلك بكثير فهو لا يتجاوز ٨ آلاف طفل، تبلغ نسبة أطفال المدارس القرآنية منهم حوالي ٩٠٪[٥].

وقد بذلت الحكومة السنغالية جهودا شتى للقضاء على هذه الظاهرة، ومنها شروع السنغال في مشروع تحديث المدارس القرآنية الذي اقتضى إنشاء ٦٤ مدرسة قرآنية منتشرة في كافة أنحاء السنغال، وذلك بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية؛ حيث بلغت تكلفة المشروع الإجمالية ٢٠ مليون دولار[٦]. بعد أن استعرضنا التحديات التي تواجه مستقبل المدارس القرآنية سنتعرض لمقترحات تطوير هذه المدارس وفيما يلي تفصيل ذلك.

---

(١) فريق موقع تفسير، الدراسات القرآنية في غرب إفريقيا: الواقع، والإشكالات وآفاق التطوير(١-٢)، مرجع سابق

(2) Helen B. Boyle, Op.ct.

(٣) خالد حسن عبدالله، مرجع سابق

(4) Helen B. Boyle, Op.ct.

(٥) سيدي ولد عبدالمالك، استفحال ظاهرة تسول الأطفال بالسنغال، الجزيرة نت، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠م، تاريخ الاطلاع: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: https://cutt.us/nmusN

(٦) وكالة الأناضول، السنغال: تشييد مدارس قرآنية "عصرية" للقضاء على ظاهرة التسول، منتدى العلماء، ١٦ سبتمبر ٢٠١٥م، تاريخ الاطلاع: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: https://cutt.us/YtvKN

خامسا- مقترحات التطوير

تتنوع مقترحات التطوير للارتقاء بمستوى المدارس القرآنية ودعمها فيما تقوم به من أدوار جليلة وسد الثغرات التي قد تتعرض لها بين عدة مستويات:

أ- مستوى العملية التعليمية:

يقصد بذلك الارتقاء بالعملية التعليمية فنيا وإداريا كي تعطي أفضل متكسبات ممكنة، وذلك عن طريق:

٥- **محور المعلم**: عن طريق الاهتمام بالتدريب المهني للأساتذة، سواء قبل الخدمة أو في أثنائها، لرفع قدراتهم.

٦- **محور المناهج الدراسية**: وذلك عن طريق تطوير مناهج اللغة العربية والدراسات الإسلامية في المستويات كافة، وتوفير المعامل اللغوية والوسائل التعليمية المناسبة، وإيجاد كتب مناسبة لمقررات اللغة العربية والدراسات الإسلامية.

٧- **محور الدعم المادي للمدارس**: ويقصد بذلك توفير الإمكانيات المادية اللازمة للقيام بالعملية التعليمية وما تتطلبه من أنشطة مختلفة، إضافة إلى المكتبات العلمية في المدارس والأقسام.

٨- **محور الإشراف الحكومي على المدارس**: إذ لا بد من السعي الحثيث لتلبية الحاجات التعليمية والمهنية لمعلّمي اللغة العربية والدراسات الإسلامية[١].

٩- **محور التواصل العلمي**: الارتقاء بمحاولات التواصل العلمي من خلال بناء موقع على الشبكة العنكبوتية يختص بنشر دراسات العلماء في غرب إفريقيا، وإقامة المؤتمرات العلمية سنويا حول مختلف التخصصات[٢].

ب- مستوى السياسات الحكومية، ويشمل:

١- التنسيق مع حكومات المنطقة فيما يتعلق بالسياسات العامة للتعليم بحيث يتم التنسيق بين المدارس العامة والمدارس القرآنية؛ لتجنب الصراعات بين الهيئات الحكومية المختلفة التي قد تخضع لها المدارس.

٢- التعاون مع حكومات الغرب الإفريقي لجعل القرآن مادة شبه إجبارية في المعاهد والجامعات والمدارس الثانوية خاصة في المناطق التي يكثر فيها وجود المسلمين، وتفعيل دراسة القرآن لمواجهة الأزمات الأخلاقية في هذه المناطق[٣].

٣- معالجة قضية ثنائية اللغة في التعليم، من خلال حلقات تشاورية موسعة ينخرط فيها كل أصحاب المصلحة سواء كانوا مديرين للمدارس القرآنية أو عاملين في وزارات التعليم أو هيئات الشئون الدينية أو أولياء الأمور؛ لتجاوز معضلة ثنائية اللغة، ولضمان انخراط خريجي المدارس في المجتمع مهنيا واجتماعيا جنبا إلى جنب مع دراستهم الدينية.

٤- التأكيد على حماية حقوق الطفل في هذه المدارس، وتحديدا الحقوق الأساسية وفي مقدمتها الحق في التعليم والحق في المعاملة الكريمة دون التعرض للإساءات أو الإهانات.

٥- الاعتراف بخريجي هذه المدارس وإدماجهم في عمليات التوظيف والحرص على تأمين مستوى معيشي كريم لهم[٤].

ج- مستوى تفعيل دوائر الانتماء إلى الأمة الإسلامية، وذلك في عدة مجالات منها:

١- التنسيق مع المؤسسات الدينية الإسلامية على مستويات مختلفة لوضع مناهج هذه المدارس والرقابة عليها، تجنبا لإنشاء مدارس تعتمد مناهج متشددة وقد توظفها الحركات التي تنتهج العمل المسلح في المنطقة.

٢- توطيد العلاقات والاتصالات بالجامعات والمنظّمات والمؤسّسات العربية والإسلامية للاستفادة من تجاربها وخبراتها الواسعة، مثل المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم

---

(١) خالد حسن عبد الله، مرجع سابق.

(٢) فريق موقع تفسير، الدراسات القرآنية في غرب أفريقيا: الواقع، والإشكالات وآفاق التطوير (٢-٢)، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

(4) Strategic Moment of Reflection on Quranic Schools, Unicef, April 2019, p. 16, available at: https://cutt.us/0kjkt

(الإيسسكو)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألسكو)، وغيرها.

٣- الحرص على استكشاف التجارب الرائدة للتعليم الإسلامي عالميا، ومحاولة استلهام الأسوة والدروس منها؛ فمثلا تعد مدارس "فتح الله كولن" في تركيا من التجارب الرائدة التي يمكن الاستفادة منها خاصة في "الجانب التعليمي الفني والجمع بين الدراسة الإسلامية وتلبية متطلبات الحياة المعاصرة".

٤- تفعيل دوائر الانتماء الإسلامي فيما يتعلق بتوفير التمويل لهذه المدارس ولأنشطتها المختلفة، وقد يلزم ذلك أن تنسق المدارس القرآنية بينها وبين بعضها في المنطقة ويكون لها لجنة تتلخص وظيفتها في استقطاب الدعم المالي لهذه المدارس من مسلمي العالم بأكمله وليس فقط مسلمي غرب إفريقيا، وإن كان هذا الأمر تحديدا قد يخلق توترا مع حكومات المنطقة.

خاتمة:

على الرغم من أن الإنتاج الغربي يشيد في أغلبه بالمدارس القرآنية، إلا أننا نلحظ أن الرؤية المعرفية الحاكمة لمنطلقات هذا الإنتاج أثرت على معالجته للأفكار المختلفة، فقد لاحظتُ -في حدود قراءتي- رؤية استشراقية كامنة للظاهرة الاجتماعية المسلمة في غرب إفريقيا، وتجلت تحديدا في تفسير انتشار الإسلام في غرب إفريقيا، وكذلك عند الحديث عن الدور المنوط بالعلم والعملية التعليمية وقصرها على جانب التربح المادي والارتقاء الاقتصادي فقط. ولعل هذا يضع مسئولية على عاتق الباحثين المسلمين لتقديم رؤاهم لحل مشاكلهم من وحي الرؤية المعرفية التي يفترض أن يستبطنوها في كتاباتهم.

كما كان الحديث عن رؤى تطوير التعليم أسيرا لخيالات الدولة كمؤسسة وتقديم مصالح الدولة على مصالح الفرد، حتى دون تقييم دور هذه الدولة وحقيقة قيامها على مصالح مواطنيها من عدمه. لذا حضر الحديث مثلا عن الرقابة على مناهج المدارس القرآنية وإخضاعها لمؤسسات الدولة، بينما غاب الحديث -إلا نادرا- عن تفعيل دور المدارس القرآنية في حل المعضلات المجتمعية في غرب إفريقيا أو تفعيلها في ملف القوى الناعمة وإعادة صياغة رؤية السياسة الخارجية لتلك الدول تجاه العالم الإسلامي.

المؤتمر الدولي لمسلمي أمريكا اللاتينية والكاريبي: المسار، والأدوار

محمود عاشور مؤمن*

مقدمة[١]:

لم يصل الإسلام إلى أقصى الجنوب الغربي من العالم، وتحديدًا قارة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي على أسنة الرماح أو ظهور الدبابات والمدافع، وإنما انتقل الإسلام إلى تلك البقاع عبر قلوب التجار والمهاجرين المسلمين خلال حقب زمنية مختلفة، وتكون المجتمع الإسلامي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من خلال التفاعل والتجاذب بين الهوية الإسلامية الواردة وهويات المجتمعات اللاتينية، لذا -باختلاف الأنماط والآليات- سعت العديد من الجهات والهيئات لمقاومة ذوبان المسلمين داخل هذه المجتمعات ذات الأغلبية المسيحية، وهيكلة عمليات الاندماج والتعاطي بما يُعزز من وجود الهوية الإسلامية، علمًا أنه قد واجه المجتمع الإسلامي في أمريكا اللاتينية هجمات عدة هدفت للحد من انتشار الإسلام في القارة، ومع ذلك تطورت أنماط المقاومة والبناء خلال العقود الأخيرة.

وتقع قضية الأقلية المسلمة في منطقة أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي ضمن حالة عالمية متأزمة على كافة المستويات، لاسيما مع وصول أعداد المسلمين هناك إلى ٤ ملايين حسب معظم التقديرات. حيث يواجه المسلمون هناك العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يُهدد البُنى الأساسية للمجتمع الإسلامي في أمريكا اللاتينية، خاصةً مع تزايد نفوذ اليمين واليسار المتطرفين، واتساع الهُوة المعرفية والثقافية بين تلك المجتمعات وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وطغيان المساحات الرقمية والإلكترونية التي أصبحت سلاحًا ذا حدين يقع على عاتق الشعوب والأفرد مسؤولية استغلاله وتطويره لمواجهة التحديات المتجددة.

ارتباطًا بذلك، تطورت المؤسسات الإسلامية غير الرسمية كآلية للمقاومة والتحدي، والتي تمثل ردود أفعال الشعوب المسلمة على الهجمات والتحديات التي يواجهونها في شتى بقاع العالم، وإذا كان العالم الإسلامي -لاسيما في أمريكا اللاتينية- يُواجه هجمات حضارية وثقافية متجددة، فإن مقاومة الشعوب والأفراد لتلك الهجمات ينبغي أن تتمتع بديناميكية منهجية للوصول إلى حالة بنائية تتوافق مع معطيات الزمان والمكان، وتُعالج قصور التجارب النخبوية التقليدية السابقة وتفتح المجال لمساحات المقاومة والبناء اللاحقة.

وعليه، فإن عملية النظر والتحليل لنماذج المقاومة والبناء في أمريكا اللاتينية على مستوى الشعوب والأفراد تقتضي التعرض لثنائيات **الهوية والاندماج**، وذلك من خلال استعراض ملامح الهوية الإسلامية في المجتمع وتعزيزها وسبل مواجهة الانصهار داخل المجتمعات الأخرى، كذلك ثنائية **الهجوم والمقاومة** للوقوف على مصادر تلك الهجمات وبناء نماذج مجتمعية لمقاومتها، وصولًا لثنائية **التحدي والبناء** لترسيخ مجتمع إسلامي قوي يواجه التحديات -مستقبلًا- بغض النظر عن حدتها أو مصدرها.

نستعرض في هذا التقرير "المؤتمر الدولي لمسلمي أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي" كأحد نماذج المقاومة الإسلامية على مستوى الشعوب والأفراد؛ للانعتاق من حالة الاستضعاف ومجابهة التحديات، وفتح مساحات للبناء والتنمية. استئناسًا بذلك، يأتي التساؤل الرئيسي للتقرير عن مسار هذا المؤتمر منذ نشأته، وكيفية تناوله للقضايا ذات التأثير المباشر التي تواجه

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) يتقدم الباحث بالشكر والتقدير للباحثة ندى رضا؛ لما قدمته من عونٍ ومساعدةٍ في تجميع المادة الأولية للتقرير.

الأقليات المسلمة في أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي..!

أولا- نبذة عن الأقليات المسلمة في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، ومؤتمرهم الدولي:

١- خريطة أحوال المسلمين في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي

تكونت الأقليات المسلمة في أمريكا اللاتينية عبر أربع موجاتٍ من الهجرة، **الأولى**: بدأت مع وصول كريستوفر كولمبس إلى القارة الأمريكية عام ١٤٩٢ بالتزامن مع سقوط الأندلس، وهروبًا من الاضطهاد ومحاكم التفتيش ضد المسلمين، **والثانية**: بدأت مع نقل آلاف البشر من أفريقيا، وكان من بينهم مسلمون ساهموا في تكوين أول مجتمع إسلامي أقام دولة إسلامية في البرازيل عام ١٨٣٨ استمرت لسنوات، أما الموجة **الثالثة**: فكانت من خلال البريطانيين والهولنديين مع عمليات نقل العمالة الإجبارية لمستعمراتهم من شرق آسيا عام ١٨٣٠، **والرابعة**: بدأت عام ١٨٦٠ من سوريا ولبنان، ثم تزايدت في الفترة بين الحربين العالميتين وشملت فلسطين والأردن[١].

أنتجت هذه الموجات الأربع تواجدًا إسلاميًا في في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومع تزايد أعداد المسلمين تزايدت المواجهات والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، **سياسيًا**؛ بطبيعة الحال تتسم دول أمريكا اللاتينية بعدم الاستقرار السياسي، لذا أصبحت الأقليات المسلمة ضحية للخلافات السياسية بين الأطراف المتنازعة، فتتوقف أنشطتهم المختلفة مثل توقف تعليم اللغة العربية ضمن توقف أنشطة النادي العربي الثقافي في بورتوريكو -وهي من جزر البحر الكاريبي- عام ١٩٧٢ بسبب الخلافات السياسية. **اقتصاديًا**؛ في السنوات الأخيرة عانت معظم دول أمريكا اللاتينية من أزمات اقتصادية خانقة، الأمر الذي أثر بشكلٍ مباشر على المسلمين؛ مما جعلهم ينصرفون عن معالجة قضاياهم الدينية والتواصل مع العالم الإسلامي[٢]. ومن الناحية **الثقافية والفكرية**، يُعاني المسلمون عدم كفاية المدارس، وضعف التعليم الإسلامي البديل، وقلة المؤسسات الثقافية الإسلامية، وعدم المعرفة الكافية باللغة العربية. كذلك تُعاني الأسر المسلمة ضعف القدرة على التنشئة الثقافية الإسلامية، وفقدان البرامج الثقافية بسبب غلبة الفكر الغربي، وفيما يتعلق بالعقيدة والعبادة مع تعاقب الأجيال، صار معظم هذه الأجيال منصهرًا في المجتمع ذي الأكثرية النصرانية منفصلين جسدًا وروحًا عن العالم الإسلامي[٣]، **اجتماعيًا**؛ يُعاني المسلمون في أمريكا اللاتينية مشكلات اجتماعية مثل الزواج من غير المسلمين، والتساهل في العلاقات بين الجنسين قبل الزواج، وارتفاع نسب الطلاق، وقلة المؤسسات الاجتماعية بما يؤدي إلى غياب البرامج الاجتماعية -خاصةً فيما يتعلق بالمرأة والطفل-، وضعف الترابط الاجتماعي[٤].

أما عن أعداد المسلمين في أمريكا اللاتينية، فلا توجد إحصائيات علمية دقيقة، لكن توجد بعض الإحصائيات التقريبية التي تشير إلى وصول أعداد المسلمين إلى أربعة ملايين مسلم، يتواجد حوالي مليون ونصف في البرازيل وحوالي ٧٠٠ ألفًا في الأرجنتين[٥]، ومن حيث المستوى التعليمي والمهني، فيتوفر التعليم الأساسي حتى الثانوية من خلال جميعات وهيئات العمل الإسلامي مثل الجمعية العربية الأرجنتينية الإسلامية في

(١) على منتصر الكتاني، الأقليات المسلمة في العالم اليوم، (مكة المكرمة: مكتبة المنارة، ١٩٨٨)، ص ٧٧.

(٢) شيماء حطب، أمريكا اللاتينية والعالم الإسلامي: إرهاصات تاريخية وفلسفة للتقارب، موقع مركز الحضارة، بتاريخ ديسمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٠ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/FlQngGH

(٣) بدر إبراهيم الجهيمي، كثير من المهاجرين العرب فقدوا لغتهم وضيعوا دينهم فأدى إلى ذوبان المسلمين، جريدة الرياض، بتاريخ ديسمبر ٢٠٠٦، تاريخ الاطلاع: ١٠ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/2Szrm9T

(٤) للمزيد راجع: ناصر بن إبراهيم بن عبدالله آل تويم، التحديات الثقافية التي تواجه الجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية وسبل مواجهتها: الأرجنتين نموذجًا، مجلة الإسلام والعالم المعاصر، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد ٧، العدد ٣-٤، ٢٠١٢، ص ص ٧-١٤١.

(٥) ناصر بن إبراهيم بن عبد الله، المرجع سابق، ص ١٨.

الأرجنتين، كذلك العديد من الجمعيات المذهبية مثل الجمعية الإسلامية العلوية[١]، لذا يواجه المسلمون صعوبات في المسار المهني والوظيفي.

رغم تلك التحديات والصعوبات، تتميز أوضاع الأقليات المسلمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بحالة استثنائية وظروف تختلف عن بقية الأقليات الإسلامية في العالم، الأمر الذي يجعل من القارة اللاتينية حقلا خصبًا لانتشار الإسلام وتحسين أوضاع الأقليات المسلمة من خلال استغلال المساحات التي تفرضها هذه الحالة الاستثنائية، **ويمكن تقصي ملامح هذه الحالة فيما يلي[٢]:**

- تُعد اللغة الإسبانية هي اللغة الرسمية لمعظم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، بجانب اللغة البرتغالية، الأمر الذي يجعل هذه المجتمعات في منأى عن الحملات الغربية ضد الإسلام والتي تُبث باللغة الإنجليزية.

- تعيش أغلب هذه الدول فوضى أمنية مستمرة، مما يجعل مجتمعاتها بحاجة إلى بديل يُعالج قصور المسيحية (وغيرها من الأنظمة والأيديولوجيات السائدة بتلك المنطقة)، ويحميها من الأوبئة والسموم الاجتماعية والثقافية.

- كراهية هذه المجتمعات للولايات المتحدة الأمريكية، حتى إنه خلال هجمات سبتمبر ٢٠٠١ كان بعض مواطني تلك الدول يحتفلون بهذا الهجوم، وترجع هذه الكراهية إلى أن الولايات المتحدة كانت ترعى وتحمي الحكومات الفاسدة التي كانت تحكم تلك الدول.

- تتميز دول أمريكا اللاتينية بزيادة معدلات النمو السكاني، بما يجعلها كتلة بشرية متماسكة بما يُعزز من جهود الدعوة لتصورٍ مختلف.

- تتكون المجتمعات في هذه الدول من أعراقٍ مختلفة، بما يُعزز التعايش العرقي وعدم العنصرية -عكس مجتمعات أمريكا الشمالية وأوروبا- لذا لا تتواجد مفاهيم معادية كالإسلاموفوبيا وغيرها من الأفكار التي تؤجج حدة الكراهية ضد المسلمين.

٢- تأسيس ومسار المؤتمر الدولي لمسلمي أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي

مع تزايد المشكلات والتحديات التي تُواجه المسلمين في أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، أدرك القائمون على الهيئات والمراكز الإسلامية ضرورة تنسيق الجهود والتعاون فيما بينهم لتنظيم العمل الإسلامي في القارة اللاتينية ومنطقة الكاريبي، لذلك انعقد اجتماعًا تشاوريًا عام ١٩٩٧ بحضور ممثلين من ١٩ دولة. وكان من نتاج هذا اللقاء تأسيس "المنظمة الإسلامية لأمريكا اللاتينية"، وقامت المنظمة بالعديد من الأنشطة الدعوية والاجتماعية والثقافية، وكذلك سعت إلى تنشيط العمل الإسلامي على المستوى السياسي وتشجيع المسلمين على التمسك بحقوقهم السياسية والدفاع عن الجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية وتمثيلها على المستوى الدولي[٣].

انبثق عن المنظمة ما عُرف بـ "المؤتمر الدولي لمسلمي أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي"، الذي يُنظمه مركز الدعوة الإسلامية بأمريكا اللاتينية[٤]، وهو مؤتمر سنوي ينعقد في دولة من دول أمريكا اللاتينية، بحضور ممثلي أكثر من ٣٣ دولة تمثلها المنظمة وكذلك ممثلي الدول الإسلامية الرائدة والهيئات الإسلامية العالمية مثل رابطة العالم الإسلامي والمجلس الإسلامي العالمي[٥].

---

(١) المسلمون في بلاد كولومبوس، موقع إسلام ويب، بتاريخ يونيو ٢٠٠٦، تاريخ الاطلاع: ١٣ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/lJ0Pg3i

(٢) محمد بن حسن المبارك، أنسب مكان لتكثيف المناشط الدعوية هي أمريكا الجنوبية، موقع شبكة الألوكة، بتاريخ أكتوبر ٢٠١٢، تاريخ الاطلاع: ١٢ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/j4bdZ8J

(٣) المسلمون في بلاد كولومبوس، مرجع سابق.

(٤) يمكن الاطلاع على المزيد بخصوص المركز من خلال الموقع الرسمي عبر الرابط التالي: https://cdial.org.br/

(٥) محمد يوسف هاجر، المنظمة الإسلامية لأمريكا اللاتينية: المسلمون في أمريكا اللاتينية الواقع الاجتماعي والثقافي والعقبات والحلول، أبحاث ووقائع المؤتمر العالمي التاسع: الشباب والانفتاح العالمي، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ٢٠٠٢، ص ص: ٢٠١ - ٢٠٨.

ينعقد المؤتمر بشكلٍ سنوي في إحدى دول أمريكا اللاتينية، ويناقش في كل دورة من دوراته قضية مختلفة ذات تأثيرٍ مباشر على أوضاع المسلمين في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، وكان آخر هذه الدورات في نوفمبر ٢٠٢٢ في مدينة ساوباولو بالبرازيل تحت عنوان "مسلمو أمريكا في مواجهة ظاهرة الكراهية". وقد شارك في المؤتمر وزراء وسفراء ووفود من ٣٠ دولة وباحثون متخصصون من ١٠٠ دولة، وناقش المؤتمر قضية الكراهية في أربعة محاور رئيسية حيث: استعرض مفهوم الكراهية في الغرب ونشأتها وتطورها، وكذلك أسباب الكراهية ومظاهرها وتطورها، بجانب جهود الجهات الحكومية والهيئات والمراكز الإسلامية والجامعات والمؤسسات التعليمية في مواجهة ظاهرة الكراهية، وصولًا إلى وضع بعض الاستراتيجيات والبرامج لمواجهة ظاهرة الكراهية[١].

تجدر الإشارة إلى عدم تواجد -حسب ما توصلنا إليه- هيئة مؤسسية هيراركية تعمل على مدار العام وليس وقت المؤتمر فقط، وتتمثل الموارد المالية للمؤتمر في وقف مركز الدعوة الإسلامية، والدعم الخليجي من قبل السعودية والكويت - حسب تصريحات أمين عام "المنظمة الإسلامية لأمريكا اللاتينية".

وعلى هذا الأساس، يُمثل المؤتمر الدولي لمسلمي أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي أحد نماذج الأنماط الحضارية في المقاومة والبناء في العالم الإسلامي، ويُعد هذا المؤتمر حلقة وصل رئيسية بين المسلمين في أمريكا اللاتينية وبقية العالم الإسلامي، إذ يُعزز سبل التواصل والتعاون الإسلامي على مستوى الشعوب والأفراد، ويهدف إلى ترسيخ عقيدة المقاومة ومواجهة التحديات التي يتعرض لها مسلمو أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي.

ثانيًا- كيفية معالجة المؤتمر القضايا والتحديات التي تواجه الأقليات المسلمة:

في هذا الإطار، نستعرض خريطة عامة لأهم موضوعات المؤتمر الدولي لمسلمي أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي كنموذج من نماذج المقاومة الإسلامية على مستوى الشعوب والأفراد، وذلك من ثنايا أبرز المعضلات التي تواجهها الأقلية المسلمة هناك، والكيفية التي يعالج المؤتمر بها هذه القضايا والتحديات:

١- ثنائية الهوية والاندماج

يُعاني المسلمون في دول أمريكا اللاتينية -لاسيما الشباب منهم- مشكلة فقدان الهوية؛ وذلك لوجودهم في بلدان غير إسلامية تتمتع بطرق حياة مختلفة، يتم تربية الشباب المسلم على أساسها فيصبحون مسلمين اسمًا لا هوية، ومع تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا ظهر لنا جيلًا مفتقدًا لهويته الإسلامية، بل ناقم عليها في بعض الأحيان، ومن أبرز المشكلات الخاصة بثنائية الهوية والاندماج ما يلي:

- **ضعف الاهتمام بالعلوم الإسلامية، واللغة العربية في المدارس الإسلامية**

لا تُعاني المجتمعات المسلمة في أمريكا اللاتينية فقط مشكلة ضعف الاهتمام بالعلوم الإسلامية واللغة العربية في المدارس الإسلامية، بل تعاني من الأساس من مشكلة قلة المدارس الإسلامية، والتي تتسبب في التحاق الطلاب المسلمين إلى المدارس غير الإسلامية التي تضعهم في بيئة مخالفة للمبادئ الإسلامية. علمًا أن حتى مع وجود ذلك العدد القليل من المدارس الإسلامية الناتجة عن بعض المبادرات مثل المؤسسة الثقافية الإسلامية الفنزويلية، ومدرسة الملك فهد الإسلامية في الأرجنتين، إلا أن هذه المدارس متأخرة بدرجةٍ كبيرةٍ بسبب ضعف المناهج وضعف تعليم اللغة العربية، **ونتج ذلك عن عدة أسباب أهمها**[٢]:

(١) المؤتمر الدولي ٣٥ لمسلمي أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، يفتتح أعماله تحت شعار "مسلمو أمريكا اللاتينية في مواجهة ظاهرة الكراهية" بالبرازيل، وزارة الشئون الإسلامية والدعوة والإرشاد بالسعودية، بتاريخ: نوفمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ١٥ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/20vNfPb

(٢) للمزيد انظر: ناصر بن إبراهيم بن عبد الله، مرجع سابق، ص ص ٣١

- التأخر في إنشاء المدارس الإسلامية في أمريكا اللاتينية؛ بسبب تأخر اليقظة الإسلامية بها.

- ضعف الاهتمام بالعلوم الإسلامية واللغة العربية في تلك المدارس، حيث قلة توافر الكوادر المؤهلة لتدريس هذه العلوم.

- عدم توافر الموارد المالية للمؤسسات الثقافية.

- ضعف اهتمام الجاليات المسلمة نفسها بالتعليم الإسلامي، والاكتفاء بالتعليم الرسمي.

وقد عرض المؤتمر الدولي لمسلمي أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي في نسخته الواحدة والثلاثين إلى هذه المشكلة، والذي أُقيم في نوفمبر عام ٢٠١٨، تحت عنوان **"تعليم اللغة العربية في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: الواقع والمأمول"**. **حيث ناقش المؤتمر خمسة محاور رئيسية، وهي:**

- أهمية اللغة العربية ومكانتها في الإسلام، وصلتها بالعلوم الشرعية.

- واقع تعليم اللغة العربية في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

- الجهود والتجارب العالمية الرائدة في خدمة اللغة العربية، وكيفية استثمارها لصالح تعليم العربية في أمريكا اللاتينية.

- إمكانات وتحديات مشاريع تعليم اللغة العربية في أمريكا اللاتينية.

- المعايير العلمية والمهنية للبيئة النموذجية في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها[١].

وفي ختام المؤتمر أصدر العديد من التوصيات الموضوعية، والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

- إنشاء مركز متخصص لإعداد معلمي اللغة العربية للناطقين بغيرها، وتأهيلهم وتطوير مهاراتهم بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات اللغوية الغربية، وتأليف الكتب الراصدة للحالة اللغوية العربية في أمريكا الجنوبية، وإنشاء قواعد المعلومات بالتعاون مع البرنامج المخصص لذلك في مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

- العمل على إحياء وتفعيل رسالة المسجد الشاملة من خلال المساجد والمراكز الإسلامية في المجتمعات التي لا تتوافر فيها مدارس عربية إسلامية، مع العمل على تطوير مجال التعليم الديني، واللغة في فصول دراسية أسبوعية.

- الاهتمام بإنشاء المدارس الإسلامية، والتوسع في ذلك للمراحل الدراسية المختلفة.

- الدعوة لإنشاء قناة فضائية باللغة العربية في قارة أمريكا اللاتينية، تلتزم بالضوابط الإسلامية والمهنية الإعلامية لنشر اللغة العربية والحفاظ على الهوية الإسلامية.

- الدعوة إلى استثمار التقنية الحديثة في تعليم اللغة العربية، من تأهيل معلمي اللغة وتدريبهم، وإنشاء مواقع إلكترونية لتعليم اللغة وتدريب معلمها عن بعد[٢].

- **الجهل بالشريعة الإسلامية.**

نتج عن قلة المدارس الإسلامية والمساجد المتخصصة في التربية والتعليم الديني، وقلة عدد الدعاة والمشايخ في أمريكا اللاتينية، بالإضافة لعدم اهتمام الأهل بتعليم أولادهم مبادئ الدين الإسلامي، نتج جهل كثير من المسلمين بالشريعة الإسلامية، الأمر الذي ترتب عليه الخلل في العقيدة والانحلال الأخلاقي، بل والارتداد عن الإسلام في بعض الأحيان. ومن أسوأ

٤٢-

(١) الوزارة تشارك في مؤتمر "اللغة العربية في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الواقع والمأمول"، موقع وزارة الشئون الإسلامية والدعوة والإرشاد، بتاريخ: ٢٠ نوفمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٥ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/uYAcSm6

(٢) عبد الله العنزي، مؤتمر مسلمي اللاتينية والكاريبي يوصي بإنشاء مركز متخصص لإعداد معلمي العربية وإحياء رسالة المسجد، صحيفة سبق الإلكترونية، بتاريخ: ٢٥ نوفمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٥ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/RAo2LQZ

النتائج عن جهل المسلمين في أمريكا اللاتينية بالشريعة الإسلامية، هي سهولة تغيير أفكارهم من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة[١]. **وقد ناقش المؤتمر ما يتصل بالإرهاب والتطرف في دورتين متتاليتين على النحو الآتي:**

حيث جاءت النسخة الثامنة والعشرون من المؤتمر الدولي لمسلمي أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي الذي أُقيم في مايو ٢٠١٥، بعنوان "**التطرف وأثره على الأقليات المسلمة**"، حيث وضع تعريف للتطرف والتمييز العنصري والإرهاب، وكان يهدف لشرح مفاهيم الإسلام الحنيف ورسالته السمحة لسكان قارة أمريكا الجنوبية[٢].

كما جاءت النسخة التاسعة والعشرون من المؤتمر، بعنوان **"واقع الجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، وسبل تحصينها من الغلو والتطرف، وتوعيتها بمخاطر الإرهاب"** في عام ٢٠١٦، **حيث تم تقديم التوصيات التالية:**

- التأكيد على إجراء الدراسات العلمية الموثقة عن الأقليات المسلمة وعددها واحتياجاتها، وتوفير أرشيف متكامل لهذه المعلومات.
- ضرورة الاهتمام بالترجمة لما يحتاجه المسلمون في هذه البلاد عبر لغات متعددة، مثل: البرتغالية والإسبانية والإنجليزية، والتوسع في المنح الدراسية.
- ضرورة الاهتمام بإنشاء المدارس الإسلامية، والمعاهد الشرعية والجامعات، والتوسع في ذلك.
- زيادة الاهتمام بالجوانب الإعلامية لنقل المفهوم الصحيح عن الإسلام.
- الاهتمام بتعليم القرآن الكريم للأطفال من خلال إنشاء مدارس لتحفيظ القرآن.
- التأكيد على الحاجة الملحة لتأسيس هيئة للمحامين المسلمين في أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي؛ للدفاع عن المسلمين وقضاياهم، وتفعيل مؤسسات الإفتاء، والمجامع الفقهية في المجتمعات ذات الأقليات المسلمة وربطها بالمجتمعات الفقهية بالدول الإسلامية.
- ضرورة وضع خارطة طريق لمواجهة الغلو والتطرف والإرهاب، من خلال عقد الملتقيات والندوات العلمية للتوعية بمخاطر الغلو والتطرف، والوقاية من الأفكار المنحرفة.
- أهمية عقد ندوات مخصصة لتحديد مفهوم المواطنة، والاندماج الإيجابي في دول المهجر، ووضع الإطار المناسب لذلك[٣].

- **المواطنة بين الاندماج في المجتمع، والانسلاخ من تعاليم الإسلام**

أدى انتشار الفكر المتطرف والجماعات الإسلامية التي تُشوه صورة المسلمين إلى تعميق ظاهرة الإسلاموفوبيا، وجعل المسلمين في المجتمع اللاتيني يشعرون بالحرج من الاندماج إلا من خلال الانتقاص من الهوية الإسلامية والانسلاخ منها؛ لذلك يجب التوعية بأهمية المواطنة، والتي لا تتعارض مع المبادئ والهوية الإسلامية[٤].

---

(١) خالد رزق تقي الدين، حول مشكلات الشباب المسلم في البرازيل، موقع الألوكة، بتاريخ: ٥ يناير ٢٠١٣، تاريخ الاطلاع: ١٦ أغسطس ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/7bmSTf5

(٢) المؤتمر الـ ٢٨ لمسلمي أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي يبدأ أعماله غدًا، موقع سودارس، بتاريخ: ٢١ مايو ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ١٦ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/mUPGaip

(٣) إبراهيم السخاوي، بالصور.. نشر توصيات مؤتمر تحصين الجاليات المسلمة من الإرهاب والتطرف، بوابة الأهرام، بتاريخ: ٢١ أغسطس ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ١٨ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/kedQdAA

(٤) المؤتمر الـ ٣٢ لمسلمي أمريكا اللاتينية يبدأ أعماله الجمعة القادمة تحت عنوان "المواطنة الحقوق والواجبات" بمشاركة المملكة وأكثر من ٢٠ دولة، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، بتاريخ: ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١٨ أغسطس ٢٠١٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/JzdLNRX

وقد جاء المؤتمر الدولي لمسلمي أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي في نسخته الثانية والثلاثين في ديسمبر ٢٠١٩ ليتناول هذه القضية بعنوان "**المواطنة.. الحقوق والواجبات**". حيث ناقش عدة محاور منها: مفهوم المواطنة والحقوق والواجبات والتعايش في المجتمع الحديث، وتهديد السلم الأهلي. **وخرج المؤتمر بعددٍ من التوصيات أهمها:**

- عقد الندوات وورش العمل في الدول المشاركة في المؤتمر لتعميق وتوسيع الأبحاث التي تم طرحها.

- تعميم القضايا المطروحة في المؤتمر على كل المؤسسات الإسلامية بأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي؛ لتكوين ثقافة ووعي حول المواطنة ومجالات تطبيقها، وتحقيق الوعي الفكري بقضية التطرف وخطورته على الأوطان.

- دعوة المؤسسات المسلمة لتعزيز الوحدة الوطنية في برامجها التربوية التثقيفية.

- تصحيح صورة الإسلام في الإعلام، والكتب، والمناهج الدراسية عن طريق الحوار والتواصل الحضاري.

- تشجيع كل مبادرات الشباب والمرأة الهادفة إلى الاندماج، والمشاركة الإيجابية في بناء الأوطان ورقيها.

- أوصى المؤتمر المجامع الفقهية المتخصصة بتأسيس فقه المواطنة للمجتمعات المسلمة، وفقًا لمصادر التشريع الإسلامي.

- إقامة ورش تأهيلية لمدراء المراكز الإسلامية ومدرسي المناهج الإسلامية؛ لترسيخ مفهوم المواطنة في عقولهم[١].

٢- ثنائية الهجوم والمقاومة:

من التحديات المتعلقة بثنائية الهجوم والمقاومة التي عانى منها المسلمون في أمريكا اللاتينية التعرض لمظاهر الكراهية.

ويمكن القول إن أهم الأسباب في ذلك هي التحولات التي تعصف بالعالم، والتي أدت إلى تصاعد هذه الخطابات المتطرفة، والدعوة إلى الكراهية والعنف، وذلك برغم أن الجالية المسلمة من أكثر الجاليات اندماجًا في المجتمع.

وقد ناقش المؤتمر في نسخته الخامسة والثلاثين في نوفمبر ٢٠٢٢ تلك القضية بعنوان "**مسلمو أمريكا في مواجهة ظاهرة الكراهية**"، من خلال خمسة محاور تضمنت مفهوم الكراهية، ونشأة ظاهرة الكراهية في الغرب وتطورها، وأسباب الكراهية ومظاهرها، وآثار ظاهرة الكراهية على المجتمعات، ووضع بعض الاستراتيجيات والبرامج لمواجهة ظاهرة الكراهية.

و انتهى المؤتمر بتقديم العديد من التوصيات أهمها:

- ضرورة التعريف بخطورة خطاب الكراهية، الذي يتعارض مع قيم التسامح والعيش المشترك بين أبناء البشر جميعًا.

- ضرورة تضافر الجهود المشتركة للمؤسسات الدعوية والإسلامية والتعليمية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ لمواجهة ظاهرة الكراهية والتمييز العنصري.

- السعي إلى إقرار التشريعات والقوانين اللازمة لمواجهة ظاهرة الكراهية، ومكافحة التمييز والتحريض العنصري في مجتمعات دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

- إنشاء مرصد دولي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، لرصد حالات ارتكاب العنف، وعمل تقارير شهرية لرصد خطابات الكراهية.

- إنشاء منصات إلكترونية دعوية تُعنى بنشر المقالات والأبحاث التي من شأنها التعريف بالإسلام، وبيان موقفه من خطاب الكراهية[٢].

(١) اختتام فعاليات المؤتمر الثاني والثلاثين لمسلمي أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، بتاريخ: ١٧ ديسمبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/nNTsGSM

(٢) المؤتمر الدولي ٣٥ لمسلمي أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي يفتتح أعماله تحت شعار "مسلمو أمريكا اللاتينية في مواجهة ظاهرة الكراهية " بالبرازيل، موقع وزارة الشئون الإسلامية والدعوة والإرشاد، بتاريخ: ١٩ نوفمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٢ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي:

٣- ثنائية التحدي والبناء:

للمسلمين في أمريكا اللاتينية تأثير حضاري مميز منذ قدومهم لمنطقة أمريكا اللاتينية، مما يلزم معه الاهتمام بذلك الدور البنَّاء بشكل يُعيد فعاليته[١]، ولكن يواجه ذلك الدور العديد من التحديات، سنعرض لأبرزها فيما يلي:

- **قلة عدد البرامج الموجهة للمسلمين**

في نفس الوقت الذي تتعدد فيه المدارس التعليمية على شبكة الإنترنت، والتي تحمل أفكارًا متطرفة أو فتاوى لا تصلح للمجتمع الغربي، يواجه المسلمون مشكلة قلة البرامج الدينية والاجتماعية والثقافية، مما يشيع عن الإسلام صورة خاطئة في أذهان الكثيرين، بما في ذلك المسلمين أنفسهم -على نحو ما أُشير[٢].

وقد عرض المؤتمر في دورته الخامسة والعشرين لهذه المشكلة، حيث أُقيم في مارس ٢٠١٢ بعنوان "**سبل النهوض بالجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي**"، **حيث ناقش في محاوره العديد من الموضوعات ذات الصلة، ومنها:**

- تاريخ المسلمين، وتأثيرهم الحضاري في أمريكا اللاتينية.
- العقبات التي تعترض النهوض بالجاليات المسلمة، والحلول المقترحة.
- الاندماج الإيجابي للجالية في المجتمعات التي تعيش فيها.

وأصدر المؤتمر العديد من التوصيات أهمها:

- العناية بالقرآن الكريم دراسةً وحفظًا، وإبراز السنة النبوية والتعريف بالصحابة الكرام.
- بناء المدارس والمساجد والاهتمام بتدريس اللغة العربية.
- التوسع في قبول المنح الدراسية في الجامعات والمعاهد الإسلامية في البلاد العربية لطلاب دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
- إنشاء مواقع على شبكة الإنترنت، وقنوات التواصل الاجتماعي للمساعدة في تثقيف الجالية.
- الاهتمام بشؤون المرأة المسلمة، ورعاية المسلمين الجدد.
- العمل على إيجاد وقف إسلامي.
- العمل على إنشاء كراسي علمية في جامعات دول أمريكا اللاتينية للتعريف بالإسلام وحضارته[٣].

- **عدم وجود هيئة وقف إسلامي**

من العقبات التي تُعرقل الدور الحضاري للمسلمين في أمريكا اللاتينية عدم وجود هيئة وقف إسلامي في تلك المنطقة، نظرًا لما يُقدمه الوقف من خدمات للمسلمين والمساهمة في بناء الدولة، وكسبب من الأسباب المباشرة في نمو الإنسان وتطوره، والحفاظ على ثرواته بكافة أشكالها وأنواعها.

وقد عرض المؤتمر في دورته الرابعة والثلاثين لهذا الموضوع، حيث أُقيم في يناير ٢٠٢٢ بعنوان "**الوقف ودوره في خدمة الجاليات المسلمة بأمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي**"، **وناقش المؤتمر الموضوع من خلال أربعة محاور، هي:** مجالات الوقف وأهدافه وأهميته بالنسبة للأقليات المسلمة، الوقف من منظور قانوني، نماذج تاريخية ومعاصرة من الوقف، أسباب

---

https://2u.pw/20vNfPb

(١) للمزيد حول ذلك الأثر راجع: خالد رزق تقي الدين، الأثر الحضاري لمسلمي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بحث مقدم لمؤتمر سبل النهوض بالجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مركز الملك فهد الإسلامي بالأرجنتين، ٢٠١٢.

(٢) خالد رزق تقي الدين، حول مشكلات الشباب المسلم في البرازيل، مرجع سابق.

(٣) خالد رزق تقي الدين، الأرجنتين: اختتام فعاليات مؤتمر "سبل النهوض بالجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي "- موقع الألوكة، بتاريخ: ٥ مارس ٢٠١٢، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/R0OGmCf

ضعف الوقف في العصر الحاضر وسبل تفعيله لدى الأقليات المسلمة[١].

وقدم المؤتمر العديد من التوصيات أبرزها:

- أهمية التعريف بمفهوم الوقف الواسع وإبراز تلك الأهمية في بناء تاريخ حضاري للمسلمين، وحاجة الجاليات المسلمة إليه، ونشر ثقافة الوقف من خلال الوسائل المتاحة، وأهمها وسائل الاتصال الحديثة.

- عقد ورش عمل وجلسات تركيز للقائمين على الوقف وأمنائه، حول تطوير الأداء، وتحسين الإدارة، وتطوير اللوائح الداخلية لتتماشى مع معايير الأداء الناجح.

- عقد شراكات بين إدارات الأوقاف وصناديق الزكاة؛ لدفع عجلة الوقف إلى الأمام[٢].

- **التحديات الاجتماعية**

من أهم التحديات التي تواجه الجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية هي التحديات الاجتماعية، والتي تزداد بمرور الزمن مع الأجيال المتقدمة، حيث من أهم تلك التحديات ما يلي:

- الزواج من غير المسلمات، بل وفي بعض الأحيان زواج المسلمات من غير المسلمين، وما ينتج عنه من عدم وجود بيئة اجتماعية مناسبة للأولاد بما يشكل خطورة على عقيدتهم الإسلامية ومعرفتهم بالمبادئ الإسلامية، وقد كثر الزواج من أجنبيات بين المهاجرين المسلمين حتى بلغت نسبتهم ٨٠٪.

- التساهل في العلاقات قبل الزواج بين الذكور والإناث؛ بسبب ضعف الالتزام بالإسلام في نفوس الناس ومحاكاة الغرب في عاداتهم وتصرفاتهم السيئة.

- غلبة العادات الاجتماعية لمجتمع الأكثرية على الجالية المسلمة، بالأخص العادات المخالفة للشريعة الإسلامية.

- قلة المؤسسات الاجتماعية لدى الجاليات المسلمة، وخاصةً المتعلقة بالمرأة والطفل، بما يسهل التأثير عليهم من خلال القوى المعادية.

- ارتفاع نسبة الطلاق بين أفراد الجالية المسلمة بما ينتج عنه من مخاطر اجتماعية واقتصادية وما ينتج عنه من تفكك اجتماعي، وينعكس سلبًا على الأولاد، وكذلك الخطورة على عقيدتهم إذا كانت الأم غير مسلمة.

- ضعف الترابط الاجتماعي لدى الجالية المسلمة، بالأخص بين المسلمين العرب والمسلمين غير العرب، وضعف صلة الرحم[٣].

وقد عرض المؤتمر لتلك المشكلة في دورته الثلاثين، والتي أُقيمت في سبتمبر ٢٠١٧ بعنوان **"الهوية الإسلامية للأسرة المسلمة في أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، وسبل المحافظة عليها"، حيث قدم العديد من التوصيات أهمها:**

- الاهتمام بتعليم القرآن للأطفال، وإنشاء مدارس ومحاضن تُعنى بتحفيظ القرآن الكريم وتعليمه والتربية على ما فيه من قيمٍ وآداب.

- التشديد على أهمية إجراء الدراسات العلمية الموثقة حول وظيفة الأسرة المسلمة في المحافظة على الهوية الإسلامية، واقتراح البرامج والآليات المعنية لذلك بواسطة اللجان العلمية في المراكز الإسلامية في أمريكا اللاتينية.

- الدعوة لإنشاء المدارس الإسلامية النظامية، والتوسع في ذلك كوسيلة من الوسائل المهمة للحفاظ على الهوية الإسلامية.

---

(١) بدء جلسات مؤتمر الوقف ودوره في خدمة الجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، موقع وزارة الشئون الإسلامية والدعوة والإرشاد، بتاريخ: ٢٥ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/1nFcR59

(٢) المؤتمر الدولي الافتراضي الـ ٣٤ لمسلمي أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي يختتم أعماله، جريدة الرياض، بتاريخ: ٢٦ يناير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٧ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/7JBUF67

(٣) ناصر بن إبراهيم بن عبد الله، التحديات الثقافية التي تواجه الجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية وسبل مواجهتها، مرجع سابق، ص ص ٤٢- ٤٩.

- أهمية تبني المراكز الإسلامية في أمريكا اللاتينية إقامة الدورات العلمية، وإنشاء المواقع الإلكترونية التي تُقدم الأحكام الفقهية التي تخص الأسرة في الإسلام.

- الدعوة إلى إنشاء جمعيات أو لجان داخل المراكز الإسلامية تُعنى بأمر الزواج، وشؤون الأسرة المسلمة.

- التأكيد على أهمية التواصل بين المراكز الإسلامية في بلدان أمريكا اللاتينية والمؤسسات المختلفة في البلدان العربية والإسلامية، وضرورة ترجمة الكتب المتعلقة بأحكام الأسرة المسلمة إلى اللغات السائدة في أمريكا اللاتينية.

- ضرورة الاستفادة من الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي، وتسخيرها للعناية بالنشء الجديد ونشر القيم السمحة، والسعي للحفاظ على الهوية الإسلامية[١].

ومما تجدر الإشارة إليه مواكبة المؤتمر الأحداث الجارية وتفاعله معها، حيث كانت الدورة الثالثة والثلاثون للمؤتمر في ديسمبر ٢٠٢٠ بعنوان "**أحكام الأقليات المسلمة الفقهية المتعلقة بجائحة كورونا**"، حيث أُقيم المؤتمر بشكل افتراضي نظرًا لما فرضته الجائحة من انغلاق عالمي، **وناقش المؤتمر أربعة محاور في سياق الأزمة شملت:** محور التفسير والحديث والعقيدة، الفقه والأصول، القضايا الدعوية والمنهجية، الجهود الدولية خلال جائحة كورونا.

وقدم المؤتمر التوصيات التالية:

- ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي، خاصةً في المجال الطبي، والاستفادة من الكفاءات المسلمة في الخارج.

- الالتزام بما تُقرره الجهات المختصة لحماية الناس من الأوبئة والأمراض، كونه واجبًا شرعيًا ووطنيًا.

- التشديد على أهمية تعميم القضايا المطروحة في المؤتمر على كل المؤسسات والجمعيات الإسلامية بأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي؛ لتكوين فهم ووعي بالأحكام الفقهية المتعلقة بالوباء المستجد.

- التأكيد على أهمية نشر ثقافة النظافة واستعمال كل الأدوات والمواد التي تحقق ذلك؛ تماشيًا مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

- دعوة الدول غير المسلمة إلى تسهيل دفن الموتى المسلمين وفق أحكام الفقه الإسلامي، وتوفير مقابر خاصة بهم أو مواقع دفن في المقابر العامة[٢].

هكذا، مثّل المؤتمر نموذجًا واقعيًا للمقاومة والحراك الإسلامي خارج دائرة التأثير الإسلامي المبني على أسس منهجية لمواجهة التحديات التي يتعرض لها مسلمو أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي، وأهم سمات المؤتمر أنه يأتي دائمًا استجابةً لتحديات الظرف الراهن ويتفاعل معها تمهيدًا لمعالجتها، كما اتسم المؤتمر بالاستمرارية والدورية خلال فترة انعقاده بشكل شبه سنوي، وهذه سمات تؤكد فعالية مستوى الشعوب والأفراد في مواجهة ما تتعرض له الأمة الإسلامية من تحدياتٍ وأزمات.

خاتمة: تقييم النموذج: الدلالات، والخلاصات

من ثنايا الاستعراض السابق للمؤتمر الدولي لمسلمي أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي كنموذج من نماذج المقاومة والبناء الإسلامي، يُمكننا استخلاص عدد من الدلالات التي تساهم في تسكين النموذج في إطار المعطيات التي يفرضها واقع المسلمين في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي. كما نسعى في هذا المنحى إلى محاكمة النموذج وتقييمه، وفق ما توصلنا إليه من تصورات حول آليات عمل المؤتمر، والكيفية التي يُعالج بها القضايا والتحديات التي تواجه الجاليات المسلمة في أمريكا اللاتينية، ومدى فعالية هذه الآليات في ظل الظروف العالمية المتأزمة. **وذلك ما يمكن إجماله في النقاط التالية:**

- **الغياب الإلكتروني للنموذج: بالسؤال حول مسار**

(١) ١٠ توصيات في ختام مؤتمر الهوية الإسلامية بالبرازيل، موقع الجمعية الكويتية للتواصل الحضاري، بتاريخ: ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/XTXrB3B

(٢) مؤتمر مسلمي أمريكا اللاتينية يوصي بالاهتمام بالبحث العلمي، موقع الجزيرة الآن، بتاريخ: ديسمبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/kuL7jn8

ومسيرة المؤتمر..!

انعقد المؤتمر منذ تأسيسه في ٣٥ دورة كان آخرهم عام ٢٠٢٢، وناقش المؤتمر خلال هذه الدورات العديد من القضايا التي تمس الأقليات المسلمة في أمريكا اللاتينية، وفي إطار السمة الأساسية التي نلتمسها من نعت المؤتمر بـ"الدولية"، فإن المؤتمر كنموذج للمقاومة الإسلامية بهذا القوام يحتاج إلى مزيد من الانتشار والتوسع من حيث المدى والتأثير. ومن الملاحظات الأساسية التي نعرض لها هي الغياب الإلكتروني للنموذج، حيث إننا لم نجد للمؤتمر هُوية رقمية إلكترونية (سواء موقع إلكتروني، أو منصات التواصل الاجتماعي)، يصل الأمر إلى غياب تناول المؤتمر من الساحة الأكاديمية سواء العربية أو البرتغالية أو الأسبانية -حسب ما توصلنا إليه- فلم نجد حضورًا ملحوظًا للنموذج، حتى أنه من أصل ٣٥ دورة أو قمة انعقد فيها المؤتمر لا يوجد سوى ٨ دورات حديثة تم تناولها بشكل إعلامي صحفي -وليس أكاديمي بحثي- عبر منصات سعودية خليجية بشكلٍ عام، كما أن الموقع الرسمي لمركز الدعوة الإسلامية في أمريكا اللاتينية -الجهة المنظمة للمؤتمر- الذي يصدر باللغة البرتغالية لم يعرض سوى لـ ٥ دورات من ٣٥ دورة[١]. وهذه الملاحظة تعد أم الملاحظات لأنها تعد معيار رئيسي في معالجة المؤتمر كنموذج للمقاومة الإسلامية، فليس من المنطق أن نقيّم نموذجًا لم نتوصل إلى كامل ملامحه وتأثيره وفعاليته.

- **الشمولية في مواجهة المحلية: مدى تأثير المؤتمر حول محيطه الإقليمي والدولي..!**

يأتي المؤتمر -كما سبق أن أشرنا- بسمة أساسية وهي الدولية، كما أن المؤتمر يُناقش القضايا التي تواجه "المسلمين" بشكلٍ عام في "أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي"، إلا أن معظم الدورات التي انعقد فيها المؤتمر -إن لم يكن كلها- كانت في البرازيل، ربما يعزز من ذلك الأمر غالبية التواجد الإسلامي في البرازيل. لكن كيف يعالج المؤتمر قضية تمس شأن أفراد في مجتمع آخر بسلوكيات مختلفة ولغة مغايرة وسياق فكري مختلف، ما لم يحتك النموذج بقضاياه عن قرب ومن خلال آليات وأنماط تقترب من ثقافة المجتمع؛ لذا يغلب على النموذج المحلية البرازيلية.

- **بين التوصيات والآليات:**

يصدر عن المؤتمر في كل دورة من الدورات السنوية عدد من التوصيات العلمية والعملية، لكن الواقع يُشير أن معظم هذه التوصيات تظل حبيسة السطور، فعلى سبيل المثال جاء ضمن توصيات الدورة الـ٣٥ والتي كانت بعنوان "مسلمو أمريكا في مواجهة ظاهرة الكراهية": "إنشاء مرصد دولي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ لرصد الحالات التي تُحَرّض على الكراهية وارتكاب العنف، وعمل تقارير شهرية لرصد خطابات الكراهية، ومنصات إلكترونية دعوية، تُعنى بنشر المقالات والأبحاث التي من شأنها التعريف بالإسلام ووسطيته وتسامحه، وبيان موقف الإسلام من خطاب الكراهية"[٢]، لكن هذا المرصد -حسب ما توصلنا إليه- لم يتم إنشاؤه، وعليه فإن المؤتمر كنموذج للمقاومة الإسلامية يحتاج إلى مزيد من الدافعية التفعيلية للنزول بتوصياته إلى أرض الواقع.

- **غياب الدعم من العالم الإسلامي:**

تعد مشكلة الدعم الذي يتلقاه المسلمون في أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي من أبرز المشكلات المفصلية، ويعود ذلك لعاملين: **الطرفية**: أي ما يتصل بعامل المكان وبُعد المسافة بين أمريكا اللاتينية ومركز الإسلام سواء في الجزيرة العربية أو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **اللغة**: يتحدث معظم مسلمي أمريكا اللاتينية البرتغالية والأسبانية -كما سبق أن أشرنا- وذلك يُضعف عملية التواصل والدعم. وعلى مستوى المؤتمر تحديدًا، فلم نجد دعمًا ملموسًا -خاصةً على مستوى الحكومات والنخب- الأمر الذي يحد من فعالية المؤتمر كنموذج مستقل، فهو يمتلك من الموارد أقلها.

(١) يمكن مطالعة ذلك من خلال الرابط التالي: https://2u.pw/6fPi4EU

(٢) برقية شكر للمملكة وتوصيات في ختام مؤتمر مسلمي أمريكا اللاتينية والكاريبي، مجلة سبق، بتاريخ: نوفمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٥ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/3oSF3O4

ولكن رغم ما سبق، يجدر التنويه إلى مركزية الدعم الخليجي السعودي، حيث إن هناك دعمًا واضحًا من الكويت والمملكة العربية السعودية خاصةً وزارة الشئون الإسلامية والدعوة والإرشاد لديها، ويتمثل ذلك الدعم من خلال الحضور الرسمي ورعاية المؤتمر، كذلك تقديم دعم مادي ولوجستي لتنظيم المؤتمر كل دورة[١]، ويمكن أن يفسر ذلك التناول الإلكتروني للمؤتمر بشكل واسع عبر منصات ومواقع سعودية خليجية مقارنةً بغيرها.

- **تشابك الواقع:**

يوجد العديد من المؤسسات والهيئات الإسلامية في امريكا اللاتينة، فعلى سبيل المثال في البرازيل يتواجد: الجمعية الخيرية الإسلامية (١٩٢٩)، الجمعية الخيرية الاسلامية "ريو دي جانيرو" (١٩٥١)، المدرسة الإسلامية البرازيلية (١٩٦٦)، اتحاد المؤسسات الإسلامية في البرازيل (١٩٧٩)، المركز الثقافي الخيري الإسلامي "فوز دو إيجواسو" (١٩٨٠)، مركز الدعوة الإسلامية بأمريكا اللاتينية (١٩٨٧)، رابطة الشباب المسلم في البرازيل (١٩٩٥)، الندوة العالمية للشباب الإسلامي (٢٠٠١)، المجلس الأعلى للأئمة والشؤون الإسلامية في البرازيل (٢٠٠٥)، الاتحاد الوطني الإسلامي (٢٠٠٧)، المعهد اللاتيني الأمريكي للدراسات الإسلامية (٢٠٠٨)[٢]، وغيرها في باقي دول القارة، تتشابك هذه المؤسسات والهيئات في واقعٍ مشترك، وتهدف إلى معالجة قضايا متشابهة، ويأتي المؤتمر الدولي لمسلمي أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي ليبلور جهود هذه الهيئات والمؤسسات ويُكلل جهودها في صورة حال مُعاش وواقع مأمول، وإن كان ما يزال بحاجة إلى الكثير من الدعم والتطوير.

- **الفعل والفعالية:**

إلى أي مدى يؤثر النموذج في واقع مسلمي أمريكا اللاتينية؟... من خلال تعرضنا لبعض مساحات الحركة لمستوى الشعوب والأفراد المسلمين في أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي وذلك بالنظر والتحليل، ومع الآخذ في الاعتبار معوقات الظرف العالمي، وما ينتجه من قيود على المجتمعات الإسلامية بما يفرض عليها حالة من اللافعل واللافعالية، من خلال هذا كله تتأكد لدينا -من قراءة نموذج المؤتمر- قدرة المجتمعات المسلمة على الحركة في ظل تزايد واستمرار الهجمات والأزمات، فمن خلال آليات المؤتمر واستعراضه الجاد لقضايا المسلمين، تزايد زخم الوجود الإسلامي، ومعه تزايدت أعداد المسلمين في أمريكا اللاتينية، وذلك في ظل موجات ظاهرة الإسلاموفوبيا في أوروبا، وتعد أحوال الجالية المسلمة هناك أفضل بكثير من غيرها في مناطق آخرى كالصين وميانمار.

- **المراجعات الذاتية ومستقبل المؤتمر:**

يتعرض المؤتمر للعديد من القضايا المتشابكة ذات الأبعاد المتقاطعة، ومن ثم يحتاج مراجعات ذاتية للدفع بما يتوصل إليه المؤتمر نحو أرض الواقع، ومن المهم أن تكون هذه المراجعة ذاتية داخلية للوقوف على أهم المشكلات التي تعوق تنفيذ توصيات المؤتمر، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تدشين لجنة متابعة دورية تقوم على متابعة التوصيات والقرارات وتوفير ما يلزم لها من آليات لتنفيذ هذه التوصيات، وهذا ينقلنا إلى نظرة مستقبلية حول مسار ومسيرة المؤتمر، حيث -كما سبق أن أشرنا- أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تتمتع بميزات تجعل منها أرض خصبة لنشر الإسلام، بما ينعكس في تحسين أوضاع الجاليات المسلمة.

(١) رئيس "الدعوة بأمريكا اللاتينية" يشيد بدعم المملكة للأقليات المسلمة، موقع المدينة، بتاريخ: ديسمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٥ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/acg2llD

(٢) هاني صلاح، أهم المؤسسات الإسلامية العاملة في البرازيل، موقع رابطة العلماء السوريين، بتاريخ: يناير ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ١٠ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/ctQ6S70

عروض كتب

مقاومة السكان الأصليين والأمريكان من أصل أفريقي في الأمريكتين

مروة يوسف*

مقدمة:

كان الاستعمار حدثًا فاصلًا في تاريخ قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية، من حيث ربطهما بقارات العالم القديم (أوروبا، وآسيا، وأفريقيا)، وأيضًا من حيث التغيير الديموجرافي الكبير الذي لحق بهما، فمع موطئ قدم أول رجل أوروبي على شواطئ القارتين بدأت حرب إبادة على الشعوب الأصلية ليحل سكان أوروبا مكانهم، هذا من جانب. وعلى الجانب الآخر، استعبد هذا الرجل الأوروبي ملايين الأفارقة، بعد استيلائه على القارتين، للعمل في الحقول الشاسعة لإنتاج محاصيل استراتيجية ساهمت في نهوض أوروبا وثراء الرجل الأبيض. ولضمان استمرار هذه التدفقات المالية، عملت النظم السياسية التي تم إنشاؤها في الأمريكتين على تأسيس منظومة اضطهاد وعنصرية ضد السكان الأصليين والأفارقة الأمريكان لضمان منظومات الهيمنة والقوة التي تصب لمصلحة الرجل الأوروبي الأبيض، وقد استمر الاضطهاد لتلكما الفئتين قرونًا طويلة حتى مع القضاء على العبودية والتمييز دستوريًا وقانونيًا، وطوال تلك القرون قاوم كل من السكان الأصليين والأفارقة الأمريكان هذا الاضطهاد والتمييز ضدهما في معارك لا حصر لها.

وتعرض هذه الورقة لكتاب يُلقي الضوء على تلك المقاومة، وهو بعنوان "مقاومة السكان الأصليين والأفارقة الأمريكان في الأمريكتين: من التعددية الثقافية إلى رد العنصرية العنيف[1]"، وهو كتاب حررته جوليت هوكر. ويُحاول الكتاب تقديم إسهامًا تنظيريًا يتعلق بالعنصرية في الأمريكتين من خلال دراسة العديد من الحالات، مثل: البرازيل، وجواتيمالا، وبوليفيا، وكولومبيا، وتشيلي، والولايات المتحدة الأمريكية. فيرصد الكتاب تطور حراك السكان الأصليين والأفارقة الأمريكان، عبر الإشارة إلى نضالهم في مجالاتٍ متعددة، وسبلهم للحفاظ على هويتهم الثقافية، ومن ثم الإسهام في عملية التنظير للعنصرية وممارستها ومقاومتها، بالإضافة إلى إظهار دور الرأسمالية في ترسيخ العنصرية عبر الأمريكتين ونقد ممارستها. وفي المجمل يُعد الكتاب محاولة للإسهام في النظرية النقدية للعرق.

- **منهجية الكتاب:**

يحاول الكتاب الاقتراب من حراك المقاومة للسكان من خلال نظرة عابرة للحدود عبر الأمريكتين دون الاستغراق في الفروقات بين الحالات المدروسة، كما يركز على إظهار الإنتاج العلمي للسكان الأصليين والأفارقة الأمريكان في دراسة العنصرية وليس دراسة معاناتهم من الخارج، حيث يحاول الكتاب طرح رؤيته من أسفل وليس من أعلى، وبشكلٍ جماعي وليس إنتاجًا فرديًا.

يقف هذا الكتاب في مرحلة انتقالية في النضال من أجل حقوق السكان الأصليين والأفارقة الأمريكان، حيث يأتي في سياق حقبة بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الآن، تلك الحقبة التي شهدت توسعًا في دراسة الحراك المقاوم للعنصرية والرأسمالية المتوحشة التي سادت الأمريكتين، ولا شك أن ذلك التوسع سيؤثر على الإنتاج العلمي في تلك القضية، بل وسيؤثر على الحركات الاجتماعية والسياسية المناهضة للعنصرية والتمييز في أنحاء الأمريكتين، ومن هنا تأتي أهمية الكتاب في رصد نهاية حقبة من الإنتاج العلمي.

---

* باحثة في مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(1) Juliet Hooker (eds.), Black and Indigenous Resistance in the Americas: From Multiculturalism to Racist Backlash, (London: The Rowman & Littlefield Publishing Group, Inc, 2020).

- **محتوى الكتاب:**

ينقسم الكتاب إلى تسعة فصول: يتناول الفصل الأول رؤية كلية للمقاومة في الأمريكتين، وتتناول الفصول السبعة الأخرى العنصرية والمقاومة في تشيلي، ومقاومة الأفارقة في كولومبيا، ومقاومة المايا، ومقاومة المرأة في البرازيل، والنضال ضد العنصرية في بوليفيا، التعليم والعنصرية في المكسيك، والعنصرية والنيوليبرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفصل ختامي يقدم خلاصة حول القومية الأمريكية والعنصرية. وسيأتي تناول هذا المحتوى على النحو التالي:

١-تقييم وتحليل مشروع الأمريكتين لخفض العنصرية:

يحاول هذا الفصل تقديم تحليل عملي كلي لحركات مناهضة العنصرية في الأمريكتين وتحليل استراتيجياتها وعواقب تحركاتها، بالإضافة إلى تقديم رؤية نقدية داعمة لتلك الحركات وناشطيها من أجل الإسهام في تحقيق أهدافهم والتشبيك العابر للحدود بين تلك الحركات. وركز الفصل على تحليل السياسات التي تتبعها تلك الحركات من أجل انتزاع تنازلات وحقوق أكبر من الدولة، من خلال نشر الخطاب الحقوقي، سواء كان ذلك مرتكزًا على المبادئ الليبرالية للمساواة، أو الحق في الاختلاف الثقافي، أو مزيج من الاثنين، بالإضافة إلى الحجج التي تركز على تعزيز "التنوع" سواء في مكان العمل، أو الفصول الدراسية، أو القطاع الخاص، ومن جانب آخر حماية الحقوق التي تم اكتسابها من التآكل.

ويرتبط مدى تحقق تلك السياسات وأجندات الحركات بطبيعة الدولة، فالحكومات ذات الميول اليسارية عمومًا توفر مجالاً أكبر للمناورة فيما يتعلق بالاستراتيجيات القائمة على الحقوق، أكثر من الحكومات اليمينية، ويمكن أن نلاحظ هذا الفرق على سبيل المثال في البرازيل في عهد لولا دي سيلفا وعهد بولسونارو. هذا، وإن كان اعتبار أن طبيعة الدولة هو المحك الوحيد بمثابة نظرة قاصرة، حيث تتداخل العديد من العوامل لتحديد مدى نجاح أو فشل سياسات المقاومة التي تتبعها الحركات المناهضة للتمييز والعنصرية.

وقد تأسست تلك الاستراتيجيات على سياسة العمل المشترك بين الفريقين المضطهدين منذ بداية الإبادة للسكان الأصليين واستعباد الأفارقة، وهذا من خلال الاندماج الثقافي أو التعاون لتعزيز النضال من أجل تدمير المظاهر المنهجية للقمع وتأسيس أشكال من التنظيم الاجتماعي والتشابك بينها. وفي الوقت المعاصر كان التعاون ملحوظًا في إعادة تعريف السياسي وماهية الحقوق؛ سعيًا نحو مزيدٍ من الحقوق أو تقرير المصير أو الاستقلال دون اعتبار تلك الحقوق المسموح بها من الدولة منحةً منها بل هي أسس للنظم.

انقسمت تلك الاستراتيجيات إلى اتجاهين أساسيين على مر العصور، الأول: اتجاه يركز على الحفاظ على الحقوق المكتسبة والتوسع في طلب المزيد من الحقوق، الثاني: هو الرفض الجذري للسياسات العنصرية، كل من الاتجاهيين له مزاياه وعيوبه وتم الجمع بينهما في الاستخدام في كثيرٍ من حالات الدراسة التي يدرسها الكتاب، وسوف يتضح استخدام هذين الاتجاهين في دراسة الحالات في الفصول التالية.

٢- الاستعمار والعنصرية ومقاومة المابوتشي في تشيلي النيوليبرالية:

يدرس هذا الفصل مقاومة المابوتشي[١] في تشيلي من أجل تقرير المصير والحكم الذاتي، ذلك النضال الذي تطور في سياقات ليبرالية ومن بعدها نيوليبرالية في ظل هشاشة السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تشيلي، حيث عاشت أمريكا اللاتينية سياقات نيوليبرالية أعادت صياغة العلاقات الاستعمارية التي أعلنت الدولة التشيلية تجاوزها تاريخيًا. وعليه، فقد تمحورت مقاومة المابوتشي حول التعبئة المرتكزة على حماية الأرض، وإعادة إنتاج الحياة لمقاومة العنصرية والعسكرة ومصادرة أراضيهم وتدمير الغابات وقتل

(١) المابوتشي هم السكان الأصليون الذين يتوزعون بين تشيلي والأرجنتين في إقليم أروكانيا، ثار المابوتشي ضد سياسة مصادرة الأراضي في أقاليمهم وتدمير الحياة الطبيعية عليها مراتٍ عدة، ولكن كانت أكبر ثوراتهم في ١٨٨١.

زعمائهم.

أدت السياسات العنصرية والاستعمارية للنظم السياسية في تشيلي إلى اختلاف مقاومة المابوتشي وتطورها عبر العصور. ذلك حيث انتقلت من المواجهة المباشرة إلى إنتاج هويات سياسية مختلفة عن التي تفرضها الدولة، وإقرار حكم ذاتي من أسفل، ومزيد من الترابط بين أفراد السكان الأصليين، مع الأخذ في الاعتبار أن مقاومة المابوتشي تتجاوز سياسات التعددية الثقافية التي يمكن أن تكون قد تبنتها الدولة التشيلية.

يُقدم الفصل نموذج لإحدى حركات المقاومة للمابوتشي وهي حركة Rupturista في ظل واحدة من الأزمات التي واجهت علاقة المابوتشي بالدولة، حيث صعدت الحركة من حراكها ومطالبها بعد أن قتلت الشرطة مزارع من المابوتشي خارج إطار القانون في عام ٢٠١٨، وكان أول تلك المطالب: سحب أسلحة من يتعرض للمابوتشي بالعنف، ثانيها إنشاء لجنة تحقيقات من أجل تعويض المابوتشي عن عنف الدولة التشيلية على مدار عصور إنشائها، ثالثها إقرار نظام تشيلي السياسي بحق المابوتشي في تقرير مصيرهم، رابعها الدعوة العامة إلى العصيان ضد دولة تشيلي وعنفها وعنصريتها الممنهجين ضد المابوتشي.

٣- النضال ضد العنصرية وإنجازات التعددية الثقافية وحدودها في كولومبيا:

يُقدم هذا الفصل عرضًا موجزًا لسياسات التعددية الثقافية في العقدين الأخيرين في كولومبيا لتقييم تنفيذها على السكان الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، على وجه الخصوص. فإلى أي مدى ساعدت التعددية الثقافية، التي روجت لها الدولة وعززها نضال السكان من أصل أفريقي لمناهضة العنصرية، على تقويض هياكل السلطة القائمة على التسلسل الهرمي العنصري؟

على مدار العقدين محل الدراسة في هذا الفصل، كان نضال السكان الكولومبيين من أصل أفريقي يرتكز حول سياسات التعددية الثقافية، وقد نجح هذا النضال في ترسيخ خطاب التعددية الثقافية في المخيال الاجتماعي والقوانين والسياسات، سواء كان ذلك بشكلٍ رسمي أو غير رسمي. على سبيل المثال، الاعتراف بالعنصرية المنهجية وتمييزها، وفرض سياسات الملكية الجماعية للأراضي في المناطق ذات الكثافة السكانية لتلك الفئة، حتى تجذرت سياسات التعددية الثقافية تلك في المجتمع الكولومبي وسياساته، حيث تم الاعتراف بتمايز تلك المجموعة وحقوقها عن غيرها من المجموعات. إلا أن هناك العديد من الإشكاليات التي تظهر على السطح، ومنها: اعتبار أن الحقوق الممنوحة لتلك الفئة هي هبة من الدولة وليست حقوق أصيلة لتلك المجموعة بمجرد وجودها سواء قبلت الدولة منحها أو لم تقبل، وإذا كانت الإشكالية السابقة تتخذ منحى فكري وفلسفي إلا إنها يترتب عليها إشكالية أخرى، وهي أن خطاب وسياسات التعددية الثقافية بهذا الشكل لم تنزل على أرض الواقع وظلت حبيسة القوانين والخطابات، خاصةً في حالة تعارضها -مثلا- مع سياسات الدولة الاستخراجية في المناطق التي تم اعتبارها ملكية جماعية للسكان الكولومبيين من أصل أفريقي.

٤- العنصرية ومقاومة الآشي في جواتيمالا ضمن تناقضات التعددية الثقافية النيوليبرالية:

عانى السكان الأصليون في جواتيمالا (الآشي*) من التمييز والعنف ضدهم، وصولا لمذابح استمرت منذ ستينيات القرن الماضي وحتى التسعينيات نتيجة لرغبة النظم السياسية في الاستيلاء على أراضيهم. وفي محاولة لحل إشكاليات الآشي، تم تنفيذ سياسات التعددية الثقافية بدايةً من التسعينيات من قبل النظم المختلفة، وتنوعت مطالب الآشي، إلا أن أهم مطلب هو ملف العدالة لضحايا المذابح والمطالبة بالتعويضات.

يتناول هذا الفصل نتائج تطبيق سياسات التعددية الثقافية في مناطق الآشي مثل رابينال وكوبولكو، وهما بلديتان تقعان في مقاطعة باجا فيراباز في جواتيمالا، سواء كانت تلك

* الآشي هي مجموعة عرقية من شعب المايا (السكان الأصليين) في جواتيمالا، يعيشون في بلديات مختلفة في مقاطعة باجا فيراباز.

النتائج ثقافية أو سياسية أو اجتماعية اقتصادية. فعلى الرغم من أن سياسات التعددية الثقافية روجت لخطابات الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، فقد تعايشت مع إنكار وانتهاك الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية لهذه الشعوب نفسها، ويرجع ذلك لأن سياسات التعددية الثقافية لم يتم وضعها لتعديل العنصرية الهيكلية للدولة، وإنما للاستهلاك السياسي.

٥- مناهضة العنصرية، والنضال السياسي، وقيادة المرأة البرازيلية من أصل أفريقي:

يتساءل هذا الفصل عن دور اليسار في أمريكا اللاتينية بشكلٍ عام والبرازيل بشكلٍ خاص في مناهضة العنصرية، وذلك من خلال تحليل النضال النسائي خاصةً ذوات الأصل الأفريقي وقدرتهن على التأثير في سياسات الدولة المناهضة للعنصرية.

صعد اليسار وسقط في البرازيل ثم عاد للصعود مرةً أخرى، يدرس الفصل نشاط الحركات السوداء خاصةً الحركات النسائية في ظل مختلف النظم اليسارية وغير اليسارية، من خلال التعبئة وممارسة الضغط والتواصل مع المسؤولين الحكوميين. ففي ظل النظم اليسارية، استطاعت تلك الحركات الضغط من أجل إنشاء العديد من السياسات العامة الواعية بالعنصرية والتمييز الذي تتعرض له النساء من أصلٍ أفريقي، بينما واجهت عقبات أكبر من قبل الحكومات غير اليسارية. إلا أن مسار النضال النسائي -خاصةً في الدفع بسياسات مناهضة للعنصرية- واجه تحديات وعقبات في تنفيذ الإجراءات القانونية لصالح المساواة العرقية، وبالتالي لم يسفر "التحول متعدد الثقافات" عن تغييرات هيكلية في البلاد، سواء كان ذلك في ظل حكومات يسارية أو غير يسارية، الفارق الوحيد أن الحكومات اليسارية سمحت بالحراك في حين رفضته بشكلٍ كلي الحكومات غير اليسارية.

٦- صعوبات الربط بين النضال ضد السياسات الاستخراجية ومناهضة العنصرية في بوليفيا:

في بوليفيا -وكحال معظم دول أمريكا اللاتينية- كان التمييز ضد السكان الأصليين هو سمة العلاقات داخل الدولة، ويظهر في جميع سياساتها، خاصةً فيما يتعلق بالاستيلاء على أراضيهم. وبناءً على ذلك التمييز، كان حراك السكان الأصليين في اتجاهين: الأول: مناهضة العنصرية، والاتجاه الثاني: رفض سياسات الاستخراج من أراضيهم. ومن ثم، يركز هذا الفصل على دراسة الاتجاهين السابقين، مع الأخذ في الاعتبار أن هذين الاتجاهين كانا يهدفان بشكلٍ عام لرفع المظالم التاريخية عن السكان الأصليين.

نشأ الاحتجاج ضد المظالم التاريخية للسكان الأصليين في إطار تعبئة وحشد الجماهير ضد استخراج الموارد ومناهضةً للعنصرية، ومن خلال حوار وثيق بين اتجاهي المقاومة لدفع عملية بناء الحركة وتنظيم الاحتجاجات ضد الدولة من أجل تغيير القوانين. إلا أن مع تطور الحراك انفصل الجانبان لتتكون حركتان مختلفتان، سواء من حيث عملية صنع المطالب وتقديمها، أو من حيث اتجاه العمل لتغيير السياسات، مما نتج عنه ضعف الحراكين وعدم قدرتهما على فرض أجندتهما على النظم السياسية المختلفة في بوليفيا.

٧- المعلمون من السكان الأصليين في المكسيك ومناهضة العنصرية:

يُركز هذا الفصل على حراك معلمي منطقة لامونتانا (الجبل) في ولاية غيريرو في المكسيك، في رفضهم للإصلاحات التعليمية لعام ٢٠١٣ في البلاد، وهدفت تلك الإصلاحات إلى دمج التعليم الموجه للسكان الأصليين، سواء كان مناهج تدريسية أو تدريب خاص للمعلمين، في التعليم العام بصرف النظر عن الخصوصية الثقافية والاجتماعية لهؤلاء السكان. وقد أسس هذا الحراك رفضه لهذا الإدماج تحت دعوى أن ذلك التحويل قوض بشدة برامج تعليم السكان الأصليين، وأضعف جودة التعليم الابتدائي والثانوي بشكلٍ خاص، وتمحور هذا الحراك في المسيرات وقطع الطرق والاعتصامات.

وقد واجه هذا الحراك سلسلةً من أحداث العنف في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، ومن ضمن تلك الأحداث اختفاء ما يقرب من ثلاثة وأربعين تلميذًا من السكان الأصليين والمكسيكيين من أصل أفريقي في ٢٠١٤، وتصاعد الحراك لمقاطعة الانتخابات

لتتطور الأحداث التي انتهت باغتيال أنطونيو فيفاريس أحد قادة هذا الحراك في ٢٠١٥. نتج عن تلك الأحداث تحول في الحراك الذي بدأ بالحفاظ على الهوية الثقافية التعليمية للسكان الأصليين إلى حراك من أجل الحفاظ على الحياة.

٨- العنصرية النيوليبرالية وحركة "حياة السود مهمة" في الولايات المتحدة:

"حياة السود مهمة" حركة ناشطة نشأت في المجتمع الأمريكي الأفريقي، تهدف إلى التخلّص من العنصرية ضد الأشخاص الأمريكيين من أصل أفريقي، سواء كانت العنصرية تتمحور حول التنميط العنصري وعنف الشرطة، أو اللامساواة القائمة على العنصرية في النظام القضائي في الولايات المتحدة.

يدرس هذا الفصل التكوين العنصري الحالي في الولايات المتحدة، والحركات الاجتماعية التي تتحدى هذا الواقع مع التركيز على حركة "حياة السود مهمة"، وذلك من خلال اعتبار أن العنصرية بمعنى إنتاج عدم المساواة من خلال الحرمان العنصري هي سمة أساسية للرأسمالية. فالعنصرية هي علاقة تراكم من خلال الحرمان، ومن هذا المنطلق جاءت دراسة الحركة ونشأتها والقضايا التي اهتمت بها ومساراتها، خاصةً أن جُل نشاط الحركة كان أثناء فترة الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب، وما هو معروف عنه بتشجيعه الرأسمالية النيوليبرالية والعنصرية.

٩- القومية الأمريكية ومناهضة العنصرية:

نتج عن نشأة القومية الأمريكية في القارتين الشمالية والجنوبية قتل ما يزيد عن ١٥٠ مليون شخصًا من السكان الأصليين، و٥٠ مليون شخصًا أفريقيًا. فقد نشأت هوية الأمريكتين الحديثة تحت أسس عرقية قبل أن يكون للعرق أي دور سياسي أو اجتماعي أو ثقافي في العالم، بل ظهرت المسألة العرقية نتيجة لتلك الهوية، واستمر الوضع ما يقرب من خمسة قرون. ومع هيمنة السياسات العرقية في الأمريكتين بل والعالم على مدار نصف ألفية، فرضت العنصرية نفسها كرؤية للعالم على الكثير من المجتمعات والدول، إلا أن المقاومة كانت الوجه الثاني المصاحب لتلك الهيمنة وتلك السياسات من خلال مناهضة العنصرية سواء من قبل الفئات التي استهدفتها تلك الهيمنة والعنصرية أو في باقي أنحاء العالم.

إذن، يحاول هذا الكتاب إلقاء الضوء على مساحات وحركات مناهضة العنصرية في الأمريكيتين من خلال دراسة العديد من الحالات في القارتين، تبرز حراك الجماعات التي تم اضطهادها والتمييز ضدها وكيفية حركتها وما الذي تقاومه تحديدًا، فهي ليست مجرد أراء فردية أو تعبر عن فئة محدودة في هذه الدولة أو تلك بل ثمة هياكل مؤسسية ومجتمعية وثقافية نشأت وظهرت مع نشأة تلك الدول على مر القرون.

خاتمة:

من المتعارف عليه في الوعي الجمعي العالمي الحديث تأثير اكتشاف العالم الجديد (الأمريكتين) على استمرار وتطور الحضارة الغربية، وكان من البديهي أيضًا الحديث عن الإبادة والاستعباد الذي طال كلا من السكان الأصليين والأشخاص من أصل أفريقي في ظل نشأة القارتين، إلا أنه من الغائب الحديث عن مقاومة هاتين الفئتين تحديدًا لتلك العمليات، ناهيك عن مقاومة آثارها في تشكيل هياكل وبنى اجتماعية وسياسية واقتصادية قائمة على التمييز والعنصرية. في هذا الصدد، طرح الكتاب رؤيةً جديدةً لدراسة تلك المقاومة، في ظل دعاوى نيوليبرالية بسياسات تعددية ثقافية قادرة على التعامل مع الميراث الثقيل الذي تحمله دول الأمريكتين والهياكل والبني الحديثة، من أجل خلق مجتمعات تعددية.

وعليه، يؤكد الكتاب أن الإشكاليات التي يُعانيها كل من السكان الأصليين والمجتمعات من أصل أفريقي أكبر بكثير من سياسات تعددية ثقافية تطبقها الحكومات التي نشأت في ظل تمييز وعنصرية ضدهما، خاصةً فيما يتعلق بالتعامل مع حقوق تلك الفئات باعتبارها منح من الدولة، فلا يبقى أمام تلك الفئات أي حلول إلا المقاومة.

العولمة والنساء في العالم الثالث

مروة يوسف*

مقدمة:

إن منظومات الهيمنة العالمية ألقت بثقلها على العديد من المناطق والفئات المختلفة في العالم، خاصة العولمة النيوليبرالية (الليبرالية الجديدة) كمنظومة عالمية للهيمنة، قوبلت تلك المنظومة بمقاومة من قبل الأفراد سواء كانوا رجالا أو نساءً في جميع أنحاء العالم، فرادى أو جماعات. وإذا ما نظرنا لحال المرأة في دول العالم الثالث سنجد أنهن فئة مستضعفة ضمن مجتمعات مستضعفة، فكيف يمكن لهن مقاومة منظومات عالمية للهيمنة تتمثَّل في العولمة النيوليبرالية العالمية.

يمكن إعادة تعريف وتحديد العولمة النيوليبرالية من خلال دراسة مواطن استغلالها للفئات الأكثر استضعافًا مثل نساء العالم الثالث[١]، ومن خلال تحديد كيفية مقاومة تلك المساحات التي يتم فيها استغلالهن يمكن البحث والمطالبة بمنظومات عالمية أكثر عدالة، بالإضافة إلى تحديد الاختلاف بين حجم الاستغلال ومنظومات الهيمنة التي تتعرَّض لها الدول المختلفة بين دول كبرى وأخرى صغرى، والفروق في الاستغلال والهيمنة التي يتعرَّض لها كل من الرجال والنساء.

تعرض هذه الورقة لكتاب يستعرض منظومات الهيمنة العالمية للعولمة النيوليبرالية من خلال دراسة فئة من الفئات التي تتعرَّض للاستغلال مثل النساء، هذا الكتاب عنوانه "**العولمة ونساء العالم الثالث: الاستغلال والتعايش والمقاومة**"[٢]، وقد حَرَّرَ هذا الكتاب كلٌّ من ليجيا ماكجفرن وإيسادور ويلمان، وينقسم الكتاب إلى عشرة فصول، تتمحور تلك الفصول حول دراسة العولمة والرأسمالية الاقتصادية وتأثير ذلك على هوية النساء والمهاجرات في دول ومجتمعات مختلفة ودراسة قضايا تتعلق بتجارة النساء عبر العالم.

- **منهجية الكتاب:**

ترتكز منهجية الكتاب على اعتبار العولمة النيوليبرالية ليست عملية محايدة، فهي جندرية، وقد أدَّت إلى تفاقُم عدم المساواة الاجتماعية المحلية والعالمية. وبالتالي، هناك مقاومة متزايدة ضدَّ مسارها المدمِّر والبحث يتزايد عن بدائل أخرى لعملياتها. إن نساء العالم الثالث يُعانين من التأثير السلبي للعولمة النيوليبرالية بشكل أكثر من رجال ونساء العالم الأول، وتتحدَّى مقاومتُهم الهيمنةَ التي تؤكِّدها السياسات النيوليبرالية، رغم أن مقاومة مثل تلك السياسات غالبًا ما يكون صعبًا ولا يخلو من المشاكل والمخاطر، خاصة عندما تردُّ الدولة النيوليبرالية بالقمع السياسي والعسكري. بالإضافة إلى ذلك يطرح الكتاب إطارًا مفاهيميًّا ينطلق من مفهوم العولمة النيوليبرالية وتتفرَّع منها مجموعة من المفاهيم المرتبطة بها مثل عدم المساواة والإمبريالية والاستعمار.

- **محتوى الكتاب:**

يتناول الكتاب كلًّا من عدم المساواة والرأسمالية العالمية وسياسات الهجرة والهوية والمعاناة والتضامن ودراسة حالات

---

* باحثة في مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) يعترض الكثير من الباحثين بأن مصطلح العالم الثالث انتهى من الوجود، إلا أن منظومات الهيمنة العالمية الحالية تعيد تأكيد هذا المصطلح، ومن جانب آخر فإن استخدام مصطلح نساء العالم الثالث يظهر إدراك الفروق بين الفئات التي تُعاني من منظومات العولمة الليبرالية، واعتراف بأن النساء في تلك الدول هن الفئة الأكثر استضعافًا.

(2) Ligaya Lindio-Mcgovern and Isidor Wallimann, Globalization and Third World Women: Exploitation, Coping and Resistance, (New York: Routledge, 2016).

من الشمال والجنوب ومن أمريكا اللاتينية وأفريقيا والنساء المهاجرات مثل الفلبينيَّات في الولايات الأمريكية، في إطار دراسة دور النساء خاصة في العالم الثالث في مواجهة ومقاومة السياسات النيوليبرالية سواء كانت اقتصادية أو ثقافية، وفيما يلي شيء من التفصيل حول فصول الكتاب:

١- الفصل الأول: العولمة وعدم المساواة الإقليمية

أكَّدت العولمة على تقسيم العالم وعدم المساواة بين الشمال والجنوب، وبالإضافة إلى ذلك رسَّخت عدم المساواة بين دول الجنوب العالمي، حيث أدَّت العولمة إلى هجرات اقتصادية بين الدول ذات الفروق الاقتصادية في الإقليم الواحد، هجرات كان أساسُها الاستغلال والفقر. انتشرت تلك الهجرات في جميع أنحاء العالم، وبينما ركَّزت الأدبيات على الهجرات من الجنوب للشمال يركِّز هذا الفصل على الهجرات من الجنوب للجنوب، خاصة هجرات النساء، فلقد تركَّزت هجرات النساء حول العمل في المنازل، ويدرس الفصل حالة عاملات المنازل في جوهانسبرج في جنوب أفريقيا القادمات من مختلف الدول الأفريقية.

يؤكِّد الفصل على أنه أصبح للعاملات المنزليَّات تجارة خاصة بهم تُسَمَّى (تجارة الخادمات Maid trade) تتدفَّق عبر أنحاء العالم باعتبارها إحدى نتائج وآثار العولمة، وتشْهد جنوب أفريقيا واحدةً من السياسات المتناقضة فيما يتعلَّق بالعاملات المنزليَّات، ففيما تُسَنُّ قوانين لحماية العاملات المنزليات المحليات فإنها لا تأْبه البتَّة بالعاملات المنزليَّات المهاجرات من دول الإقليم مثل زيمبابوي، بل وهناك عداء سياسي تجاههنَّ ضمن العداء السياسي الواضح للعاملين المهاجرين من دول الإقليم، فعلى الرغم من الدور المحوري لهؤلاء العاملين المهاجرين، خاصة النساء منهم، في تزكية الاقتصاد في جنوب أفريقيا، فإنهن يتعرَّضن لأقصى درجة من الاستغلال مادِّيًّا وجسديًّا على يد أرْباب العمل والعصابات التي تعمل على نقلهنَّ عبر الحدود.

٢- الفصل الثاني: الرأسمالية العالمية والنساء

للرأسمالية دور كبير في تغيير الاقتصاد العالمي والمحلي، وفي أثناء ذلك فإنها تُغَيِّرُ البنى الاجتماعية والسياسية لمتبنِّيها، وتقوم على الاستغلال للقوى العاملة التي تحاول النجاة من الانسحاق الاقتصادي، ويركِّز الفصل الثاني على كيفية تغيير الرأسمالية وعملياتها لحياة النساء، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

فمع تزايُد الهجرة النسائية عبر الحدود من الجنوب إلى الشمال من أجل الفرص الاقتصادية التي تُتيحها مجالات العمل المعتمِد على النساء مثل العاملات المنزليَّات؛ يؤدِّي ذلك إلى تغيير الطبقات الاقتصادية في الدول الطاردة لتلك العمالة، بالإضافة إلى تغييرٍ في الأدوار الاجتماعية حيث يبقى الرجال من أجل رعاية الأطفال وكبار السن، أو ينضمُّون هم أيضًا إلى قطار الهجرة الاقتصادية للشمال، ممَّا يترك الفئات الأكثر فقرًا وضعفًا في الجنوب مثل الأطفال وكبار السِّن دون رعاية حقيقة كانت تقوم بها النساء.

فالرأسمالية بهذا الشكل لا تُعيد فقط تشكيل الأوضاع الاجتماعية في الدول المستقبِلة لتلك الهجرات، بل تُعيد تشكيل المجتمعات في الدول التي يرغب رجالُها ونساؤها في الهرب منها، من حيث آفاق المستقبل في أجيال لم تتم رعايتها بشكل كافٍ أو حتى في نقص عدد السكَّان نتيجةَ نقص أعداد النساء المنجِبات في تلك الدول؛ وما يتبعه من نقص في التعليم والحماية الاجتماعية بشكل كلي.

٣- الفصل الثالث: الهجرة والسياسات عبر الحدود وحدود الدولة في تحدي القوانين

يدرس هذا الفصل تجربة التنظيم العابر للحدود للمهاجرين الفلبينيِّين في التنظيم والتعبئة عبر الحدود للمحافظة والدفاع عن حقوقهم، يقوم الفصل على دراسة ميدانية قام بها الكاتب للتنظيم في مانيلا بالفلبين بين عامي ١٩٩٧-٢٠٠١ من خلال دراسة حملاتهم وتعبئتهم للعاملين والمهاجرين في مختلف الدول.

تعمل المنظمة على جبهتين: الأولى حماية حقوق الفلبينيين في الدول التي هاجروا إليها، والثانية محاولة تغيير السياسات التي تدفع بالفلبينيِّين إلى الهرب من دولتهم إلى دول أخرى، حيث يعتبر التنظيم أن الدولة مسؤولة عن الوضع العام للفلبينيِّين

ورغبتهم في تَرْكِ أُسرهم والعمل في الخارج، كما يحاول التنظيم الدفعَ بفكرة المواطنة الفلبينيَّة العالمية التي تنبثق من حراكِ أفْقرِ وأضْعفِ طبقات العاملين في الفلبين المضطرة للسفر للعمل كعمالة غير ماهرة أو عاملات منزليات في دول أخرى.

٤- الفصل الرابع: الهويات والوطن والإمبريالية

يعكس هذا الفصل بعض الاتجاهات النظرية الرئيسية التي ميَّزت جوانب معيَّنة من الحركة النسوية الفلبينية الأمريكية، باعتبارها أكبر مجموعة من "الأمريكيّين الآسيويّين" في الولايات المتحدة اليوم، حيث تتجلَّى آثارُ الاستعمار الأمريكي في التهميش والاستغلال المستمرّ لحوالي ثلاثة ملايين فلبّيني يعيشون ويعملون داخل مدن الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا السياق فإن هذا الفصل يؤكِّد على أن تاريخ وظروف الأمريكيّين الفلبينيّين في هذا البلد لا يمكن مساواته وإدراجه ضمن فئة "الأمريكيين الآسيويين" بشكل عام، ففي حين أن الفلبينيين قد يتشاركون بعض أوجه التشابه مع المجموعات العرقية الآسيوية الأخرى، فإن ما يجعلهم متميّزين هو حقيقة أن "بلدهم الأصلي كان موضوعًا للاستعمار العنيف والقهر المطلق من قبل رأس المال الاحتكاري الأمريكي" وأن أيَّ سعيٍ للخلاص من الهيمنة الاستعمارية التي يعاني منها الأمريكيُّون الفلبينيّين -خاصة النساء منهم- لا بدَّ أن تبدأ بتخلُّص الفلبين نفسها من هذا الإرث الاستعماري.

٥- الفصل الخامس: النضال من أجل السيادة على الأرض والغذاء

تتصاعد في كينيا انتفاضة أخرى للماوماو* ضدَّ احتكار كبار الملاك والشركات للأراضي في كينيا، يقود تلك الانتفاضة الفلاحات والنساء اللاتي لا يملكن أرضًا، وقطاع الاقتصاد غير الرسمي والعديد من قطاعات الفقراء، وتتمثَّل مطالب تلك الانتفاضة في ملكية عامة للأراضي والتعليم الشامل والمجاني ومراقبة الإنتاج الزراعي، ويركِّز هذا الفصل على دور النساء اللاتي لا يملكن أرضًا في نضالهنَّ من أجل ملكية عامة للأراضي.

كانت الشركات تستولي على الأراضي الخصبة في كينيا ويتم وضع سياج حولها باعتبارها ملكية خاصة من أجل زيادة إنتاج الأراضي من المحاصيل الزراعية المخصَّصة للتصدير، وتصاعدت تلك العمليات في الواقع الكيني منذ الاستقلال وحتى بدايات الألفية الثالثة بشكل مطَّرد، ممَّا نتجَ عنه تزايُدٌ في الفقر وعدم قدرة صغار الفلاحين عن مقاومة الشركات الكبرى وآليَّات إنتاجها، وقد قامت حركة الماوماو الحديثة -خاصة في شِقِّها النسائي- بالدفاع عن الملكية العامة للأراضي من أجل الدفاع عن الإنتاج المشترك ولإنتاج مساحات اقتصادية مخالفة للاقتصاد الرأسمالي الاستغلالي الذي سادَ منذ استقلال البلاد، نتجَ عن تلك المطالبات وذلك النضال سندات ملكية جماعية للأراضي المشتركة، وتعويضات عن الاغتصاب الذي كان يتمُّ للفلاحات من قبل العصابات التي تحمي تلك الشركات، والتنظيم المستقلّ للملكية الجماعية من قبل الفلاحين.

٦- الفصل السادس: اقتصاديات بديلة.. تنظيم الاقتصاد التضامني

في عام ١٩٩٤، وافق الكونجرس الأمريكي على معاهدة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)* مع المكسيك وكندا، وقد أضرَّت تلك الاتفاقية بشكل خاص بالطبقات الشعبية في المكسيك، بما في ذلك المزارعين والعمال الصناعيين وأصحاب الأعمال الصغيرة. يستعرض هذا الفصل بإيجاز التفاوتات

* الماوماو وهي كلمة قديمة تعني الأجداد أو اخرج، وأطلقت على جيش الأرض والحرية الكيني، في خمسينيَّات القرن الماضي، ونشأ الماوماو في كينيا من تجمع العديد من القبائل مثل الكيكوكو لمحاربة الاستعمار البريطاني والذي كان يهدف بالأساس إلى الاستيلاء على الأراضي الكينية للزراعة، واستمرَّت انتفاضة الماوماو في كينيا حتى الاستقلال، ويطلق نفس اللفظ على النضال ضدَّ الاقتصاد النيوليبرالي في كينيا في الوقت الحالي.

* نافتا (NAFTA) أو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، هي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وقعت اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية في ديسمبر ١٩٩٢ وأصبحت سارية المفعول في يناير سنة ١٩٩٤.

الهيكلية المتزايدة التي سببتها سياسة التجارة الحرة هذه. بالتزامن مع قوانين الهجرة الأمريكية القاسية وانخفاض الإنفاق الاجتماعي من قبل الحكومتين الليبراليَّتين الجديدتين في المكسيك والولايات المتحدة. مع الأخذ في الاعتبار أن محل تركيز الفصل على تأثيرات الليبرالية الجديدة على النساء والأُسر التي تركها المهاجرون الذكور إلى الولايات المتحدة من المكسيك، من خلال النظر في دراسة حالة إثنوغرافية لبعض النساء الريفيَّات حيث ارتكزتْ مقاومتهم من خلال طريق تشكيل تعاونيَّات الإنتاج النسائية. وتعاونيَّاتهم هي مجرد مثال واحد على الممارسات الاقتصادية البديلة للاقتصادات الرأسمالية كجزء مما يُسَمَّى "الاقتصاد السياسي التضامني".

يذكر الفصل ثلاثة أمثلة على إنشاء شبكات اقتصادية تعاونية بديلة تعمل على تمكين المرأة في أمريكا اللاتينية، وهي: أولًا- حركة العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضًا في البرازيل، حيث يُنشيء عمَّال المزارع مجتمعات تعاونية على أراضٍ لا تتم زراعتها حاليًّا، مملوكة لأصحاب الأراضي الأثرياء، ويبدأون في زراعة الأرض بشكل تعاوني، ويطالبون بملكيَّتها بموجب القانون البرازيلي الذي يشترط أن تكون الأرض لخدمة الاستخدام الاجتماعي وإلا يحقُّ للحكومة مصادرتها.

والمثال الثاني يتعلَّق بحركة زاباتيستا في تشياباس بالمكسيك، التي شاركت منذ عام ١٩٩٤ في معارضة التغييرات في الدستور المكسيكي التي استفاد منها المستثمرون الخارجيون في الأراضي على حسابهم. إنهم يهدفون إلى إنشاء مجتمعات أصلية مستقلَّة تسيطر على الأرض بشكل جماعي وتتَّخذ القرارات من خلال الديمقراطية التشاركية، وتشارك النساء المنتميات إلى تعاونيَّات الإنتاج على قدم المساواة في عملية صنع القرار.

المثال الأخير الذي قدَّمه الفصل يتعلَّق بحركة العمَّال العاطلين عن العمل المستقلِّين في لاماتانزا، وهو حي في بوينس آيرس، عاصمة الأرجنتين، حيث تتولَّى النساء قيادة مختلف التعاونيَّات العمَّالية التي تشكَّلت منذ استيلاء العمال هناك على المصانع التي أغلقتْ أبوابها في الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠١. ويشاركون في إنشاء مدرسة مجانية للأطفال بناءً على مبادئ تعاونية مفادها أنه يجب على الأطفال أن يتعلَّموا التفكير النقدي لأنفسهم وأن يتعلَّموا المشاركة بشكل ديمقراطي في قرارات التعليم في المدرسة.

٧- الفصل السابع: نحو اقتصاد عالمي للمشاركة

نتج عن العقود الماضية من التنمية المؤسَّسة على الوقود الأحفوري أزمات بيئيَّة عدَّة يُعاني منها الأشخاص في جميع أنحاء العالم، يدرس هذا الفصل الحراك ضدَّ الوقود الأحفوري من خلال الحركات النسائية التي تطالب بعدم استخراجه من الأساس في كلٍّ من نيجيريا وكوستاريكا والإكوادور، بالإضافة إلى المطالب بالاستغلال الجماعي الداعم للبيئة بدلًا من الاستغلال التدميري للبيئة.

يحاول هذا الفصل تقديم بديل لسيطرة الاقتصاد النيوليبرالي العالمي بقيادة الدول الكبرى والشركات متعدِّدة الجنسيَّات على الوقود الأحفوري، من خلال إعادة السيطرة على الموارد إلى الشعوب سواء من خلال بعض الدعم الذي تقدِّمه الدول إلى المنظمات التي تكافح من أجل هذا الهدف، كما في (كوبا، وفنزويلا، والإكوادور، وكوستاريكا... وغيرها)، حيث رفضت هذه الدول عروض تلك الشركات للسيادة على الموارد الطبيعية. وفي حالات أخرى، يأتي الدعم من التشبيك العابر للحدود بين منظمات المجتمع المدني، كما هو الحال في تحرُّكات الفلاحات النيجيريَّات في ١٩٩٩ و٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٨- الفصل الثامن: الليبرالية الجديدة في خطاب التنمية للمرأة

يدرس هذا الفصل عملية تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين من خلال سَدِّ الفجوة الرقمية بينهم، حيث تصاعدت أعداد برامج التنمية المصمَّمة لمعالجة فجوة تكنولوجيا المعلومات بين البلدان الغنية والفقيرة. كثير من تلك البرامج مصمَّمة للنساء في الدول الفقيرة بشكل خاص، وذلك لأن نساء العالم الثالث يشكِّلن محور تركيز قوي لهذه البرامج، لأنه يعتقد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تساعدهنَّ على تجاوز مراحل التنمية الأخرى، ويركِّز الفصل

بشكلٍ خاصٍّ على دراسة خطاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في أفريقيا.

ويرى الكاتب أن خطاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يتبنَّاه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والذي يمنح الأفضلية للمعرفة المتخصِّصة "يسلب" الفرصة من النساء على مستوى القاعدة الشعبية لتحديد احتياجاتهن من الواقع، وإنشاء مشاريع مبتكرة تستخدم تلك التكنولوجيا، حيث إن ذلك الخطاب يفرض آليات معيَّنة وتصوُّرات جاهزة عن التنمية مستوردة وليست نابعة من البيئات وتصورات النساء المستهدفات؛ ممَّا يعني إقصاء النساء عن تلك المساحات وليس إدماجهن فيها.

٩- الفصل التاسع: العولمة وتمكين النساء في أفريقيا

يتناول هذا الفصل تأثير العولمة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية متعدِّدة الأبعاد لحياة المرأة وتمكينها في أفريقيا؛ ويؤكد على أن العولمة أدَّت إلى زيادة انتهاكات حقوق المرأة الاقتصادية والسياسية والثقافية بسبب برامج التكيُّف الهيكلي التي اعتمدتْها العديدُ من البلدان الأفريقية. ويستكْشف الفصلُ أيضًا العواملَ الاجتماعية والاقتصادية التي تعوق دمج المرأة في المناصب القيادية السياسية في القارة. ومع ذلك، وسط هذه العقبات، تسعى النساء في أفريقيا إلى الحصول على فرص متزايدة للعمل التضامني على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للمطالبة بحقوقهن.

١٠- الفصل العاشر: العولمة وتسليع المرأة جنسيًّا

يقدِّم هذا الفصل لمحة موجزة عن عمليات الاتجار بالجنس في جنوب آسيا، ويوضِّح كيف تتقاطع الاتجاهات العالمية والإقليمية والمحلية في هذه المنطقة، وتشكُّل عمليات الاتجار بالجنس والاستجابات لها سواء كانت محلية أو إقليمية أو عالمية. ويطرح الفصل نماذج من عمليات الاتجار تلك في كلٍّ من الهند وباكستان ونيبال وبنجلاديش وفيما بينها لإظهار كيف تقود الهيمنة المحلية عملية وتنظيم الاتجار بالجنس. بالإضافة إلى مناقشة الاستجابات لتلك العمليات من قبل الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية.

إن عمليات الاتجار بالجنس في جنوب آسيا لا تتعلَّق باختيارات فردية للنساء، إنما تتعلَّق بمنظومات الهيمنة الاقتصادية التي تفرضها النيوليبرالية، وعليه، يتطلَّب التصدِّي لتلك العمليات معالجةَ طبيعة عولمة الشركات العالمية ومحاولاتها المتواصلة لخصخصة الموارد وتفكيك الضمانات الحكومية بحيث تصبح جميع الموارد والخدمات ودعم الرعاية الاجتماعية سلعًا للبيع والربح، وكيف يؤثِّر ذلك في حياة الفقراء والمحتاجين.

خاتمة:

تناول هذا الكتاب إشكاليَّات الفئات المهمَّشة، خاصة النساء، من منظور يساري يعتبر أن كافة الإشكاليات التي تعاني منها النساء في الدول الفقيرة ناتجة بشكل أساسي عن ممارسات تطبيق النيوليبرالية الاقتصادية، وما لها من تأثيرات اجتماعية وسياسية تزيد من حالة التهميش والفقر وعدم التمكين، كما تناول أيضًا عددًا من نماذج مقاومة الحركات النسائية ضد تلك الهيمنة الاقتصادية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن حالات المقاومة التي ذكرتها الدراسة ركَّزت على الملكية الجماعية للموارد في مقابل الملكية الخاصة للشركات العالمية بشكل خاص، حيث اعتبر الكتاب أن الملكية الجماعية كانت وما زالت أحد الحلول للفقراء والمستضعفين والمطرودين من الرأسمالية حسب الكتاب في خلق بدائل تفيد المجتمعات، ولكن يظلُّ السؤال مطروحًا حول مدى نجاح تلك الملكيات على المدى الطويل وما إمكانية تطويرها لتكون بديلًا حقيقيًّا عالميًّا أمام الرأسمالية؟